

[illegible]

دار الفجر للنشر والتوزيع

الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة

سلسلة حقوق ضحايا الجريمة

الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة

تأليف

د. أحمد عبد اللطيف الفقي

دار الفجر للنشر والتوزيع

2003

حقوق النشر

رقم الإيداع

١١٤٠٦

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977-358-001-6

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

تليفون : 6246252 (00202) فاكس : 6246265 (00202)

لا يجوز نشر أى جزء من الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع
أو نقله على أى نحو أو بأى طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية
أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماتاً

قال سبحانه وتعالى

(قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين)

سورة القصص الآية (١٧)

(إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس

بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً)

سورة النساء الآية (١٠٥)

المحتويات

٩	تقديم.
١٣	الفصل الأول: دور الشرطة في وقاية الأفراد من الجريمة.
	المبحث الأول: مفهوم الوقاية من الجريمة وأهميتها والركائز التي
١٤	تنهض عليها.
١٤	المطلب الأول: مفهوم الوقاية من الجريمة وتطوره.
١٧	المطلب الثاني: أهمية الوقاية من الجريمة.
١٩	المطلب الثالث: ركائز سياسة الوقاية من الجريمة.
٢١	المبحث الثاني: وسائل الشرطة للوقاية من الجريمة.
٢٣	المطلب الأول: محاولة التوفيق بين المتخاصمين وديا.
٢٥	المطلب الثاني: تعزيز الرقابة والتواجد الشرطي.
٢٨	المطلب الثالث: مراقبة وضبط الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية.
٣٠	المطلب الرابع: دور الشرطة في مكافحة المخدرات.
٣١	الفرع الأول: علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي.
٣٤	الفرع الثاني: دور الشرطة في الوقاية من المخدرات.
٣٩	الفصل الثاني: حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة.
٤٠	المبحث الأول: الحق في التبليغ والشكوى.
٤٤	المبحث الثاني: حق الادعاء المدني.
٤٦	المبحث الثالث: الحق في الحماية وحسن المعاملة.
٥١	المبحث الرابع: الحق في حماية وحسن معاملة شهود ضحايا الجريمة.
٥٧	المبحث الخامس: الحق في حفاظ الشرطة على مسرح الجريمة.
٥٨	المطلب الأول: أهمية مسرح الجريمة ودلالته.
٥٨	الفرع الأول: دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية وأدلتها.
٦١	الفرع الثاني: دلالة مسرح الجريمة على أطراف الجريمة

٦٤	المطلب الثاني: دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة.
٦٩	المبحث السادس: الحق في سرعة ضبط الجريمة.
٧٣	المبحث السابع: الحق في التوجيه والمساعدة.
٧٧	المبحث الثامن: حماية الحق في الحياة الخاصة.
٨٢	المبحث التاسع: الحق في التزام الشرطة للشرعية وعدم خلق مجنى عليه من قبلها .
٨٥	المبحث العاشر: حق الاستعانة بمدافع أو محام.
٨٩	الفصل الثالث: دور الشرطة في مساعدة ضحايا الجريمة من الأحداث.
	المبحث الأول: دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف أو تعرضهم للانحراف.
٩١	
٩٢	المطلب الأول: أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم.
	المطلب الثاني: دعم أو اصر التعاون بين الشرطة والهيئات الأخرى العاملة في شئون الأحداث.
٩٤	
٩٧	المطلب الثالث: الشرطة والنواحي الترفيهية للأحداث.
٩٨	
	المبحث الثاني: دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث وكيفية التعامل معهم.
٩٩	المطلب الأول: دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث.
١٠١	المطلب الثاني: المبادئ التوجيهية لتعامل الشرطة مع الحدث الجائح المعبر ضحية.
١٠٧	المبحث الثالث: دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار.
١٠٨	المطلب الأول: اعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.
١١٠	المطلب الثاني: اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث.
١١٦	الخاتمة.
١١٧	المراجع والموامش.

تقديم

معلوم أن الشرطة هي المؤسسة الأقرب اتصالا بالجمهور ، و الشرطة رمز لقوة المجتمع ولإرادته في أن يحمي نفسه ، وأفراده، من الأخطار التي يمكن أن تهدده . فمفهوم الشرطة غدا مرادفا للحماية والمساعدة ، فالمواطن يأمن في منزله وعمله مما يمكن أن يلحق به من أذى ، لا بقوته الذاتية - إذ يمكن أن تكون ضعيفة تجاه من يريد به شرا - ولكن بالقوة التي تمثلها الشرطة . ولا غرو إذن أن اعتمدت الشرطة بعض الشعارات التي توحى بهذه الوظيفة السامية في حياة المجتمع عندما تعرف نفسها بأنها (العين الساهرة) فالشرطة هي أقدم صور الحماية التي يوفرها المجتمع للفرد^(١).

ولا يخفى على ذي بصر أهمية الدور الذي تقوم به الشرطة لحماية حقوق ضحايا الجريمة ، والذي يظهر جليا من خلال قيامها بوظيفتها ذات الثلاثة أجنحة - إدارية وقضائية واجتماعية - سواء كان ذلك قبل وقوع الجريمة أم بعد وقوعها . وسوف نحاول فيما يلي تقصي أهم أدوار الشرطة بغية حماية الأفراد من الوقوع ضحايا للجريمة ، ثم نحاول استنطاق النصوص لبيان أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام هيئة الشرطة ، ونختم هذه الدراسة بتطبيق لتعامل الشرطة مع ضحايا الجريمة من الأحداث . وينبغي قبل أن نعرض لحقوق ضحايا الجريمة أن نوضح مفهوم ضحايا الجريمة.

مفهوم ضحايا الجريمة

لما كان للفرقة بين المجني عليه والمضروب من الجريمة ^(٢) أهمية ^(٣)، سواء كان ذلك في إطار القانون الجنائي الموضوعي - كرضاء المجني عليه ، دون المضروب ، ذي الأثر الفعال في إباحة بعض الجرائم أو هدم أركانها - أم في إطار القانون الجنائي الإجرائي - فمثلا حق الشكوى كقيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية يملكه المجني عليه دون المضروب ، وعلى العكس فإن تحريك الدعوى بالادعاء المباشر يملكه المضروب دون المجني عليه . ولما كان الفقه مختلفا فيما إذا كان المجني عليه مضروبا في ذات الوقت أم لا ^(٤) ، فقد آثرنا أن يدور حديثنا في هذه الدراسة عن ضحية الجريمة حيث أنه من السعة ليشمل الوصفين معا . وقد يزكي هذا التبنى ما أوصت به أغلب - إن لم يكن كل - المؤتمرات الدولية والإقليمية الخاصة بالمجني عليه أو ضحايا الجريمة ، والتي سنشير إليها تباعا في ثنايا البحث ، وعلى وجه الخصوص الإعلان العالمي بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٤٠/٣٤ الصادر في ١٩٨٥/١١/٢٩ ، حيث جعل مصطلح الضحية شاملا لكل من المجني عليه والمضروب من الجريمة (فقرة أ- ١، ٢، ٣) ^(٥).

فإن كان الغالب أن تجتمع في شخص واحد صفتا المجني عليه في الجريمة والمضروب ، إلا أن هذا الاجتماع قد يقسم عراه في بعض الأحيان : فقد لا يلحق المجني عليه ضرر من الجريمة في الوقت الذي تطاول فيه غيره بضرره ، فالمجني عليه في القتل هو من أزهقت روحه ، أما المضروبون فهم من كان يعولهم المجني عليه ، وفي جريمة خيانة الأمانة إذا كان المودع غير المالك ،

فالجنبي عليه هو الشخص المودع، أما المضرور فهو مالك الشيء. فالمناسط في صفة المضرور هو الضرر الذي أصابه .

ويتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن ضحية الجريمة قد يكون عاما متمثلا في المجتمع ككل ، وقد يكون خاصا متمثلا في الشخص سواء كان طبيعيا أم معنويا. إلا أننا نريد بضحايا الجريمة في هذه الدراسة طائفة واحدة فقط : هم الأشخاص الطبيعيون سواء كانوا مجنبا عليهم أم مضرورين من الجريمة ، لأن هؤلاء هم أكثر طوائف ضحايا الجريمة معاناة منها ، فضلا عن ضرورة منهجية تقتضي حصر البحث في جزئية معينة ومحاولات الإحاطة بكل جنباتها .

وننتقل الآن إلى بيان حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة وفقا للخطة

التالية :-

الفصل الأول : دور الشرطة في وقاية الأفراد من الجريمة .

الفصل الثاني : أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام هيئة الشرطة .

الفصل الثالث : دراسة لدور الشرطة في وقاية الأحداث من الجريمة .

الفصل الأول

دور الشرطة في وقاية الأفراد من الجريمة

تمهيد و تقسيم:-

«الوقاية خير من العلاج» حكمة تؤمن بها و نرددها حينما يسدور الحديث عن الصحة والمرض الذي يصيب الجسد و الألم الذي يعتصر النفس، بيد أننا ننسى أو نتناسى هذه الحكمة عند الحديث عن الجريمة، مع أن هذه الحكمة تصدق على المجال الإجرامي كما تصدق على أي مجال آخر... بل إن الجريمة أخطر بكثير من المرض ، لأنها خطر داهم يزلزل كيان المجتمع، فهي تطاير بالشر الأرواح و الأعراض والأموال، و من هنا تبدو الأهمية البالغة للوقاية من الجريمة .

و الشرطة تضطلع بالجانب الأكبر في وقاية الأفراد من الجريمة، فإذا نجحت الشرطة في القيام بهذا الدور، لم يكن هناك ضحايا للجريمة في الأصل ، أما إذا فشلت في هذا الدور، فشمة ضحايا الجريمة ...

علينا الآن بعد هذه التوطئة أن نبين دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ، على أن نسبق ذلك ببيان مفهوم الوقاية من الجريمة، و ذلك في مبحثين مترادفين كما يلي :-

المبحث الأول

مفهوم الوقاية من الجريمة و أهميتها و الركائز التي تنهض
عليها

نبين فيما يلي مفهوم الوقاية من الجريمة و تطوره، ثم أهمية الوقاية من
الجريمة، ثم أخيرا الركائز التي تنهض عليها السياسة الوقائية.

المطلب الأول

مفهوم الوقاية من الجريمة و تطوره

أولاً: مفهوم الوقاية من الجريمة

الوقاية من الجريمة تعنى محاولة منع تكوين الشخصية الإجرامية، و ذلك
يتأسس على معرفة بالعوامل التي تدفع إلى ارتكاب الفعل الذي يجرمه القانون .
فههدف الوقاية هو إنقاص أو إزالة الظروف البيولوجية والاجتماعية المباشرة و
غير المباشرة والتي تعمل على تنمية كافة الظواهر الإجرامية^(١).

لسياسة الوقاية العامة من الجريمة تركز أساسا على أن الجريمة في
حقيقتها عدم انسجام مع اتجاهات الجماعة، وبناء على ذلك تكون الوقاية
باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الانسجام بين الفرد والجماعة ، أي إيجاد
التآلف الاجتماعي بينهما وجعل الفرد أكثر ميلا إلى إرضاء الجماعة وأكثر
فهما لآرائها ورغبة في اتباعها ، ومن ثم فإن كل ما يقوي عملية التآلف أو
يضعف من العوامل المعوقة لها يدخل في باب الوقاية من الجريمة^(٢) .

في الحقيقة إن السياسات المقترحة للوقاية من الجريمة ترتبط بدرجة أو بأخرى بنظريات السببية الإجرامية التي تقوم على تفسير الظاهرة الإجرامية بالتركيز على عوامل بعينها. فمن يرى أن الجريمة مدارها خلل بيولوجي متوارث يرى أن التقييم هو الوسيلة الناجحة للوقاية من الجريمة ، ومن يوجع الجريمة إلى التأثير المكتسب يرى أن التشفيف والعلاج الصحي للمرضى هو ييسر القصي في الوقاية . وأخيرا فمن يرى أن الجريمة تنشأ عن العلاقات المتبادلة بين الأفراد في محيط المجتمع ، يرى أن الوقاية تكمن في العناية بالأسرة والبيئة البشرية المحيطة بالشخص . إلا أنه - ودون الدخول في التفصيلات^(٨) - فإنه يمكن الجزم بأنه إذا أريد لسياسة الوقاية من الجريمة أن تؤتي ثمارها ، فإنه يجب التحرر من نظريات السببية الإجرامية التي تقوم على تفسير الظاهرة الإجرامية على عامل بعينه ، بل يجب لتحقيق ذلك العناية بكل الظروف الفردية والجماعية التي تبدو على نحو أو آخر مرتبطة بالسلوك الإجرامي^(٩) .

ثانيا: تطور مفهوم الوقاية من الجريمة .

كانت السياسة العقابية التقليدية تعتمد على العقوبة وكفي كرد فعل اجتماعي ضد الجريمة ، ويكون بها ونعمت لتحقيق الردع والوقاية معا.. ولئن كانت هذه السياسة غاية في الصرامة إلا أنها لم تحقق الهدف المرجو من ورائها ، إذ ظل معدل الإجرام في زيادة مستمرة ، الأمر الذي لفست أنظار المفكرين إلى البحث عن سياسة أخرى للقضاء على الجريمة . وهدهم تفكيرهم - في ظل الطفرة التي لحقت بالتقدم العلمي في العلوم بعامة و الاجتماعية منها بخاصة - إلى البحث عن عوامل الإجرام ، ومحاولة وأدها بالإجراءات الوقائية قبل أن تحدث ديناميكيته وتؤدي للحدث الإجرامي .

بدا واضحا في ظل هذا التطور الجديد أنه من غير المنطقي مكافحة الجريمة عن طريق إجراءات تتخذ في مواجهة شخص تعرض لمهوى أو عامل ولد لديه فكرة الجريمة، دون مكافحة هذا العامل أو المهوى . فقد أثبت التجارب في أكثر من مجال تعذر صقل طباع الإنسان وصيها في قالب اجتماعي معين ، وذلك لاعتبارات وعقبات شتى تعترض هذه العملية ، لذا بدا أيسر منالا العمل الوقائي من خلال معالجة الأسباب المؤدية إلى الجريمة .

بيد أن الأمر ليس ميسورا دائما... إذ ظهر أن أسباب الجريمة كثيرة ومعقدة ، فالجريمة نتيجة لتفاعل عوامل بيولوجية ونفسية واجتماعية خاصة بكل إنسان... وبدا مستحيلا التوجه إلى كل فرد لتقصي العوامل التي تدفعه للإجرام، كما انه فضلا عن استحالة العملية يصدم- على فسررض حدوثه - بتدخل السلطة في خصوصيات الفرد ، الأمر الذي لا تقره الدساتير والقوانين وموائيق حقوق الإنسان وتحيطها بسياج من الحماية والمانعة .

وإزاء تلك العقبة الكأداء لم يكن أمام مخططى السياسة الجنائية بد من العمل على محورين بغية الوقاية من الجريمة .

المحور الأول: ينو إلى تحسين نوعية الظروف الحياتية أو الاجتماعية . فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على السلوك الإجرامي تأثره باخيط الاجتماعي ، فسلبيات الحياة الاجتماعية من فقر و حاجة و انحلال في القيم و بطالة و عدم التألف مع المجتمع و اختلاف الثقافات و صعوبة التأقلم مع حياة المدن ، كلها لها علاقة مباشرة بالسلوك الإجرامي . ومن ثم عمدت السياسة الجنائية إلى إزالة العوامل السلبية من الحياة الاجتماعية ، بحيث تتوفر مقومات

المجتمع السليم ، الذي سيؤثر حتما بالإيجاب علي سلوك الفرد فيبعد عن مهاوي الانحراف . و يسمى هذا المحور بـ " السياسة الوقائية العامة " .

المحور الثاني : يصبو إلى معالجة أنواع معينة من الإجرام باستتصال أسبابه . فهذه السياسة تتضمن التدخل المباشر للحيلولة دون تفاعل عوامل معينة خطرة ، تؤدي للانحراف ، كمعالجة التشرد و الاشتباه و التسول و تعاطي المخدرات . كما تتضمن الإجراءات التي تجعل موضوع الإجرام صعب المنسل ، كتحصين البيوت و المحلات التجارية و السيارات ، كذلك تعزيز دوريات الشرطة و تشديد الرقابة علي الأحياء التي تسجل معدلا عاليا للإجرام . كما تشمل تنظيم مساهمة المواطنين في الوقاية من الإجرام عبر الجمعيات الأهلية التي تنشأ لهذا الغرض^(١٠) . و يسمى هذا المحور بـ " السياسة الوقائية الخاصة " . وواضح لأدنى تأمل أن الشرطة تستطيع أن تلعب دورا فعالا في هذا المحور كما سيجيء .

المطلب الثاني

أهمية الوقاية من الجريمة

إن أهمية الوقاية من الجريمة غير خافية ، إذ في إعمالها يعيش المجتمع في سلام ووثام بدون جريمة ، و من ثم تتاح له فرصة التقدم و الرقي . و في الوقاية توفير للمال و الجهد .

لقد أدرك كثير من العلماء - منذ زمن بعيد - أهمية الوقاية من الجريمة . فهذا " شيزار دى بيكاريا " يذهب في عام ١٧٦٤ إلى أن الوقاية من الجريمة افضل من علاجها . و يرى " جيرمى بنتام " في نهاية القرن الثامن عشر

ضرورة تقوية القدرة لدى الأفراد علي مقاومة إغراء الجريمة و الاهتمام بالتعليم و التهذيب الأخلاقي.

وفي نهاية القرن التاسع عشر ذهب " شيرار لومبروزو " إلى ضرورة الكفاح ضد الجهل و المعتقدات الخرافية و الأفكار المسبقة و الكحول و الفقر و دعا إلى ضرورة الاهتمام بالأطفال المهجورين و إصلاح نظام إدارة العدالة الجنائية و السجون و الشرطة . و يرى " انريكو فيرى " أنه للوقاية من الجريمة ، يجب خفض ساعات العمل و خفض سعر الفائدة علي السندات العامة و تعويض ضحايا الجريمة و تبسيط التشريع الجنائي و حظر الزواج بالنسبة لبعض الأشخاص و تنظيم الدعارة و الارتفاع بمستوى العائلة و المدرسة ... الخ^(١١).

هذا و لقد بلغ موضوع الوقاية من الجريمة شأوا كبيرا في البحوث و المؤتمرات العلمية الدولية و الإقليمية و اتخذت قرارات و توصيات عديدة بشأن ضرورتها و سبل تنظيمها ، بل إن أهمية الوقاية من الجريمة حادت بالأمم المتحدة إلى الموافقة علي عقد مؤتمر دائم للوقاية من الجريمة و علاج المجرمين كل خمس سنوات، و ذلك لعرض السياسات و تشجيع التقدم في هذا المجال^(١٢).

يعد مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المجرمين ، المنتدى الدولي الرئيسي لتبادل المعلومات و الخبرات و مقارنة ممارسات العدالة الجنائية ، و إيجاد حلول للجريمة تكون قابلة للتطبيق و تعزيز الإجراءات الدولية . و تجمع المؤتمرات المعنية بالجريمة بين ممثلي الحكومات الوطنية و الأخصائيين في مجال منع الجريمة و العدالة الجنائية و العلماء من ذوي الشهرة الدولية و أعضاء المنظمات الدولية الحكومية و المنظمات غير الحكومية في العالم . و إن توصيات هذه

الجهات التي تصدر عن لجنة منع الجريمة و العدالة الجنائية، تؤثر في الهيئات القانونية التابعة للأمم المتحدة، وفي سياسات وممارسات الحكومات الوطنية و المحلية في مجال العدالة الجنائية وقد أوسع نطاق مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالجريمة الذي كان يركز في البداية على العقوبات و معاملة الأحداث الجانحين ليشمل مسائل كالعلاقة بين مكافحة الجريمة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الاستجابات الدولية للجريمة عبر الوطنية^(١٣) . وهذا الأساع يعتبر استجابة للتطور الحادث في مفهوم الوقاية من الجريمة و الذي أضحى إليه في المطلب الأول من هذا البحث.^(١٤)

المطلب الثالث

ركائز سياسة الوقاية من الجريمة

إذا أردنا تشييد سياسة جنائية رشيدة للوقاية من الجريمة ، فيجب القيلم بالأمور التالية :-

- أولا : دراسة الجريمة في كافة مظاهرها و أسبابها وتطورها .
- ثانيا : التوقف عند أهم الجرائم وإخضاعها لدراسة معمقة تمكن من وضع برامج وقائية تنصب مباشرة على العوامل المسببة لها بغية معالجتها واستئصال ما يمكن استئصاله منها .
- ثالثا : تنظيم برامج موجهة نحو الوقاية من أنواع معينة من السلوك المنحرف بعد دراسة معمقة لمختلف المخبرات التي تتحكم به .
- رابعا : العمل على تنمية قدرات الأجهزة العاملة في كل ميدان من ميادين العمل الوقائي بوجهيه الخاص و العام ، وبصورة تمكن هذه الأجهزة

من مواجهة تحديات الظاهرة الإجرامية وتطوراتها و التعامل معها بهدف السيطرة عليها وتحميد الأسباب التي تتحكم بها و التعامل معها بصورة عقلانية ومدروسة . وهذا يقتضي القيام بالإجراءات التالية :

١- دراسة هيكلية وتجهيزات وأداء الأجهزة المكلفة بالعمل الوقائي

، أي الشرطة، والقضاء، والمؤسسات الاجتماعية المساعدة للسياسة الجنائية، وذلك بوضع خطة لتطوير هذه الأجهزة على مراحل .

٢- إعطاء الأولوية للتدريب، لأن كفاءة العنصر البشري

ومقدرته المهنية ومستوى ثقافته وعلمه وأدائه هي عوامل أساسية في توفير حسن أداء الأجهزة والمؤسسات لوظائفها .

٣- إعطاء الأولوية للتخطيط العلمي لكل عمل من الأعمال التي

ترمي السياسة الجنائية إلى تحقيقها بحيث يتم وفقا لتوجيهات مدروسة سلفا ، فلا تهدر الطاقات بل تنصر كلها في بوتقة

واحدة تسير ضمن أفنية مرسومة الاتجاهات ^(١٥).

المبحث الثاني

وسائل الشرطة للوقاية من الجريمة

تمهيد وتقسيم :-

تحتل الشرطة مكان الصدارة بين الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة ، فهي من أهم أجهزة الدولة في الحياة الاجتماعية الحديثة ، لما لها من سلطان وما تملكه من إمكانيات ، لذا كان منطقيا أن تتحمل الشرطة عبء مكافحة الجريمة ، وان تضطلع بمسؤوليات النشاط الوقائي لمنع الجريمة .

إن وظيفة الشرطة في المجتمع الراهن لم تعد مقصورة على تعقب الجريمة بعد وقوعها فحسب ، بل نجد أن معظم عملها يتعلق بالنواحي الوقائية والاجتماعية . ومن هنا كان طبيعيا أن يشمل جهاز الشرطة في دول عديدة قسما خاصا بالوقاية من الجريمة ، و يتميز هذا القسم عن باقي الأقسام بوظيفته الوقائية في المجتمع الخلى . ويلاحظ أن وجود قسم للوقاية من الجريمة يفيد التسليم بالأمر الواقع ، ذلك أن استحكام القوى وانتشار الدوريات و البحث الجنائي وما إلى ذلك ، ليس في حد ذاته كافيا لحل مشكلة الجريمة ، لكن هناك سبلا أخرى بناءة تتجه نحو مصدر الجريمة في أغلب المجتمعات ، وهى سبل الوقاية من الجريمة .

وما يسترعى الانتباه في هذا الصدد أن دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ، يتناسب طرد يا مع فهم السلطات العامة ، وكذلك المسؤولين في قطاعات الشرطة نفسها ، لدور الشرطة الهام في الوقاية من الجريمة ، فيتسع دورها في هذا الصدد إذا زاد إدراك السلطات العامة لدورها ، فيشمل كل

قطاعات الحياة العامة من مراقبة ورعاية وتوجيه وسهر على سلامة الشباب و الأطفال وعلى سلامة الشوارع والأسواق والمخيمات التجارية وأماكن اللهو والترفيه وضبط الحالات المؤدية للانحراف . وقد أشير في أكثر من بلد متخصص إلى أن هذه الوظيفة للشرطة تستغرق نحو ٨٥% من أنشطتها العادية ، وفي هذا دلالة واضحة على أهمية الدور الذي تقوم به في حياة المجتمع^(١٦) .

في السطور التالية نوضح أهم وسائل وإجراءات الشرطة من أجل وقاية الأفراد من الوقوع ضحايا للجريمة . والواقع أننا في غير ندحة (سعة) من أمرنا ، إذ المجال لا يتسع لعرض جميع وسائل الشرطة للوقاية من الجريمة ، لذا سوف نختار أهم هذه الوسائل وأجداها في الوقاية من الجريمة ، وعلى من أراد الاستزادة الرجوع إلى المؤلفات الشرطية المتخصصة في هذا المجال . وأهم إجراءات الشرطة للوقاية من الجريمة - والتي قمنا باختيارها بعناية - هي :-

أولاً : محاولة التوفيق بين المتخاصمين وديا .

ثانياً : مساعدة الأشخاص ذوي الخطورة الاجتماعية .

ثالثاً : تعزيز الرقابة و التواجد الشرطي .

رابعاً : مكافحة المخدرات كأخطر أنواع الرذيلة .

ونتناول كل وسيلة من هذه الوسائل في مطلب مستقل .

المطلب الأول

محاولة التوفيق بين المتخاصمين وديا

الإجرام في حقيقته مشكلة اجتماعية أهمل علاجها فانتهى بها المطاف إلى الجريمة . و يعتبر قيام رجل الشرطة بحل المشكلات الاجتماعية مساهمة فعالة منه ، تهدف إلى وقاية المجتمع من خطر تحول أطراف هذه المشكلات إلى مجرمين محترفين قد يزرع تحت وطأتهم ضحايا كثيرون . ويمقدور رجال الشرطة في هذه الحالة أن يلعبوا دورا هاما في وقاية المجتمع من خطر العرض لهذه الجرائم التي يمكن أن تترتب على هذه المشكلات إذا ما استفحل خطرهما و استعصى حلها .

" إن كثيرا من الأزواج يلجأون بمنازعاتهم الزوجية إلى الشرطة، وقد تكشف هذه المنازعات عن سوء تنظيم الدخل أو عجزه أو عن مشكلات تتعلق بالأطفال في الأسرة . فإذا انتهت الشرطة من حل هذه المشكلات انتهت إلى غير رجعة ، و إلا عادت إلى الشرطة بعد شهور في شكل جريمة ضرب أو قتل .و المشكلات المدنية بين المتعاقدين و الشركاء في عمل أو تجارة تعرض يوميا في أقسام الشرطة ،وإذا صادفت الحل المرضي انتهت ،وإلا عادت للقسم في صورة جريمة (١٧) " .

كما أن اهتمام الشرطة بعقد المصالحات بين الأفراد والعائلات في الخصومات الثأرية و المنازعات التي تنشأ بين الأفراد ، وإعطاء مزيد من الاهتمام بها يعد كثيرا من ارتكاب الجرائم خاصة ما يعرف بجرائم النار - وهي تتسم غالبا بالعنف والتي يغلب على مرتكبيها الرغبة في الانتقام (١٨) .

إن حل المشكلات والنزاعات بهذه الطريقة الودية يجب أن يكون من قبل أشخاص مؤهلين شرطيا واجتماعيا ، حتى يأتي الحل نهائيا وشافيا يقوم على أساس فهم كامل لأبعاد المشكلة . وهذا يفترض توفر الحس بالعدالة وبطريقة أدائها لدى الشرطي ، وتربية مدنية مفضلة تعزز طريقة تصرف الشرطي مع المواطنين . فالشرطي هو القانون في الشارع ، و هو الدولة بين الناس ، الدولة بمفهومها كسلطة لحماية المواطن وتأمين احترام النظم التي اختطها المجتمع لنفسه كي يسود الأمن والاطمئنان ، وكسلطة قادرة على فض النزاعات بالطريقة الودية دون حاجة للرجوع إلي القضاء ، شريطة أن يتم ذلك بطلب ورضاء أصحاب الشأن دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية^(١٩).

فالمعمل الشرطي يقوم في أساسه عل التواصل الجيد بين المواطنين ، كمد يعتمد على حسن استجابة المواطنين وتعاونهم . وبطبيعة الحال فأن شيئا من هذا لن يحدث إلا حين يحس المواطن - عمليا - أن خيوط الاندماج وأواصر المحبة والمودة بينهم وبين رجال الشرطة ممدودة وموصولة، بل ومتينة وفعالة^(٢٠). فتطبيق الشعارات يفترض أن تترجم في الحرص على حقوق المواطنين ومساعدة الجمهور متى طلب ذلك -أو حتى دون انتظار تقديم طلبه- وهناك قناعة بأن جهاز الشرطة لا يستطيع تنفيذ المهام الموكلة إليه إلا بتعاون الجمهور معه ودعمه له . إن هذا التعاون يتطلب تشييد جسور من الثقة بين جهاز الشرطة والشعب ، وكذلك إزالة الصورة المظلمة والمؤلمة عن جهاز الشرطة في أذهان الجمهور^(٢١).

لذا تمت مخاطبة الجمهور عن كتب ولمس فائدة تدخل الشرطي وقدر مكانتها ، تعاون معها وعاد ذلك بالخير على المجتمع برمته . وهنا يبرز الدور الهام لفن الاتصال بالناس و التعريف بالوظيفة الشرطية ، وفن مخاطبة المواطنين

بشكل مستحب وقريب إلى الأذهان والفكر والفهم ، إذ أنه من خلال الاتصال الصحيح تنمو الثقة المتبادلة بين المواطن والشرطي^(٢٢) . فإذا تم العمل الوقائي على هذه الصورة فلا بد من تحقيق نتائج ملموسة على صعيد الوقاية من الجريمة .

المطلب الثاني

تعزيز الرقابة والتواجد الشرطي

إن من أكثر وسائل الوقاية من الجريمة - التي تقفز إلى ذهن الجمهور مباشرة - هي الإكثار من قوات الشرطة في الشوارع ، لهذا التواجد الشرطي يحقق الأمن والأمان للمواطنين ، ويثير الرعب في نفوس الأشرقياء ، فيمنع فرص ارتكاب الجرائم وخاصة الجرائم التي تقع بالطرق والأماكن العامة وتسم غالباً بالعنف^(٢٣) .

فقد أثبت التجارب أن تواجد دوريات الشرطة في الشوارع وسرعة تنقلها من العوامل الفعالة في الوقاية من الإجرام . ومعلوم أن الجرائم - على اختلافها - يتوقف ارتكابها على عاملين ، رغبة المجرم في ارتكابها ، واعتقاده أن فرصة تحقيق هذه الرغبة الآتية قد غدت سانحة . وعلى الشرطة أن تعمل جاهدة على استئصال شأفة هذين العاملين أو الحد منهما . وليس ثمة شك في أن استئصال العامل الأول أمر لا قبل للشرطة للاضطلاع به ، بالقدر الذي تستطيعه حيال العامل الثاني^(٢٤) .

والدورية أول الوسائل القوية والعظيمة التأثير والتي تؤدي إلى استبعاد الفرص الحقيقية ، أو الاعتقاد بوجودها ، والظن بمنوحها ، للنجاح في ارتكاب

الإثم ، و تجعل من يفكر في إثبات هذا الأمر خائفا فزعا من الوقوع في قبضة الشرطة وما من شك في إن احتمال الوقوع في يد الشرطة ، ذو تأثير كبير العمق في مدى اقتناع المرء بانعدام فرصة النجاح ، و ليس هناك من إجراء شرطي أقدر على تهينة هذا التأثير بصورة أقوى و شكل أتم و أعظم من الدوريات على مختلف أنواعها^(٧٥).

وبالفعل تعتمد كثير من الدول على تكشف دوريات الشرطة في الأماكن الآهلة بالسكان ، و تلك المعرضة لأعمال الإجرام ، و تجهز الدوريات بوسائل الانتقال السريع و بآلات الاتصال اللازمة . و ما هو جدير بالذكر أنه يوجد بالشوارع في كثير من البلاد مسرات متصلة مباشرة بالنجدة، كما توجد بالشوارع ممرات خاصة لسيارات الإسعاف و الشرطة لزيادة الفاعلية و السرعة . كما أن الدوريات في بعض البلاد تسير مشيا علي الأقدام بدلا من استعمال السيارات أو باستعمال الدراجات أو الخيل ليضمن ظهورا ملحوظا للشرطي. ولكن في مثل هذه الأحوال يعزز وجود الشرطي بقوة سريعة التحرك يطلبها باللاسلكي^(٧٦).

و ثاني الوسائل التي تحقق نظرية التواجد الشرطي و تقوم بدور فعلى في الوقاية من الجريمة ، هي الحملات الغشبية التي تقوم بها أجهزة الأمن لديك حصون الجريمة حيثما وجدت و تجريدها من أسلحتها و إمكاناتها و معنوياتها ، حتى تجرد عناصر الجريمة نفسها دوما و قد غلبتها قوتي الأمن و تشعر بأنها في مركز أضعف من أن يؤهلها لمواجهة المجتمع بضربلت الإثم ، فتؤثر الانزواء و تنأى بنفسها عن مواطن الشبهات ، و تتخذ سبيلا آخر

الحياة أفضل و تخضع لسلطة القانون و تعيش في كنف المجتمع عناصر صالحة
بناءة (٢٧).

وثمة إجراء آخر يحقق نظرية التواجد الشرطي أيضا و هو الاستيقاف . و
هو يعنى استيقاف رجل الشرطة لعابر سبيل لسؤاله عن اسمه و عنوانه
ووجهته للكشف عن حقيقة أمره ، و هو أمر مباح للمأموري الضبط الإداري
و غيرهم من رجال السلطة العامة ، عند الشك في عابر سبيل ، طالما أن هذا
الشك يقوم علي أسباب معقولة ، و ذلك ليتسنى للمستوقف تبديد ما علق
بذهنه من ظنون .

وأهمية هذا الإجراء غير منكورة في صدد الوقاية من الجريمة ، إذ يرهب
العابثين و الخارجين على القانون ، و ذلك بتأكيد هبة السلطة من خلال هذا
الإجراء ، مما يخلق التزاما شموليا من أفراد المجتمع تجاه القوانين المعمول بها في
الدولة (٢٨). و يلعب الاستيقاف والاشتباه الجيد دورا هاما في التعرف على
الخطرين و المماربين من تنفيذ الأحكام ، كما يكفل - في ذات الوقت - إجهاض
مخططا للجرم بالكشف عنه (٢٩) . فكم من حالات ريبة وشك حامت حول
شخص ، وباستيفائه تبين حوزته للآلات ومعدات يعتزم استخدامها في
ارتكاب جريمة ما ، وتم إجهاض مخططة هذا إثر استيفائه .

ونكتفي بهذا القدر من هذه الوسيلة ، لنعالج وسيلة أخرى ظالمة في
الوقاية من الجريمة .

المطلب الثالث

مراقبة وضبط الأشخاص ذوي الخطورة الإجرامية

تستطيع الشرطة أن تلعب دوراً هاماً في الوقاية من الجريمة ، وذلك بمراقبة ذوي الخطورة الاجتماعية والإجرامية^(٣٠) ، وهم الأشخاص الذين يخشى - بناء على استدلالات وإمارات سائغة - من إقدامهم على الإجرام .

ومما يسترعى الانتباه في هذا الصدد أن معظم القوانين تعاقب على حالات التشرد و التسول والاشتباه . فهذه أفعال مجرمة بذاتها ، ومع ذلك فإن الخطورة الإجرامية التي تكمن ورائها - أي احتمال ارتكاب الجرائم في المستقبل بواسطة التسول أو التشرد^(٣١) أو المشتبه فيه^(٣٢) - هي التي في الواقع تبرر تجريم هذه الحالات رغم أنها لا تنطوي على أضرار مباشرة بالنظام الاجتماعي ، ولهذا تجيز معظم القوانين في مثل هذه الحالات ، اتخاذ تدابير وقائية ضد هؤلاء الأشخاص ، كالوضع تحت مراقبة الشرطة^(٣٣) .

فعلى الشرطة يقع عبء التقصي الدائم عن سلوك كل من سبق أن ارتكب جريمة للتوقيف عما إذا كان قد أفلح عن ارتكاب الجرائم أم أنه ما زال يزاول نشاطه الإجرامي ، لأن الخطورة الإجرامية كامنة في نفسه ، فيلزم إذن متابعة نشاطه واتخاذ الإجراءات الشرطية التي من شأنها صرفه عن ارتكاب جرائم جديدة تضر بالمجتمع . وفي الوقت نفسه محاولة علاجه للعودة مرة أخرى إلى حظيرة المجتمع مواطناً صالحاً . بل إن الشرطة قد تكون ملزمة بمراقبة بعض الأشخاص بأمر القضاء ، و عليها في هذه الحالة مراقبة هؤلاء الأشخاص حتى في غير الأحوال التي يحددها القانون للمراقبة ، لأن معظم

المحكوم عليهم بالوضع تحت المراقبة من الخطرين على الأمن العام ومن المعروف عنهم ارتكاب جرائم العنف ، وشعورهم بملاحقة الشرطة لهم وملاحظتهم في كافة الأوقات يلقي في نفوسهم الرعب ويمنع فرص ارتكابهم للجرائم التي تهدد أمن المجتمع^(٣٤).

ويقول الدكتور (بنينو دى توليو) " إن وظيفة (البوليس) الاجتماعية حيال هؤلاء المشردين ليست في إنذارهم ثم تقديمهم للقضاء لحبهم ، لا بل يجب أن تكون له وظيفة أسمى من هذا . هؤلاء الأشخاص لا يريدون أن يعملوا ، لماذا ؟ .. كل الناس تريد أن تعمل وأن تكسب وأن تحيا حياة شريفة كريمة ، أما هم فلا . إن الواجب يقضى بأن ينشأ هؤلاء المشردين مركز لملاحظتهم وعلاجهم . ولما كان من العسر إخضاع هؤلاء المشردين لغير سيطرة البوليس ، فإن البوليس هو الذي يجب أن يقدم لهم المساعدات و المعونات الاجتماعية ، وسوف نجد أنهم يطيعون البوليس ويقبلون مساعداته ، بل ويشكرونه^(٣٥).

ويجب ألا يغرب عن الملاحظة في النهاية أن اكتشاف حالة الخطورة الإجرامية في حالة اعتياد المجرم على ارتكاب الجريمة هو أمر ميسور المنال على الشرطة، بيد أن الصعوبة تطل برأسها عند محاولة اكتشاف الخطورة في أشخاص لم يرتكبوا جرائم بعد^(٣٦). إلا أن إحكام الشرطة في السيطرة على المناطق الخاضعة لاختصاصها ، والتعرف على الأشخاص المقيمين فيها والوالدين عليها وطرق تعيشهم يجعل الأمر سهلا . فإذا "بين البوليس أن زيادا من الناس مصر على ارتكاب جريمة قتل ثارا أو انتقاما للعرض . أو أن آخر قد قامت في ذهنه أفكار معينة تدفعه لارتكاب جريمة ، في هذه الحالة يجب أن

يكون لدى البوليس من الوسائل والإمكانات ما يدفع به أذى هذا الشخص ويقومه = (٣٧).

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة هذه الوسيلة و تنتقل للدراسة
وسيلة أخرى.

المطلب الرابع

دور الشرطة في مكافحة المخدرات

تمهيد وتقسيم :-

إن كلمة الرذيلة تدل في أوسع معانيها على الأعمال النافية للأخلاق ، ك لعب الميسر والدعارة وتجارة المخدرات وتعاطيها . وكما نود أن يتبع لنا المقام لبيان دور الشرطة في مكافحة الرذيلة ، لأنه بمكافحة الرذيلة نقسى المجتمع منها وما تجرّه ورائها من سيل عارم من الجرائم والضحايا . ولكننا قمنا باختيار الغول العرمم للرذيلة - وهو تجارة المخدرات وتعاطيها - لبيان دور الشرطة في مكافحته والوقاية من أضراره الويلة .

ولعل مرد اختيارنا للمخدرات يرجع الى تقديرنا لخطورتها البالغة ، ولاستشرائها بصورة رهية - خاصة النوعيات الفتاكة منها لخطورتها مثل الهيروين - بين فئات المجتمع ، خاصة فئة الشباب قوة المجتمع الحقيقية . وهذا ما تؤكد به بعض الأبحاث^(٣٨) وإحصاءات الأمن العام^(٣٩) . ويؤكد تقرير لجنة المخدرات في دورتها الثالثة والعشرين في فيينا سنة " ١٩٧١ " أن مصر من أكثر دول العالم تأثراً بمشكلة المخدرات . وبيان من المناقشات التي دارت في إحدى الندوات أن المخدرات في مصر غول يفترس تنمية المجتمع ، إذ أن العرم

الذي يقع على مصر ثمننا للمخدرات المهربة إليها من الخارج بالعملة الصعبة يقدر بـ ١٠ مليارات الدولارات ، هذا بجانب ما تتحمله ميزانية الدولة من إنفاق على أجهزة مكافحة المخدرات والعلاج ، وإلى جانب ما يدفعه المدمنون في مصر ثمن لشرائها ، وفوق كل هذا الضرر الذي يتل بمصاطي المخدرات وبأسرهم وينتقص من قدراتهم على العمل والإنتاج^(٤٠) ، بل وغالبا ما يدفعهم إلى سلوك سبيل الجريمة . لو أدركنا كل هذا لأدركنا أهمية وضع استراتيجية وقائية متكاملة في مواجهة مشكلة المخدرات في مصر^(٤١) . وتلعب الشرطة - ضمن هذه الاستراتيجية - دورا هاما في مكافحة المخدرات ، " فنجاحها في محاربة تهريب المخدرات والاتجار بها يعنى نقص عدد ضحاياها الذين يعدون بمنات الألوف بل بالملايين في بعض الدول " ^(٤٢).

نتناول دراسة هذا المطلب في فرعين : الأول نوضح فيه علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي ، ونكرس الثاني لبيان دور الشرطة في مكافحة هذا الداء الويل .

الفرع الأول

علاقة المخدرات بالسلوك الإجرامي

يكاد الإجماع يتفق بين العلماء على أن العلاقة بين تعاطي المخدرات وبين الجريمة أمر لا شك فيه ، لأن إدمان المخدرات من العوامل البيولوجية الهامة المهيئة للسلوك الإجرامي ، لما لها من تأثير عضوي ونفسي على متعاطيها . وثمة حقيقة - تؤكد هذا الإحصاءات الجنائية - أن جانباً من أشد الجرائم خطورة وحوادث السيارات و التشرذم والكثير من ويلات الإنسان يرتبط غالباً

إدمان المخدرات وتكمن خطورة المخدرات في أن تأثيرها لا يقتصر على المدمن
فحسب ، بل يمتد إلى أفراد عائلته ومحيطه الاجتماعي . وهذا يقتضي
التفرقة في الدراسة بين الأثر المباشر لإدمان المخدرات كعامل مهبط للسلوك
الإجرامي ، وبين الأثر غير المباشر لإدمان المخدرات ، والذي يتمثل في الظروف
التي يخلقها التعاطي للمدمن ولأسرته على نحو يفرض عليهم إلى الإجرام .
أولا : الأثر المباشر للمخدرات على السلوك الإجرامي .

للإدمان على المخدرات آثار سيكولوجية وفسيولوجية واجتماعية سيئة
تؤدي إلى كشف الاستعدادات العدوانية ، وإطلاقها ، والعمل على زيادة
حدتها لدى المدمن، وذلك نتيجة لما يسببه من ظروف ضاغطة وتدهور في
كافة وظائف الفرد على النحو التالي :-

١- إن المخدر يعمل على كشف الاتجاهات اللاشعورية والغرائز
البدائية، ويطلقها من عقاها دون تعديل أو تهذيب، وذلك
يمكن المدمن من أن يقوم بأعمال تتعارض مع القيم الاجتماعية
والمعايير الأخلاقية . فيندفع الشخص لارتكاب الجرائم دون
أدنى خشية من نظم المجتمع، أو العقاب المرصود للجرائم، بل لا
يشعر بأي معان اجتماعية نظرا لغياب الوازع والضمير في حالة
التخدير .

٢- إن حالة التخدير تؤدي إلى المبالغة في مشاعر المدمن وميوله،
لدرجة تجعله مستعدا للوقوع في الجريمة، وخاصة إذا كان
المدمن أصلا من نوع الشخصيات التي لديها استعداد
للعداوية^(٤٣) .

٣- إن التخدير يؤدي الى ظهور بعض الأعراض مثل اضطرابات الإدراك والهلوسة والقابلية للاستهواء و الانتكالية و الانصياعية ، كما أنه يثير لدى المدمن حالة غير عادية من التهييج وخاصة في حالة ظهور أعراض الانقطاع . وكل ذلك وما إليه سمات من شأنها أن تقود إلي الوقوع في الجريمة^(٤٤).

ولعل هذه السمات تدعم ما يؤكدّه رجال المرور - وتشير إليه الدلائل - من أن معظم حوادث السيارات ينجم عن تعاطى سائق السيارة للمخدرات أو المسكرات، وأن المخدرات تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لسائقي السيارات الأجرة والنقل.^(٤٥)

ثانيا : الأثر غير المباشر للمخدرات على السلوك الإجرامي .

للمخدرات تأثير غير مباشر على حياة المدمن وأبناءه وأسرتّه بل والمجتمع برمته . فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على مدمني المخدرات أنهم ينجحون تدريجيا إلى البطالة والتشرد وإهمال واجباتهم ومصالحهم العائلية^(٤٦) . وتفسر ذلك « أن الإدمان يفقد المدمن معظم دخله فيصعب عليه مواجهة أعبائه العائلية ومتطلبات الإدمان فيقدم على الجريمة بفرض الحصول على المال اللازم . ولهذا نجد أن معظم جرائمه محلها المال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة . يضاف إلى ذلك أن الإدمان قد يؤدي إلى فقدان الشخص لعمله فيضيع الدخل الذي يعيش منه فيقع فريسة للتشرد أو الضلوع أو السرقة »^(٤٧) . « فيقدم المدمن من الرجال على ارتكاب جرائم

السرقه أو النصب أو القتل إذا اقتضت الظروف، بينما تقدم المرأة المدعنة على ارتكاب جرائم السرقه والبغاء^(٤٨)» .

كما تؤكد الدراسات أن إدمان المخدرات قد يطع بأثره الأبناء أيضا فيعانون من الاختلال النفسي والضعف العضوي، وقد يظهر من بينهم المدمنون والمجرمون^(٤٩). ومن ناحية أخرى نجد أن الأب المدمن يمثل قدوة سيئة لأبنائه فيقلدونه في إدمان المخدرات، بل إن الأب قد يحرضهم على سلوك سبيل الإجرام بارتكاب جرائم المال أو جرائم العرض لتوفير ثمن المخدرات .

كما أن إدمان المخدرات يؤدي الى تدمير القوى البشرية مما يعثر خطى التقدم والنماء في المجتمع كله، فخطر المخدرات يهدد المجتمع كله باعتبار أن هذا النظام يقوم على الإنتاج والقوى البشرية هي عصب الإنتاج .

الفرع الثاني

دور الشرطة في الوقاية من المخدرات .

لعله يمكننا الآن - بعد هذه الإطلالة السريعة لآثار تعاطى المخدرات على سلوك الشخص المعاطي - أن نتصور الكم الهائل من الأشخاص الذين يضعون ضحية للمخدرات .

فهناك الشخص المدمن نفسه وهو ضحية تجار المخدرات، وهناك أسرة المدمن التي غالبا ما تسلك سبيل الإدمان والجريمة وهي ضحية المدمن، وهناك ضحايا جرائم المدمن التي يرتكبها تحت تأثير المخدر أو يرتكبها للحصول على ثمن المخدر، ثم هناك ضحايا جرائم العنف والإرهاب التي ترتكبها

عصابات الاتجار غير المشروع في المخدرات^(٥٠). إن الوقاية من هذه الآفة الخطيرة سوف يقي أفراد المجتمع من الوقوع ضحايا لجرائم الاتجار غير المشروع للمخدرات وما يجره ذلك من سلسلة من الجرائم الأخرى .

والواقع أن الوقاية الشرطية تكسب أهمية كبرى في مجال المخدرات، لأن الاتجار فيها يتم بمعرفة عصابات خفية وجيدة التنظيم^(٥١) .

ويروق لنا أن نقسم الحديث في دور الشرطة في الوقاية من المخدرات إلى بندين : نجعل الأول لبيان كيفية مكافحة التعامل غير المشروع في المخدرات، على حين نكرس الثاني لبيان أجهزة أو مستويات المكافحة .

البند الأول : كيفية مكافحة التعامل الممنوع في المخدرات.

غنى عن البيان أن الأفراد المتصلين بالمخدرات ثلاث فئات هم : فئة الزراع والمنتجين، وفئة المهربين والتجار، وفئة المدمنين والمتعاطين . ولكل فئة دور شرطي لمكافحته .

فبالنسبة لفئة الزراع و المنتجين، يجب على الشرطة محاولة كشف مناطق الإنتاج والقيام بإعدامها، وهذا من أسهل وأجندى طرق المكافحة، إذ يقضى على المخدرات قبل انتشارها بالأسواق، كما أن إعدام الزراعات يتم في مساحات كبيرة ومن ثم يتم القضاء على أكبر قدر من المواد المخدرة، وقد يصعب ذلك لو تم إنتاجها فعلا وسهل إخفائها^(٥٢).

أما بالنسبة لمكافحة المهربين والتجار . فيلاحظ بداءة أن لمهربي المخدرات وتجارها طرقا عديدة في عملياتهم تتصف بالحرص والحيلة والدهاء

والمخاطرة. ويلزم حتى ينجح رجال الشرطة في أعمالهم الخاصة بمكافحة هذه الجرائم أن يكونوا على دراية تامة ومعرفة كاملة بالوسائل التي يتبعها المهربون في عملياتهم، وأن يتم تدريب رجال الشرطة على أحدث الطرق والوسائل الملائمة لإحباط هذه العمليات وقمعها . أما بالنسبة لتجار المخدرات فهم صنفان : الصنف الأول تجار الجملة، ولضبطهم يجب على أفراد الشرطة عقد صفقات صورية معهم يقوم بتمثيل دور تاجر المخدرات فيها أحد رجال الشرطة أو المرشدين السريين. أما الصنف الثاني فهم تجار التجزئة، وهؤلاء ضبطهم ميسور لأنهم هم الموزعون، ومن ثم فإن المخدرات تظل في حوزتهم طوال فترة قيامهم بالتوزيع^(٥٣).

وأما الفئة الأخيرة فهي فئة المتعاطين، وهؤلاء يخلقون سوقا لباعة المخدرات المتجولين، الذين يجذبون بدورهم المدمنين ويسعون إلى توسيع دائرة عملائهم طمعا في الربح . ولذلك يجب على الشرطة أن تبذل قصارى جهدها - سواء بالإقناع أو العلاج - لتخليص المجتمع من باعة المخدرات المتجولين و مدمنيها^(٥٤).

البند الثاني : أجهزة مكافحة المخدرات المصرية .

ثمة أجهزة عديدة في الدولة تعمل جاهدة على مكافحة المخدرات، إلا أننا التزاما منا بإطار البحث - لن نتناول هنا إلا أجهزة مكافحة الشوطينية^(٥٥)،

مع إيراد لغة بسيطة عن المجلس القومي لمكافحة والإدمان - خروجاً عن الإطار المرسوم - لأهمية دوره في هذا الصدد .

أولاً : أجهزة وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات .

١- رجال الضبطية القضائية. وهم يعملون في نطاق جغرافي مرسوم لهم وفق قانون الإجراءات الجنائية، ويختصون بمكافحة الجريمة بوجه عام، ومنها جرائم المخدرات .

٢- أقسام ووحدات مكافحة المخدرات بمديريات الأمن بإملاطات. فنظراً لأهمية مواجهة مشكلة المخدرات، اتجهت وزارة الداخلية لإدخال أقسام ووحدات متخصصة لقضايا المخدرات لترفع مستوى المكافحة في جميع مديريات الأمن داخل الجمهورية وهي وحدات تابعة للإدارة العامة لمكافحة المخدرات .

٣- الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية. وهي الجهاز الرئيسي لمكافحة المخدرات على مستوى الجمهورية، وهي من أقدم أجهزة مكافحة المخدرات المتخصصة في العالم ، فقد أنشئ من ٢٠ مارس ١٩١٩ « مكتب المخابرات العم للمواد المخدرة ». ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩ في يناير ١٩٧٦ بإنشاء « الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ». وأعيد تنظيمها بقرار وزير الداخلية رقم (١٦٢٠) لسنة ١٩٨٦، الذي نص على إنشاء الفروع والأقسام التابعة للإدارة بمديريات الأمن والمذكورة بعالية .

٤ - إدارة أمن الموانئ وهي تختص بحراسة المناطق الحدودية للبلاد، ويدخل في صميم اختصاصها ضبط أي محاولة لإدخال المواد المخدرة للبلاد - برا وبحرا وجوا - وتعمل بالتنسيق مع باقي الأجهزة العاملة في مجال المكافحة^(٥٦).

ثانيا : المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان .

لقد أدرك السيد رئيس الجمهورية خطورة المخدرات، وأنها ليست مشكلة طية فقط ، ولا قانونية فحسب، ولا أخلاقية تربوية وكفّية، ولا اقتصادية تنموية ونعمت ... لكن مشكلة المخدرات تجمع كل هذه المشكلات وأكثر . فالاضطراب الذي تخلفه أعمق من أن يوصف بأي وصف جزئي من هذا القبيل ، ومن ثم يكون الوصف الدقيق والأمين هنا هو أننا بصدد اضطراب مجتمعي . ويحمد لصانع القرار أنه تبنى هذه النظرة، وأمر بتشكيل «المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان»^(٥٧). وهي خطوة على الطريق السليم، لأن الناظر في تشكيل المجلس^(٥٨) يدرك أن جميع أجهزة الدولة تقريبا ممثلة فيه - بل وعلى أعلى المستويات - ليستطيع أن ينهض بالعبء الجسيم الملقى على كاهله ، والذي - ربما - ينوء به كاهل أجهزة المجتمع الدولي بمرته^(٥٩).

الفصل الثاني

حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة

تمهيد و تقسيم:-

وانطلاقا من مبدأ التضامن الاجتماعي و الاهتمام الإنساني بضحايا الجريمة ، الذي سار علي هدية الإعلان العالمي لحقوق ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة^(١٠) . وعلي هدى من إعلانات حقوق الإنسان الدولية و الإقليمية ، و بصفة خاصة الإعلانات الخاصة بضحايا الجريمة - و التي تستشير إلى كل منها في حينه - انطلاقا من كل ذلك سوف نحدد في هذا الموضوع من الدراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة والتي تتمثل في الحقوق التالية:-

- أولا : الحق في التبليغ و الشكوى .
- ثانيا : الحق في الادعاء المدني .
- ثالثا : الحق في الحماية و حسن المعاملة .
- رابعا : الحق في حماية الشهود و حسن معاملتهم .
- خامسا : الحق في الحفاظ علي مسرح الجريمة و أدلتها .
- سادسا : الحق في سرعة ضبط الجريمة .
- سابعا : الحق في التوجيه و المساعدة .
- ثامنا : حماية الحق في الحياة الخاصة .
- تاسعا : الحق في التزام الشرطة للشرعية، وعدم خلق مجني عليه من قبلها .
- عاشرا : الحق في الاستعانة بمحام أو مدافع .

المبحث الأول الحق في التبليغ و الشكوى

تقسيم :-

لما كان موضوع التبليغ محلا للدراسة مقبلة وكذلك الشكوى^(١) ، فإننا سنقتصر هنا علي دراسة دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة .
ويمكن بنا في البداية أن نوضح أسباب عزوف ضحايا الجريمة عن التبليغ و الشكوى في عجالة ، ثم نردف ذلك ببيان دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة .

أولا : أسباب العزوف عن التبليغ و الشكوى .

الملاحظ عملا أن كثيرا من ضحايا الجرائم يعزف عن التبليغ عن الجرائم التي لحقت بهم ، و أسباب عدم التبليغ هذه كثيرة . فقد يرجع ذلك إلى نوع الجريمة نفسها كجرائم الإجهاض و الجرائم الجنسية عامة و خاصة ما يقع منها في نطاق الأسرة ، حيث إن هذا النوع من الجرائم يتم في الخفاء ، ويؤثر الناس - عادة - التكم علي القضية ، بدلا من تدخل السلطات لمعاقبة الجاني و ما قد يجره ذلك من عار اجتماعي يظل طوال الحياة . وقد يكون الإحجام عن التبليغ مرده الرغبة في الثأر من الجاني و ربما مرده الخوف من انتقام الجاني و ذويه . و قد يكون الامتناع عن التبليغ راجعا للخوف من الوقوع تحت طائلة الجزاء الجنائي أو الاستهجان الاجتماعي، كالمرأة الداعوة التي تطلب من قابلة إجهاضها ثم يصيها ضرر من جزاء ذلك ، و كالرجل الذي تسلبه إحدى العاهرات ماله بعد موافقته إياها، وكذلك المرأة ضحية

الاغتصاب بعد أن تكون بدأت بالخطوة الأولى لاستدراج مفتصبها ثم حالت بينه وبين نفسها فاغتصبها. كما قد يرجع الإحجام عن التبليغ إلى عدم الاقتناع بالحكمة من التجريم، كالمرأة التي تمكن أحد محارمها من مواقعتها. و قد يعزف المجني عليه في الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي عن التبليغ لاختفاء أسلوب ارتكاب الجريمة حتى لا يتم تقليدها من جانب الآخرين، و خوفا من الدعاية المضادة و ضياع ثقة المساهمين في مشروعه .

إلا أن أوضح وأخطر الأسباب لإحجام ضحايا الجريمة عن التبليغ هو الاعتقاد السائد لديهم بعدم الثقة في أجهزة العدالة الجنائية، و عدم احترامها، و الرغبة في الابتعاد عن العملية الجنائية بوجه عام وعن الشرطة بوجه خاص، و ليس من العسر إدراك هذا الشعور إذا أ يقن الفرد أن نسبة يسيرة من الجرائم المعروفة لدى الشرطة هي التي يتم فيها الحكم بالإدانة^(٦٢) .

ثانيا : دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة.

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أن قبول التبليغ و الشكاوى من ضحايا الجريمة يمثل التزاما على مأموري الضبط القضائي، كعمل من أعمال الاستدلال. طبقا لنص المادة (٢٤) أ.ج.م التي جاء فيها « يجب على مأموري الضبط أن يقبلوا التبليغات و الشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ، و أن يبعثوا بها فوراً للنيابة العامة...» . ووفقا لهذا النص يتعين على الشرطة القضائية أن تتلقى ما يقدم إليها من بلاغات و شكاوى دون أن يحق لها رفضها بأية حجة، وحتى ولو كان البلاغ جريمة ، فالمرشع لم يشترط أن يسفر البلاغ أو الشكاوى عن جريمة فعلا.^(٦٣) ولقد أكدت محكمة النقض على أن «من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر

اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم...^(٩٤) » وإذا رفضت الشرطة قبول البلاغ أو الشكوى ، أو تأخرت في إرسالها للنيابة العامة^(٩٥) فإن رجل الشرطة يعرض للمسئولية التأديبية دون الجنائية^(٩٦) .

واعمال هذا الحق يقتضي أن يكون التجاء الضحية إلى السلطات بدون عوائق إجرائية أو تكلفة مادية، وأن تتاح له الفرصة في التعبير بحرية عن وقائع الشكوى، بدون مقاطعة كما أن له الحق في التعبير عن وجهة نظره، وعن مبررات قلقه . وعلى رجال الشرطة مساعدته في استرجاع التفاصيل -دون ضجر أو استهزاء - حتى ولو كانت القضية تافهة في نظرهم^(٩٧) .

ولا يجوز أن يعامل ضحية الجريمة، وكأن له ضلعا فيما حدث، إلا إذا ثبت أنه ساهم بالفعل في إحداث الجريمة، كما ينبغي عدم إرهابه في تكرار الحضور للإدلاء بشكواه، أو تطول فترة الانتظار، فيضيع الوقت والمال، فيهدر حقه مرتين : الأولى بسبب الجريمة، والثانية بسبب أجهزة العدالة الجنائية^(٩٨) .

ويتعين ألا يغيب عن الذهن أن لضحية الجريمة ألا يبلغ أو يشكو لأسباب تكون منه موضع التقدير، كعدم علمه بالجاني، أو ستره للفضيحة، أو لعدم توافر الدليل، أو تقديره منة لملازمة تحريك الدعوى الجنائية من عدمه، وذلك في جرائم الشكوى. ومن يملك عدم التبليغ كلية يملك أن يبلغ عن بعض الوقائع دون البعض الآخر ، كما أن له تقدير الوقت الملائم لتقديم شكواه أو بلاغه - مع مراعاة مدة التقادم والمدة المعقولة لعدم ضياع الأدلة - ولا يترتب على التأخير في الإبلاغ عن الجريمة أن يقلل رجال الشرطة من أهمية سؤال المجني عليه .

وإعمالاً لهذا الحق فإن لضحايا الجريمة الحق في تقديم شكاوهم ضد رجال الشرطة أنفسهم، إذا وجدوا منهم إهمالاً أو تحيزاً. ومن نافلة القول حقهم في إبداء ملاحظات على عمل الشرطة فيما يتعلق بقضيتهم، بل وفيما يتعلق بسياساتها العامة في مكافحة الجريمة، دون أن يكون لذلك ثمة تأثير - كإعانات أو تعسف أو فتور - على ضباط الشرطة صوب قضيتهم^(٧٩).

ونقترح في هذا الصدد أن يتم إنشاء مراكز لاستقبال ضحايا الجريمة بصفة عامة والجنسية منها بصفة خاصة، ويقوم بالعمل فيها ضابطات من الشرطة النسائية، فذلك يشجع الضحايا على الاتصال بالشرطة. ولما كان كثير من الجرائم لا يبلغ عنها الجهل الضحايا بعمل أجهزة العدالة الجنائية، ولجهلهم بحقوقهم في هذا الشأن، فإنه يمكن معالجة هذا الوضع عن طريق التوزيع الأفضل للمعلومات المتعلقة بنظام العدالة الجنائية، وتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، وجمع ونشر الإحصاءات الموجهة للمجني عليهم. ونظراً لحساسية نفسية الضحايا، ونظراً لافتقاد كثير من ضباط الشرطة لفن التعامل مع ضحايا الجريمة، فإنه ينبغي أن يتلقى موظفو الشرطة - وغيرهم ممن يتعاملون مع الضحايا - تدريباً لتوعيتهم باحتياجات الضحايا، ومبادئ توجيهية لضمان تقديم المعونة المناسبة والفورية^(٨٠) ووضع قواعد للاستماع إلى شكاوى الضحية والتعامل معها ومساعدتها^(٨١).

المبحث الثاني حق الادعاء المدني

أولاً : مضمون هذا الحق

معلوم أن الدعوى الجنائية تمر - غالباً - بثلاث مراحل : الأولى جمع الاستدلالات التي يقوم بها أفراد الضبط القضائي ، و الثانية التحقيق الابتدائي وتجريه النيابة العامة و قاضي التحقيق ، و الثالثة المحاكمة و تجريها مختلف المحاكم . على أن الدعوى الجنائية قد تمر بدور واحد أو أكثر من هذه الأدوار . وأمام أي جهة من تلك الجهات الثلاثة يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة ، أن يدعى مدنيا ، مطالبا بتعويض الأضرار التي سببها له الجريمة ، إلا إذا حرمه المشرع هذا الحق صراحة ، كما سنرى فيما بعد .

فالمشرع أراد الحفاظ على حقوق من لحقه ضرر الجريمة منذ المرحلة الأولى للإجراءات الجنائية - وهي مرحلة جمع الاستدلالات التي تتولاها الشرطة - فأجاز للمضرور التدخل فيها مدعيا بحقوق مدنية لتصبح له صفة الخصومة. وهذا ما نصت عليه المادة (٢٧) من قانون الإجراءات الجنائية المصري حيث تقرر بأن «لكل من يدعي حصول ضرر له أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها للنسابة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي .

وثمة ملاحظات ينبغي مراعاتها في هذا الشأن: فمن ناحية أولى لا يشترط لقبول الادعاء المدني من المضرور ثبوت أن الجريمة ألحقت به ضرراً فعلاً، بل يكفي الادعاء بحصول الضرر، ثم تتخذ الإجراءات التي ينص عليها

القانون. ومن ناحية ثانية - وهي مرتبة على الأولى- لا يجوز لفرد الشرطة أو عضو الضبط القضائي أن يرفض قبول الادعاء المدني وما يترتب عليه من اعتبار المدعي المدني خصما في الإجراءات بحجة أنه لم يصب بضرر من الجريمة، فهذه مسألة متروكة لتقديرها للمحكمة فيما بعد، فكل ما يشترط هو الادعاء بأن الفعل الذي لحق المدعي المدني منه ضرر يكون جريمة ، فلا يشترط أن تكشف الاستدلالات مقدما عن جريمة حتى يقبل الادعاء، وإنما هو جائز في أي وقت مادام الأمر في ظاهرة يكون جريمة^(٧٢) . ومن ناحية ثالثة يشترط لقبول الادعاء المدني أمام أفراد الشرطة أن يكون بطلب صريح في شكواه أو في ورقة مقدمه بعد ذلك، ليجب أن يكون الادعاء المدني قد ورد في عبارات صريحة لا تحتمل اللبس أو الغموض، سواء أهديت كتابة في ذات الشكوى المقدمة من المضرور أو في أية ورقة تالية ، أم أهديت شفاهة^(٧٣) . فلذا ما قدمت الشكوى ممن يدعي حصول ضرر له من الجريمة دون أن يدعي فيها صراحة بمقوق مدنية، فقد نص المشرع على اعتبارها من قبيل التبليفلت (٢٨م.أ.ج) ومن ناحية رابعة وأخيرة فإن تعبير الشكوى هنا ليس مرادفا لمعانها المحدد بكونها قيدا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية- وإنما يقصد به مجرد البلاغ العادي الذي يتقدم به الشخص المضرور إلى السلطات المختصة مطالبا فيها بالتعويض^(٧٤) .

ثانيا: الآثار المترتبة على الادعاء المدني.

يترتب على ادعاء المضرور مدنيا اعتباره خصما في الدعوى. ويتعين على مأمور الضبط القضائي أن يحيل الشكوى المتضمنة الادعاء المدني إلى النيابة العامة مع المحضر الذي يحوره (٢٧/٢.أ.ج) ، لان تصرف مأمور الضبط

القضائي في الدعوى المدنية لا ينفك عن تصرفه في الدعوى الجنائية، وهذه الأخيرة يحيل أوراقها إلى النيابة العامة للتصرف فيها، فيعرض الادعاء المدني تبعاً لذلك إلى النيابة العامة. فمأمور الضبط القضائي لا يستطيع فصل الادعاء المدني عن الدعوى الجنائية بمفرده، وإنما يجب أن يسيراً معاً في نفس الطريق حتى التصرف النهائي في القضية، فالشكوى المصحوبة بالإدعاء المدني أصبحت بمجرد تلقى مأمور الضبط القضائي لها إحدى أوراق القضية^(٧٥). لكن ليس معنى هذا أن مأمور الضبط القضائي لا يده في الإجراءات بمجرد الإدعاء بحقوق مدنية و أن يحيل الشكوى فوراً إلى النيابة العامة، بل عليه إتمام محضره ثم إرساله مع الشكوى إلى النيابة العامة^(٧٦).

المبحث الثالث

الحق في الحماية وحسن المعاملة

أولاً : حق الحماية :

للمواطن على الدولة حق في أن توفر له الأمن على نفسه وماله وعرضه، فالدولة وجدت لكي تتكفل بأمن المواطن، نائلة عن كاهله ما كان يقوم به من دفاع عن نفسه، كما كان الحال في المجتمعات البدائية حيث تشكل الحماية مسئولية مشتركة بين الأفراد يمارسونها بوسائلهم الخاصة، فواجب الدولة في توفير الأمن مستمد من رغبة المجتمع في حماية المواطن بواسطة من أوكل إليهم هذه المهمة، فيسهرون على أمنه وراحته^(٧٧). وخير ما يعبر عن هذا هو شعار «العين الساهرة» فالعين هي الشرطة، والساهرة تعني السهر على أمن المواطن وسلامته.

هذا وكنا قد تناولنا في الفصل السابق شطرا من دور الشرطة العلم في الوقاية من الجريمة والتصدي لها، وقلنا إنه بقرار نجاح الشرطة في القيام بهذا الدور، فإنها تكون قد كفلت للإنسان حق الحماية والوقاية من أن يمسو ضحية للجريمة. وما نود أن نركز عليه هنا هو حق ضحية الجريمة في قيام الشرطة بحمايته من تفاقم الضرر والأذى الذي بات ضحيته.

يجب على الشرطة في هذا الخصوص أن تهب على وجه السرعة إلى نجدة المجني عليه، قبل أن تبلغ محاولة العدوان غايتها في إنتاج الأذى الميت لمن وجهت إليه، وذلك بمنع العدوان، أو قطع استمراره، أو الحيلولة دون معاودته^(٧٨). لكن الواقع يؤكد أنه حالات ستدعى الشرطة لنجدة ملهوف، قبل وقوع الجريمة أو بعدها، فإنها تأتي متأخرة - على عكس ما هو متوقع ومفروض عليها - مما يتيح ارتكاب الجرائم، أو يضيع الأدلة، خاصة إذا كان الضحية هو الشاهد الوحيد على الجريمة، وكان للفاعل قدرة على إيذائه ومنعه من الكلام أو الشهادة^(٧٩).

وإعمالا لحق الحماية فإنه يقع على كاهل الشرطة الإسراع في طلب الإسعاف لاتخاذ الإسعافات الأولية، قبل أن تؤدي الإصابات إلى نتائج يتعسر تداركها، ولا يجوز سؤال المجني عليه قبل اتخاذ هذه الإجراءات، بذريعة تحقيق السرعة في ضبط الجريمة، فدرء المفسد مقدم على جلب المصالح، والفساد في ترك المجني عليه على حاله السيئ طلبا للمصلحة في القبض على المجرم. «فلا ينحصر دور الشرطة في سماع أقوال المجني عليهم وكفي، بل لابد من ضمان سلامتهم وحياتهم»^(٨٠).

ولقد أجريت دراسة لبيان موقف رجل الشرطة إذا ما سمع وهو يسير في الطريق صوت استغاثة صادرا من أحد المنازل. فماذا يفعل؟ وقفت عينة الدراسة مترددة تجاه الإجابة على هذا السؤال، حيث أجاب «٣٠,١%» بضرورة اقتحام المنزل، وفضل «٣٤,٢%» طلب شرطة النجدة للاستعانة بهم، بينما كانت إجابات «٣٥,٧%» خليطا بين اقتحام المنزل، وطلب شرطة النجدة، والسير بدون تقديم المساعدة وكأن الأمر لا يهمهم رجل الشرطة. وثمة سؤال آخر طرح على أفراد العينة مفاده: ماذا يفعل ضابط الشرطة إذا شاهد - وهو في طريقه إلى زيارة أسرته خارج نطاق اختصاصه المحلي - شخصا يهدد فتاة ويجرها إلى سيارته؟ فضل «٦٤,٦%» من أفراد العينة التدخل المباشر، في حين أن «٣٥,٤%» توزعت إجاباتها بين المتغيرات الخاصة بالتدخل، وطلب المساعدة من الآخرين، والامتناع عن التدخل، لأن الأمر لا يدخل في اختصاص ضابط الشرطة^(٨١).

لعل هذا الاستطلاع يوضح تقاعس عدد غير قليل من ضباط الشرطة عن نجدة الملهوف. ولا يقدح في تبرير ذلك لدينا، قلة موارد الجهاز والتي تحدد أولويات العمل، أو أن هناك صعوبة للتوفيق بين مصالح الشرطة والمجتمع وضحايا الجريمة. فلا موارد الجهاز قليلة، ولا ثمة صعوبة للتوفيق بين هذه المصالح.

ثانيا : الحق في حسن المعاملة.

يجب على الشرطة أن تحسن معاملة ضحايا الجريمة حتى تحصل منهم على ما تريد من معلومات، فلا شك في أهمية المعلومات التي يقدمها ضحايا الجريمة إلى الشرطة إذ تساعد على القيام بدورها في معرفة الجاني والقبض

عليه، فالمجنني عليه هو الذي رأى الجاني غالباً ، ويستطيع أن يدلى بمواصفاته، وأن يشير إلى من تقوم حوله الشبهات، ومن له مصلحة في تحقيق الفعل الإجرامي، وغير ذلك من المعلومات التي لا يستطيع أن يدلى بها غيره.

ولما كان ذلك كذلك فإن على الشرطة أن تشعر الضحايا بآدميتهم وإنسانيتههم وأن تحسن استقبالهم بتخصيص مكان معين لذلك، وتترفق في القول معهم، ولا تستخف بأقوالهم، كما لا ينبغي أن تسيء الظن بهم وصدق شكاوهم، وسوء الظن قد يرجع إلى تسرع ضابط الشرطة في الحكم، أو إلى الحالة النفسية التي يكون عليها ضحية الجريمة، أو إلى عدم مشاهدتهم لآثار ظاهرة عليه تؤيد شكاوهم، وعلى وجه أخص في جرائم الإيذاء البدني أو الجرائم الأخلاقية^(٨٢). وعليهم أن يقدروا الحالة النفسية التي يكون عليها ضحية الجريمة - خاصة إذا كانت واقعة من أحد المحارم حيث يكون ضحية الجريمة على درجة عالية من التوتر والحيرة والارتباك والخجل عند عرض ما حاق به - من أذى نفسي و بدني - على الشرطة^(٨٣).

وعلى أفراد الشرطة أن ينتقوا الصيغ الملائمة للأئلة التي تفيد في كشف الحقيقة، دون أن تعكرو صفو الضحية أو تزيد من انفعالاتها، أو أن تخدش حيائها، فإذا كان الموضوع جريمة اغتصاب فما فائدة توجيه سؤال عن المدة التي استغرقها عملية الاتصال الجنسي؟ وما الذي أحست وشعرت به المجني عليها أثناء الفعل؟^(٨٤).

ومن نافلة القول ألا يقوم رجال الشرطة بمعاينة الآثار التي توجد أو تعلق بأماكن تعد عورة في جسم المجني عليه - طبقاً لأحكام الدين والعرف

- وعليهم أن يتدبوا أنشئ كي تباهم بما يريدون معرفته، كما عليهم أن يسرعوا إلى ستر عورات المجني عليهم في الحوادث، سواء أكانوا أحياء أم أمواتا^(٨٥).

هذا هو المأمول من الشرطة، أما ما تراه عين الباحث - وتجري الشكوى به على ألسنة الناس - هو سوء معاملة الشرطة للمجني عليه، فهي لا تعيره أهمية كإنسان يقع عليه اعتداء جنائي، وهو في أشد الاحتياج إلى الضمانات التي كفلتها له المواثيق الدولية، وينتظر المواساة وإشعاره بالمشلوكه في محنته ومعاناته، وحسن تقدير حالته النفسية. فقد تبين من خلال إحدى الدراسات التي تمت في نطاق إدارة مساعدة التنفيذ القانوني بإحدى ولايات أمريكا، أن نصف عدد الجرائم التي تتم لا يبلغ عنها لأن المجني عليه ليس لديه ثقة في نظام العدالة الجنائية، علاوة على خوفه من تحوله إلى مدعى عليه. لذا يقترح العالم الأمريكي «كارينجتون» إيجاد سياسة تتضمن إعطاء حصانات للضحايا خلال تعاونهم مع الشرطة^(٨٦).

وفي فرنسا دارت المناقشات - وذلك بمناسبة تعديل بعض النصوص الخاصة بجريمة الاغتصاب - حول ما إذا كان من المفضل أن يتم سؤال ضحية الاغتصاب عن طريق النساء دون الرجال ؟ ولم توافق اللجنة التشريعية على هذا الاقتراح، وإن كان تنفيذه قد تم عملاً بوصول الاشتراكيين إلى السلطة، وإن دلت التجربة على أن كثير من الضحايا قد فضلوا الشكوى إلى الرجال، كما أن ذلك يخالف مبدأ عدم التمايز بين الأفراد بحسب الجنس، وعليه كان من الصعب أن ي نص على ذلك كالتزام قانوني^(٨٧).

ومن حسن معاملة ضحية الجريمة، إعطاؤه فترة للراحة إذا تطلب سؤاله مدة طويلة، ويجب تأجيل سؤاله إذا استدعت حالته ذلك، ولا يجوز أن يمنع من مبارحة محل الحادث أو قسم الشرطة إلى أى مكان يريده، أو إلزامه بالإقامة في مكان معين ليسهل الاتصال به، ولا يجوز تفتيشه ما لم يرغب في ذلك، كما لا يجوز إجباره على إجراء لحوص طبية أو إعطاؤه عقاقير طبية أو إخضاعه لجهاز كشف الكذب، وبالجملـة فلا يجوز إخضاعه لأية مؤثرات تنال من حريته الشخصية^(٨٨)، ما لم تكن هناك ضرورة تجيز القيام ببعض هذه الإجراءات.

وأخيرا فإننا نقرر مع «ماتى جوتسن» أنه ما زال هناك الكثير مما يجب اتخاذه في هذا الصدد^(٨٩).

المبحث الرابع

الحق في حماية وحسن معاملة شهود ضحايا الجريمة

تمهيد وتقسيم :

عرفت محكمة النقض الشهادة بأنها «تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بمحواه^(٩٠)» وللشهادة في قانون الإجراءات أهمية كبيرة، فالجريمة ليست تصرفا قانونيا يمكن إثباته بالكتابة، بل هى نشاط غير مشروع يسعى الجاني إلى إخفائه، ويسلك كل سبل لطمس وإزالة أى أثر ينتج عنه، لذا فإن وجود شاهد على الجريمة يعتبر كسبا كبيرا للعدالة. ونعتقد أن قاعدة عدم جواز رد الشهود جاءت من هنا. وكثيرا ما

يكون للشهادة أثناء جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي أثر كبير في القضاء بالإدانة أو البراءة، لأن الأقوال التي تضمنتها قد أدلى بها فور الحادث قبل أن تمتد إليها يد العتب أو يطول عليها الوقت فتضيع معالم الوقائع التي تنصب عليها. فالشهادة هي أبرز الأدلة على ارتكاب الجريمة والمساهمين فيها، بل هناك من الجرائم التي لا دليل فيها غير شهادة الشهود^(٩١).

ونبين فيما يلي دور الشرطة في حماية شهود ضحايا الجريمة، ثم نردف ذلك ببيان دورها في حسن معاملة شهود الضحايا.

أولاً : دور الشرطة في حماية شهود ضحايا الجريمة.

نقطة البداية في هذا الصدد ما لوحظ من أن إحجام الشهود عن الإدلاء بالشهادة قد يرجع إلى عامل الخوف من المجرم وانتقامه، بل والخوف من الجنى عليه وأسرته، ويظهر ذلك في بعض البيئات حيث جرت تقاليدھا على تحريم الشهادة، واعتبارھا ضرباً من ضروب العدوان، بل اعتبرت الشاهد على فعل كفاحه سواء بسواء. وتنتشر هذه التقاليد في المجتمعات الثأرية، فالشهادة تضر بالقائم بالثأر ومن ثم تعتبر عدواناً عليه، فيحجم الناس عن الشهادة إيثاراً للسلامة. كما قد يكون الخوف من المتاعب التي تحدث فيما بعد بسبب شهادته، والخوف من إعتات الشرطة، والخوف من الظهور أمام المحاكم فيما بعد، أو الخوف من التورط إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم بسيطة ويعتقدون أنها ستكشف حتماً مع أقل إتصال لهم بالشرطة^(٩٢).

وإذا كان قانون العقوبات قد نص على حماية الشاهد من المؤثرات التي قد يتعرض لها، وذلك في المادة (١٨٧ عقوبات) والتي مفادھا حظر أى

منشورات أو مطبوعات أو مقالات بالصحف أو رسوم بالمجلات وغيرها مما يكون من شأنه التأثير في الشهود الذين قد يطلبون للشهادة في واقعة ما، وهذه المادة تعاقب على أى تأثير على الشهود بصورة عنية مما نص عليه في المادة (١٧١ عقوبات). كما نص القانون في المادة (٣٠٠ ع.) على حماية الشاهد من الإكراه الذى يقع عليه قبل أداء الشهادة لحمله على قول الزور، وجعلت هذه المادة عقاب المكره مثل عقاب شاهد الزور.

فإذا كان القانون قد قرر حماية الشاهد على هذا النحو، فإذن هذه الحماية التى قررها قانون العقوبات للشاهد تظل نظرية ما لم تقم الشرطة بدورها في محاولة منع هذه المؤثرات والحيلولة دون وقوع الإكراه على الشاهد، وعليها بصفة خاصة أن تقوم ببعض الإجراءات الاحتياطية حتى يدلى الشاهد بشهادته دون خوف أو وجل، فعليها أن تمنع اتصال الجاني بالشهود حتى لا يؤثر عليهم، وعلى الشرطة أن تعمل على عدم الخلط بين الشهود حتى لا يؤثر بعضهم على بعض. وعلى الشرطة أن تولى عناية خاصة بحماية الشهود في الجرائم الإرهابية، وأى تقصر في ذلك يعتبر إخلالا جسيما بواجبات الوظيفة، لأنه فضلا عن ضرره بالشاهد، فهو مضر بالصلحة العامة بالنظر لخطورة الإرهاب^(٩٣).

ويستحسن في نظرنا لحماية الشهود أن يؤخذوا فور سماع أقوالهم - والأمور ما برحت بادية بذاكرتهم - لتوثيق شهاداتهم أمام قاض يعين لذلك، حتى نضمن عدم التأثير عليهم، كما نقلل فرص الاعتداء عليهم. كما أننا ننضم لاقتراح سبق أن تقدم به البعض^(٩٤) يوصى بأن يضع المشرع نصا صريحا يشدد فيه العقاب على كل تعد يقع على الشهود، ولا يترك

ذلك لحكم القواعد العامة في جرائم التعدي على النفس، لأن الشاهد إذا شعر بعدم الأمان الكافي بعد أداء الشهادة قد يحتاط لنفسه ولا يقول الحقيقة كاملة، خاصة في الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون ومعتادوا الإجرام الذين قد يخشى الشاهد بطشهم وسطوتهم فيحجم عن الشهادة ضدهم. ودور الشرطة هنا يظهر في ضبط هذه الجرائم ليرتدع الجناة.

ثانيا : دور الشرطة في حسن معاملة شهود ضحايا الجريمة.

إن من أسباب الإحجام عن الشهادة ما قد يرجع إلى كراهية الشاهد للشرطة والاستياء من أساليبها. وهذه الكراهية لها تفسير تاريخي يرجع إلى فترات الاستعمار حيث كان الاستعمار يسخر أدوات الحكم - وأظهرها قوات الأمن - للقضاء على الحركات الوطنية المناوئة له، ونهجت أحزاب ما بعد الاستعمار ذات النهج، فأخذت هي الأخرى في تأليب الشرطة على خصومها، وفي استعدائها على الجماهير المناوئة لها. فظهرت بين الجماهير والشرطة هذه الهوة السحيقة التي ما زالت آثارها باقية حتى اليوم. وكان طبيعيا والحال كذلك بين الشرطة والجماهير أن ينعدم التعاون بينهما، وأن تتحمل الدولة وحدها وزر هذه الجفوة وآثار هذه القطيعة^(٩٥). أما الاستياء من أساليب الشرطة في معاملتها للشهود فيرجع إلى إعانات الشرطة مع الشهود بإرهاقهم بالحضور وإضاعة أوقاتهم وإغفال مصالحهم وعدم معاملتهم معاملة كريمة.

يجب إذن على الشرطة أن تحسن معاملة شهود ضحايا الجريمة، حتى لا يجمعوا عن الشهادة فتضيع حقوق ضحايا الجريمة أثرا لهذا الإحجام. وحسن المعاملة يقتضى من رجل الشرطة ملاحظة أن الشاهد أدرك واقعة معينة، وفي

إفضائه عنها يعتريه كثير من الخوف والاضطراب والقلق النفسى، ناهيك عن ضياع بعضا من وقته وراحته، فهو يخضع - كما يقول أستاذنا الدكتور المرحوم صفاوى - لنفسية حساسة يكون فيها دوما على استعداد أن ينأى بنفسه عن الشهادة^(٩٦). فعلى رجل الشرطة تقع مهمة امتصاص هذا التوتر والقلق والتهدئة من روع الشاهد، باحترام أحاسيسه ومشاعره، وإقرار المساواة بين الشهود فالإنسان يتأذى من تمييز غيره عليه فما بالناس بشاهد تبرع بوقته وتكرم براحته في سبيل أداء الشهادة، فإنه ينفر بشدة من التمييز في المعاملة بينه وبين غيره من الشهود^(٩٧).

وينبغي على رجل الشرطة أن ي جلس الشاهد، خاصة إذا كان رجلا مسنا لا يقوى على الوقوف أو امرأة ح بلى تشعر بالإعياء، وذلك لكى ي شعر الشاهد بالراحة وهو يدلى بشهادته. كما ينبغي عدم إجهاذه بتكرار الحضور أو الاستخفاف به أو التقليل من شأن شهادته، فكل ذلك يؤثر على نفسيته فينكر الشهادة أو يدلى بها مبتورة، حتى يتخلص مما هو فيه من عناء^(٩٨).

كما يجب على رجل الشرطة أن يعاون الشاهد على التذكر، ويدلى بحقيقة ما أدركه بجوانه كاملا بإنعاش ذاكرته، وتوجد طريقة ممتازة تساعد الشخص على تذكر ما فاتته وذلك بأن يؤخذ الشاهد إلى المكان الذى حصل منه على المعلومات - مكان الحادث غالبا - فكثير من الناس تخونهم الذاكرة في أروقة الشرطة، وسرعان ما يتذكرون إذا أخذوا لمكان الحادث^(٩٩).

أما بخصوص الأسئلة التي توجه للشاهد، فبداءة يجب أن يترك الشاهد ليدل بكل ما لديه بدون مقاطعته، فإذا خرج عن الموضوع فيجب لفت نظره فحب للعودة للموضوع، ثم يبدأ بعد ذلك رجل الشرطة في الأسئلة والاستيضاح، ويجب أن تكون الأسئلة منتجة ومعلقة بالموضوع، سلسة بسيطة، وأن تحمل طابع التشويق لسماع الشهادة، ويجب الالتزام بالآداب والأخلاق والترفع عن الكلمات التي تخدش الحياء^(١٠٠).

وأخيراً إذا بان خطأ الشاهد، فيجب على رجل الشرطة ألا يقوم بضجره، إذ يخطئ من يظن أن الشاهد آلة تصوير تنقل ما هو ماثل أمامها دون تفاعل أو إضافة أو تعديل. ويجب مراعاة ظروف الشاهد فما يراه الصحيح قد لا يراه السقيم، وما يلاحظه الهادئ التفكير قد لا يلاحظه المرهق، وما يدركه الكبير قد يتوارى عن الصغير، وما يلمسه الرجل قد لا تلمسه المرأة، وما قد يفهمه حاد الذكاء قوى الذاكرة قد لا يفهمه من لا يكون كذلك ... هلم جراً^(١٠١). فكل ما على رجل الشرطة في هذا الصدد هو أن يوازن بين الشهادات لاستخلاص الحقيقة دون ضجر أصحابها^(١٠٢). فإذا وصلنا إلى هذه الدرجة من المعاملة للشهود، نكون قد كرسنا لضحية الجريمة حقه في حسن معاملة شهوده، مما يدفعهم للإدلاء بشهاداتهم غير وجلين أو هيابين، فيحصل ضحية الجريمة على حقوقه المعنوية والمادية بعد ذلك.

المبحث الخامس

الحق في حفاظ الشرطة على مسرح الجريمة^(١٠٣)

تمهيد وتقسيم :

ليس ثمة شك في أن لضحايا الجريمة حق بالغ الأهمية قبل أفراد الشرطة، ألا وهو حق الحفاظ على مسرح الجريمة، إذ مسرح الجريمة هو «الشاهد الصامت» على ارتكاب الجريمة ومرتكبها، فهو المكان الذي وقعت فيه الجريمة وعلى صهوته نفذ الجاني غيبه، ومن ثم فإن مسرح الجريمة يشير إلى آثار وأدلة مختلفة ومعطيات لا يمكن إغفالها عند التخطيط لكشف غموض الجريمة وضبط مرتكبها، بحيث يمكن القول بأن نجاح البحث أو فشله مرده إلى الاهتمام بمسرح الجريمة أو عدمه، وإلى نسبة الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها رجل الشرطة عند فحصه لمسرح الجريمة. إذن مسرح الجريمة يؤدي إلى كشف الجريمة وتفصيلها، ومعرفة أطرافها، والحفاظة على أدلتها، حتى يتسنى إثبات إسناد الجريمة إلى مرتكبها، فيشفي غيظ المجنى عليه ويستطيع أن يحصل على حقوقه الأخرى منه.

وحرى بنا من أجل استكناه هذا الحق لضحايا الجريمة أن نقوم الحديث فيه إلى مطلبين : نجعل الأول لبيان أهمية مسرح الجريمة ودلالته على الجريمة وأطرافها ونكرس الثاني لبيان دور الشرطة في الحفاظة على مسرح الجريمة.

المطلب الأول

أهمية مسرح الجريمة ودلالته

تمهيد وتقسيم :

تبدأ أهمية مسرح الجريمة في دلالته التي تكشف عن الجريمة ومركبيها. لمسرح الجريمة ذو دلالة واضحة فيما يتعلق بوقوع الجريمة من عدمه، والهدف منها والباعث عليها، وفيما إذا كانت عمدية أم خطئية، والأدلة التي تتخلف عنها. كما أن مسرح الجريمة ذو دلالة جلية فيما يتعلق بأطرافها والتفاعلات المتبادلة بينهم. ونوضح كل ذلك من خلال الفرعين التاليين :-

الفرع الأول

دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية وأدلتها :

إن معاناة مسرح الجريمة وتفتيشه هو الذي يبين وقوع الجريمة من عدمه. فوجود طعنات بالجنحة مثلاً يدل صراحة على حدوث القتل وليس الانتحار أو الوفاة الطبيعية، وعلى العكس فإن وجود الحذاء بجوار كرسي أو منصدة وفي نفس المكان تتدل جثة يدل على أن الواقعة انتحار، ووجود الخزينة مكسورة على الأرض أو عدم وجودها يشير حتماً إلى وقوع السرقة. وقد يلجأ شخص إلى الإبلاغ عن تعرضه لحادث سرقة لإكراه ليخفي قيامه باختلاس مبالغ من عهده، وقد يبلغ آخر بتعرضه لحادث سرقة بالإكراه في حين أن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة. فالانتقال إلى مسرح الجريمة ومعانيته

ومناقشة الشهود فيه يتيح لرجل الشرطة أو المحقق التثبت مما إذا كانت الواقعة جنائية أم أنها لا تشكل جريمة.

ليس هذا فحسب بل إن مسرح الجريمة يؤكد وقوع الجريمة حتى ولو انعدم محلها أو جسمها. فقد يلجأ الجاني إلى الانتقال بمحل أو جسم الجريمة إلى مكان آخر، إلا أن معاينة مسرح الجريمة يؤكد حدوثها، كأن يعثر على بقع دموية أو غيرها من الآثار دون العثور على جثة المني عليه. كما أن مسرح الجريمة يتيح تحديد مكان ارتكاب الجريمة، فالعثور على جثة داخل سيارة وعليها آثار أثرية أو مخلفات زراعية يدل على أن الجريمة وقعت في مسرح آخر غير مسرح اكتشافها. كذلك فإن مسرح الجريمة يحدد وقت ارتكاب الجريمة، فوجود المصاييح مضاءة نهاراً - وعلى غير عادة المني عليه - يدل على أن الواقعة ارتكبت ليلاً، وكذلك وجود تليفزيون مضاء وليس به إرسال يدل على أن الجريمة وقعت خلال ساعات الإرسال. كما أن مسرح الجريمة يؤدي إلى تحديد تاريخ اليوم، من خلال الصحف الملقاة أسفل الباب أو من أوراق نتيجة الحائط أو تعفن الأطعمة، أو ملاحظة التغيرات التي تطرأ على الجثة مثل الزرقعة وما إلى ذلك.

ومسرح الجريمة يبين ما إذا كانت الجريمة قد وقعت عمداً أم بطريق الخطأ، فالعثور على آثار فرائل السيارة في مكان اكتشاف جثة بالطريق يساعد على كشف أسلوبها وأنها وقعت بطريق الخطأ غالباً. بل إن مسرح الجريمة قد يحدد الهدف من الجريمة، ويمكن لرجل الشرطة أن يحدد ذلك الهدف من بعثرة محتويات الشقة والاستيلاء على ما بها من متاع أو مصاغ أو مستندات محددة أو شيء واحد من ذلك فقط، أو كسر الخزينة وسرقة محتوياتها، أو

قتل الجنى عليه فقط، أو سرقته أيضا . فمثلا تعدد الطعنات دون حدوث سرقة، يدل على أن باعث الجريمة الانتقام، وسرقة أوراق بعينها دون غيرها من أشياء مادية ظاهرة بمسرح الجريمة مع وجود جثة يدل على أن الباعث هو وجود منازعات أو خصومة.

وأخيرا فإن مسرح الجريمة يحدد الآثار التي خلفها الجاني، وعليه يمكن تحديد نوعية الخبراء المطلوب انتقاظهم إليه للاستعانة بهم. بل إن مسرح الجريمة ينقل صورة حية لما تسهم في إقناع القاضي أو جهات التحقيق الأخرى بسلامة الإجراءات وصحة الإسناد وتحديد الجاني. فالاهتمام بمسرح الجريمة وتحديد كافة الآثار والأوراق التي استخدمها الجاني تساعد على التحقق من صدق روايته عقب ضبطه، فإذا عثر على مطواة ملوثة بالدماء، فإن ذلك يرجح أن تكون هي أداة الجريمة، خاصة إذا تطابق هذا الترجيح مع اعتراف الجاني، فذلك يسهم بلا شك في تكوين عقيدة القاضي في صدق الإجراءات وصحة الاعتراف.

لمسرح الجريمة إذن ذو أهمية كبيرة في كشف غموض الجرائم، لما يشير إليه من آثار وأدلة مختلفة ومعطيات لا يمكن إغفالها عند التخطيط لفك رموز الجريمة وضبط الفاعل.

وننتقل الآن للدراسة دلالة مسرح الجريمة على أطراف الواقعة الإجرامية، وذلك في الفرع التالي .

الفرع الثاني

دلالة مسرح الجريمة على أطراف الجريمة والتفاعلات المتبادلة بينهم.

محور الجريمة - بحسبانها خروجاً على السلوك الإنساني الذي يرميه المجتمع - هو الإنسان سواء أكان جانياً أم مجنياً عليه، ويرتبط الجاني والمجني عليه بالجريمة برابطة مباشرة أو غير مباشرة، ومسرح الجريمة هو الذي يكون له الدور الفعال في كشف هذه الصلة، وذلك على النحو التالي.

أولاً : غنى عن البيان أن المهمة الأساسية لرجل الشرطة في مسرح الجريمة هي جمع أكبر قدر من الحقائق التي تستخدم لتحقيق هدف ذي ثلاث شعب هي : التعرف على الجاني، والكشف عن مكانه، وتقديم الأدلة التي تؤيد اتهمائه. فالجاني هو محور البحث وغايته، إذ بتحديد توشك الحوادث على الانتهاء، ومسرح الجريمة يساعد إلى حد كبير في تحديد الجاني، بل يكاد ينطق « هذا هو الجاني فخذوه » وصدق من قال « مسرح الجريمة مرآة يرى فيها الخلق وجه الجاني »، لأن الجاني حال ارتكابه للجريمة يكون في حالة نفسية غير طبيعية، وقد يتساقط منه بعض متعلقاته كحافظته نقوده، أو سلسلة مفاتيحه، أو ولاعة سجائره، أو ساعة معصمه، ... ليس هذا فحسب بل هناك ما يسمى بالأسلوب الإجرامي أو البصمة النفسية للجاني، والتي تعني التصرفات التي يأتيها الجاني بمسرح الجريمة وتكون وثيقة الصلة بشخصه، وغالباً ما لا تكون إرادية، ويقدر ما يحرص الجاني على إخفاء الآثار المرتبطة به، فإنه عادة لا يسعى إلى إخفاء آثار البصمة النفسية له، ومنها مثلاً أن يعتاد الجاني تناول مأكولات بمسرح الجريمة، أو التبول فيه، أو الكتابة على الجدران، أو كتابة خطاب اعتذار للمجني عليه، أو تهديده له. ولا يخفى

على ذى بصر ما في ذلك من دلالات غنية تساعد رجل الشرطة على سرعة تحديد الجاني وضبطه.

كما أن مسرح الجريمة يساعد في تحديد عدد الجناة ودور كل منهم على وجه التحديد، فإذا تبين أن هناك تعدد في المروقات أو أن السرقة استهدفت الأجهزة الثقيلة وكبيرة الحجم، أو يعثر على مجموعة من أعقاب السجائر أو اختلاف ماركاتها، فإن ذلك يشير حتما إلى تعدد الجناة. وإذا تبين من المعاينة بمسرح الجريمة وجود حبل يتدلى من شرفة أو نافذة مثلا ، فإنه قد يشير إلى دور للجناة في الحادث بأن أحدهم تواجد بالشقة محل الجريمة، بينما كان هناك آخر يتلقى المروقات باستخدام ذلك الحبل.

ثانيا : يدرك الجاني في بعض الحالات أن تحديد شخصية المجنى عليه سيعر من ضبطه لوجود خلاقات بينهما معروفة للغير، فيعتمد إلى محاولة تضليل رجل الشرطة أو المحقق، فيقوم بتجريد المجنى عليه من ملابسه، أو يقوم بتشويبه الجثة أو إحراقها، أو يسرق الأوراق التي تدل على شخصية المجنى عليه. وهنا يكون تحديد شخصية المجنى عليه هو أهم الأمور التي من شأنها الوصول إلى ضبط الجاني، الأمر الذي يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات، مثل النشر وسرعة تصوير جثة المجنى عليه، ورفع بصماته، وفحص وتحديد علامات مميزة في جسده إن أمكن الخ.

ولئن كانت مناقشة أهل المجنى عليه وأصدقائه، تحدد ملامح شخصيته وتصرفاته وعاداته، فإن مسرح الجريمة بين العلاقة بين الجاني والمجنى عليه ويشير إلى ملابسات ارتكابها، والسلوك الذي أتاه كل من الجاني والمجنى عليه. فالدخول المشروع يوضح وجود علاقة بين الجاني والمجنى

عليه، ويدل على ذلك عدم وجود آثار عنف بالمدخل الخاص بمسرح الجريمة، وإن كان في بعض الحالات لا توجد فيها هذه الصلة، كما لو قام الجاني بطرق باب الشقة، وعندما قام المجنى عليه بفتح الباب دفعه الجاني إلى داخل الشقة، أو هددته بالسلاح ودخل دون وجود آثار للعنف. كما أن وجود آثار مشروبات أو مأكولات بمسرح الجريمة يشير إلى قيام المجنى عليه باستضافة الجاني، وهو ما يعزز من احتمال وجود صلة ما بين الجاني والمجنى عليه.

ومن الأمور الهامة التي يفصح عنها مسرح الجريمة سلوك المجنى عليه في مرحلة ما قبل تنفيذ الجريمة، وما إذا كان هذا السلوك يتفق مع ما ورد من معلومات مستقاة من الشهود أم لا، فمثلا وجود جثة المجنى عليه عاريا يدل في كثير من الحالات على كونه مصابا بالشذوذ الجنسي، وهو ما يتجه بخطة البحث إلى توجهات أخرى، وتؤدي إلى أن تطرح ما ورد من أقوال عن حسن سيرته. كما أن مسرح الجريمة بين مقاومة المجنى عليه للجاني، والتي يمكن استنتاجها من وجود بقع دماء تختلف في الفصيلة والنوع عن مثيلتها بالمجنى عليه بمسرح الجريمة، أو وجود آثار من شعر الجاني بين أظافر المجنى عليه، وتظهر هذه الآثار بصورة واضحة في قضايا الإغتصاب. وعلى رجل الشرطة والمحقق أن يولى عملية المقاومة بين المجنى عليه والجاني اهتماما خاصا، إذ غالبا ما يدل ذلك على حدوث إصابة ما بالجاني يمكن من خلالها ضبطه ومواجهته بها، فيعترف بجريمته، حيث يصعب عليه إخفاؤها أو تبريرها.

وننتقل الآن لدراسة واجب رجل الشرطة في الحفاظ على مسرح الجريمة.

المطلب الثاني

دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة

يمثل مسرح الجريمة بؤرة الحدث، بمعنى أنه المكان الذي تبتق منه كافة الأدلة، فهو الذي يزود الضابط المحقق بنقطة البدء في بحثه عن الجاني، ويكشف عن معلومات هامة لمن يفد بعد ذلك من المختصين. ومن هنا كانت حتمية قيام الشرطة بالمحافظة على مسرح الجريمة، وذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات، التي يمكن بلورتها في ثلاثة إجراءات رئيسة هي: سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة، والقيام باستدعاء الخبراء اللازمين للحدث، والقيام بمعاينة وتفشيش مسرح الجريمة. وكل إجراء من هذه الإجراءات الرئيسة يحمل في طياته إجراءات فرعية أخرى على النحو التالي:-

أولاً : سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة.

إن إسراع الشرطة إلى مسرح الجريمة بمجرد الإبلاغ أو العلم بالجريمة، هدفه الأساسي المحافظة على مسرح الجريمة وتأمينه وضبط الجناة، لأنه لا يمكن القيام بهذه المهام قبل وصول الشرطة.

ونسترعى الانتباه منذ البداية إلى أنه من الأهمية القصوى لنجاح التحقيق الجنائي ألا يصدر عن ضابط الشرطة الذي يسبق إلى مكان الجريمة أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير في قيمة الآثار والأدلة المادية، سواء أكانت هذه الأخطاء من فعله أم نتيجة إهماله. فعلى أول ضابط يتصادف وجوده في مكان الحادث أن يحرص على ألا يزيل أو يتلف ما قد يكون هناك من الآثار الهامة التي قد تنتهي بالقبض على المجرم.

وعلى رجل الشرطة القيام بتسجيل وقت الإبلاغ عن الجريمة، ووقت الانتقال إلى مسرح الجريمة، وهذا أمر مهم لأنه يتيح للمحقق والقاضي معرفة المدة التي تقع بين الإبلاغ والوصول إلى المسرح، ومن تقدير قيمة الأدلة وأقوال الشهود وظروف الواقعة بصفة عامة، لأن تدوين الوقت يضيء الدقة على الأعمال.

وعلى رجل الشرطة عدم لمس أى شيء مادي أو تحريكه أو تغيير موضعه مهما كان عديم القيمة، كما يجب عليه الحفاظ على الآثار التي خشي عليها من الفساد، وذلك بإبعاد الجمهور عنها حتى ولو اضطره ذلك إلى اتخاذ إجراءات وقائية في مكان معين حتى يتم التعامل معها. وهو بحاجة أحيانا إلى استعمال لباقتيه، فربما لا يتاح له - في التو - العدد الكافي من أفراد القوة لمنع الدخول إلى المكان دون ترخيص.

ومن الضروري في هذا الشأن تحديد الأشخاص الذين دخلوا إلى مسرح الجريمة قبل حضوره حتى يمكن استبعاد بصماتهم. كما يتعين على رجل الشرطة القيام بتحديد الأشخاص الذين لهم علاقة بالجريمة مع التركيز على المشتبه فيهم، وعدم السماح لهم بالحديث المشترك، وفصل كل منهم عن الآخر. كما يلزم تحديد الشهود الذين أمكن الاستدلال عليهم وتدوين بياناتهم، وعلاقة كل منهم بالجريمة وأطرافها.

وإذا كان هناك مصابون فيجب على رجل الشرطة استدعاء الإسعاف، مع مراعاة إرسال حراسة معهم لاحتمال أن يتفوه أحدهم بأقوال قد تفيد التحقيق، أو درءا لاحتمال هروبهم.

وفي النهاية يلزم تحرير مذكرة مفصلة بكافة المعلومات والإجراءات التي قام بها الباحث الشرطي، منذ لحظة تلقيه البلاغ حتى يمكن الاستعانة بها في المراحل التالية.

ثانيا : استدعاء الخبراء المختصين إلى مسرح الجريمة.

إن دور الخبير الفني في مسرح الجريمة يعد دورا جوهريا ، حيث يسهم إلى حد بعيد في كشف غموض الجريمة وتحديد الجاني. فعلى رجل الشرطة تحديد من هم الخبراء المطلوبون في كل جريمة ويقوم باستدعائهم.

ويجب ألا يغرب عن البال قيام رجل الشرطة بتوجيه أعوانه من الخبراء في مسرح الجريمة، والقيام بالاستفسار عن أى غوامض يدخل كشفها في اختصاصهم، دونما تدخل منه في الشق الفني من عملهم. كما عليه التنسيق بينهم حتى لا يتلف عمل أحدهم عمل الآخرين، ويراعى ترتيبا معيناً في الاستعانة بهم حيث يبدأ بالمصور الجنائي، ثم خبير البصمات، ثم خبير المعمل الجنائي، ثم الطبيب الشرعي وذلك للمحافظة على الآثار واستثمارها على أفضل نحو داخل مسرح الجريمة.

كما يجب على رجل الشرطة متابعة كل خير في عمله حتى لا يتأثر بظروف الجريمة أو يترك لمشاعره وعواطفه فرصة للتأثير عليه، وعلى رجل الشرطة إثبات حالة كل أثر ومكانه على وجه الدقة وطريقة العثور عليه، حتى لا يختلط بغيره من الآثار، وحتى يمكن متابعة التقرير النهائي للخبير الفني.

ثالثا : معاينة وتفتيش مسرح الجريمة.

إن الهدف من إجراء المعاينة والتفتيش هو إعادة بناء الأحداث وتسلسلها، وبيان طريقة ارتكاب الجاني للجريمة وكيفية دخوله، أو الأداة أو الأدوات التي استخدمها في تنفيذ الجريمة، وتحديد خط سير هروبه، فضلا عن كشف الآثار المتخلفة عنه وتنهض دليلا ضده.

ويجب أن يكون معلوما أن هذه المرحلة تبدأ غالبا عقب قيام الخبراء الفنيين بعملهم. وعلى رجل الشرطة أن يدرك منذ البداية أن الخبر الفني قد يترك أثرا دون فحص، وأن الجاني دائما ما يترك أثرا أو آثارا تدل عليه، فعليه التوصل إلى تحديد ذلك الأثر، وعليه عدم إغفال أى أثر مهما كان تافها فقد يرقى هذا الأثر إلى مرتبة الدليل فيما بعد.

ويجب على الضابط ألا يقترب من مسرح الجريمة في تعجل، بل يتحرك في تودة وأناة، وعليه أن يتوقع دائما ما هو أسوأ، فيتخذ احتياطات أكبر مما تقتضيه الظروف. وعليه ألا يشرع في مهمته وقد انعقد تفكيره على رأى مسبق عن الجريمة، فقد يؤدي ذلك إلى الإهمال وإلى القيام بتحركات غير صحيحة قد يثبت ضررها.

هذا ولا يجوز معاينة وتفتيش مسرح الجريمة في الظلام أو في ضوء خافت، وعلى رجل الشرطة أن يحدد نقطة البداية في معاينته لمسرح الجريمة، ثم يتحرك منها في اتجاه واحد لمعاينة الجوانب الأخرى من مسرح الجريمة حتى يعود لنقطة البداية. وعليه قبل دخوله أن يوضح الطريق المؤدى إليه، وكيفية دخوله بالوصف الدقيق. ثم يشرع في معاينة كل جزء في مسرح الجريمة،

سيما فحص النوافذ، والمصاييح الكهربائية، وتحديد الروائح التي قد تنبعث من مسرح الجريمة.

وعند وجود جثة متوفي في مسرح الجريمة، يجب على رجل الشرطة أن يتأكد من علامات الوفاة، ويقدر الإمكان لا يلمس الجثة ولا يحركها من مكانها، إلا بعد وصول الطبيب أو المختص بفحص مسرح الجريمة. وعليه مناظرة الجثة من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى اليسار، ثم تتم معاينة الملابس وحالتها، ويحدد مواضع الإصابة بها وتوصف كل إصابة على حدة، كما يلزم وصف وضع الجثة في مسرح الجريمة، وتحديد اتجاهها.

وأخيرا يقوم رجل الشرطة عقب انتهائه من معاينة وتفتيش مسرح الجريمة برسم كروكي لمسرح الجريمة، يوضح فيه كل ما ظهر من آثار وأدلة وجثة وموضعها على وجه التحديد^(١٠٤).

فإذا قام أفراد الشرطة بالمحافظة على مسرح الجريمة على النحو المذكور، فإنهم يؤدون بذلك عملا جليلا لضحايا الجريمة، حيث يتم التعرف على الجاني ويتم القبض عليه ومحاكمته، الأمر الذي يثلج صدور ضحايا الجريمة من ناحية، ومن ناحية أخرى يستطيع ضحايا الجريمة الحصول على حقوقهم الأخرى من الجناة.

المبحث السادس

الحق في سرعة ضبط الجريمة

إن هذا الحق يعنى قيام الشرطة بسرعة كشف الجريمة بعد وقوعها، والبحث عن مرتكبيها وتقديم الأدلة التى تدينهم تمهيدا للقصاص منهم. وهذا ما نصت عليه المادة (٢١ من قانون الإجراءات الجنائية) بقولها « يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق في الدعوي » .

كما جاء في المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة - رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - « تختص هيئة الشرطة ^(١٠٥) بالمحافظة على وبمحاياة الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها » .

وأعمال هذا الحق يقتضى من الشرطة القيام بما يسمى بجمع الاستدلالات ^(١٠٦) أى جمع الإيضاحات عن الجريمة من المبلغ والشهود، وسماع أقوال المتهمين، والانتقال إلى مكان الحادث ومعاينته، وضبط الأشياء اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع، واتخاذ كافة الوسائل التحفظية للمحافظة على أدلة الجريمة. كما تعنى محاولة الكشف عن الجرائم التى تتم في الخفاء عن طريق التحرى عنها بواسطة المخبرين والمرشدين.

وهذا الحق له ما له من الأهمية بالنسبة لضحايا الجريمة، فهو من ناحية يتيح للضحايا أن يأخذوا حقهم من الجناة، سواء بطريقة مادية في شكل تعويض أم بطريقة معنوية في شكل راحة نفسية، بتوقيع الجزاء العادل على الجاني، فنباعد بذلك بين الجاني عليه وأسرته وبين الثار من الجاني ^(١٠٧) كما أنه

من ناحية أخرى وسيلة كبح من شأنها أن تدرأ وقوع جرائم أخرى، ومن ثم عدم تفريخ ضحايا جدد. وتزيد الأمر وضوحا فنقول : إن ضبط الجريمة غايته القصاص من الجانب زجرا له وردعا لغيره ممن يستهويهم ارتكابه الجرائم. فالقصاص هو الغاية التي يستهدفها الضبط والضالة التي ينشدها، فهو من الوسائل التي اعترفت الشرائع بضرورتها لمكافحة الجريمة ووقاية المجتمع من شرورها. وذلك يعود بالنفع من حيث حماية الناس من الوقوع ضحايا لجرائم جديدة.

وتبدو أهمية هذه الوسيلة كأداة منع في الجرائم التي لا تجدى في منعها وسائل الضبط الإداري، كجرائم النصب وخيانة الأمانة والاختلاس والتزوير، فهذه جرائم ليس بمقدور الضبط الإداري مهما أوتى أن يمنع وقوعها، فلا يبقى إلا الضبط القضائي فهو الكفيل بالحد منها^(١٠٨).

كما أن قيام الشرطة بهذا الواجب له أهمية بالنسبة للتحقيق والاتهام، فبقدر ما تحوزه الشرطة من نجاح في مجال جمع الاستدلالات، تستقيم أمام المحقق مسالك التحقيق وتفرج مغاليقه، كما أن الاستدلالات تعتبر حجر الزاوية للاتهام، عليها يتوقف حال الدعوى من السير فيها قدما، أو الوقوف بها عند الحفظ^(١٠٩)، مما يؤثر حتما على حقوق ضحايا الجريمة في الإجراءات الجنائية.

فالشرطة هي عين العدالة وأذنهما، تنقب عن الجرائم لتخرجها من الخفاء إلى النور لياشر القضاء وظيفته في ردع مرتكبيها، فهذا روع الجنى عليه ويطمئن قلبه، ويدرك المجرمون أنه ما من أحد يستطيع أن يفلت بجريمته^(١١٠).

إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا أن ضحايا الجريمة يتوقعون تحرك الشرطة على وجه السرعة لضبط الجريمة، إلا أن ثمة اختلاف بين الواقع والمأمول ... ويرر رجال الشرطة ذلك بقلّة الموارد وصعوبة التوفيق بين مصالح الشرطة وضحايا الجريمة واجتماع بوجه عام^(١١١) .

ثم إن الشرطة - إعمالا لسلطتها التقديرية - قد تغمض عينها في بعض الأحيان عن الجرائم البسيطة، وقد ترفض قبول البلاغ إذا بان لها أنه لا يخدم غرضا عاما أو مصلحة عامة، وعندما لا تتخذ الشرطة ثمة إجراء حالما ينمو لعلمها ما يفيد بوقوع جريمة، فيبدو أنها تفعل ذلك لأنها تعطى أسبقيات للعمل تتحرك بناء عليها، وهي صاحبة الحق في تحديد الأسبقيات بما يخدم الصالح العام للأمن^(١١٢) .

لكن ضحية الجريمة لا يعنيه في شيء الاعتبارات التي قامت عليها السلطة التقديرية للشرطة، ويحل سخطه عليها في الحالات التي تعمل فيها سلطتها هذه، فهو يطلب منها دوما أن تقبض على الجاني، وتميط اللثام عن الجرائم الغامضة، وتقدم مرتكبيها للعدالة، فيشفي غيظه وتهدأ نفسه. لكن الواقع ليس هكذا دائما، فقد تخفق الشرطة في كشف الجاني أو القبض عليه، بل ولو نجحت في ذلك فقد يبرأ في ساحة القضاء لعدم كفاية الأدلة - أو لأي سبب آخر - أو قد يفرج عنه مؤقتا ويصعب ضبطه فيما بعد. في كل أولئك وما إليه يرجع ضحايا الجريمة القصور إلى هيئة الشرطة^(١١٣) .

وعندنا أنه لإقرار هذا الحق على غير وجه لضحايا الجريمة، يجب دراسة الإحصاءات الجنائية المتعلقة بضبط الجريمة، للتعرف على مدى توفيق أجهزة الشرطة في أداء واجباتها، لتوجيه نظرها إلى العجز والقصور لتلافي

أسبابه. وضرورة تحقيق عنصر السرعة، لأن كلمة العدالة إذا صدرت حاسمة وسريعة، أثبتت صدور ضحايا الجريمة، كما أنها ذات أثر قوى في ردع ذوى الميول الإجرامية.

فليس ثمة شك في أن المشاعر التي أرقبها الجريمة، لن ترضى إلا بالعقاب السريع، فالبطء تهاون في حق المجتمع، وتشجيع للمجرمين.

ولعل ما يخفف من ضرر التأخير هو حبس المتهم احتياطيا ، ربما يتم الفصل في قضيته، فالمصلحة العامة تقتضى الحد من الإفراج المؤقت، إذا كانت أدلة الإدانة راجحة على أدلة البراءة. فالإفراج المؤقت له عيوب كثيرة^(١١٤)، فقد يزيد عدد الجرائم حيث يثير حفيظة أولياء الدم لأخذ الثأر من المتهم، كما أن المتهم قد يكون من أصحاب النفوذ، فإذا أخلى سبيله ربما أثر على الشهود، فبإثر تبعاً لذلك، ليعاود نشاطه الإجرامى فيزيد عدد الضحايا. ثم إن الإفراج المؤقت قد يؤدى إلى هروب الجناة، فعاود الشرطة البحث عنهم ككرة أخرى ربما - بل غالبا ما تكون - خاسرة. لكل هذا فإننا نطالب بالإقلال من الإفراج المؤقت، إذا كانت أدلة الإدانة قوية، مراعاة لصالح الضحايا والصالح العام، خاصة وأن الشرطة تقوم بإجراء مضاد لسد الثغرة التي أحدثها الإفراج المؤقت وهو الاعتقال، وهو إجراء مشبوه يفتت على حريات الأفراد وحرمتهم. الأمر الذي يقتضى تدخلا تشريعا لرأب الصدع وحل المشكلة^(١١٥).

لذا وفقت الشرطة في القيام بهذه الدور، تكون قد هدأت من روع الضحية وشفّت غيظه، ولم تتركه فريسة للجاني مرة أخرى يطش به، وهو ضحية مهيض الجناح. «أما إذا كانت نظم الدولة تتيح للمرأة أن يرتكب

جرائمه ثم يفلت من عواقبها، فمعنى ذلك أن يقدم عدد أكبر على ارتكاب الجرائم، إما مطمئنين إلى الفساد وإما حائقين عليه. وإذا كانت نظم دولة تسمح بأن تنحاز الإدارة إلى المجرم، فلن تبقى للشرفاء كل الجراءة على الوقوف في وجهه، فينصاعون له، ويكتمون شهادة الحق، ويشهدون زورا، وتصبح يد أعداء المجتمع هي العليا» (١١٦) .

المبحث السابع

الحق في التوجيه والمساعدة

أولا : الحق في التوجيه.

يجد هذا الحق أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن ثمة جرائم يمكن الحد من حجمها وخطورتها باتخاذ احتياطات وقائية معينة يجهلها أحيانا المجنى عليه. فيأتي دور الإرشاد والتوجيه عبر لقاءات الشرطة بالمواطنين، سيما في المدارس حيث يقوم رجال الشرطة بإعطاء التوجيهات والإرشادات الوقائية للتلاميذ وذويهم، وكذلك عبر قنوات الاتصال الإعلامي - المسموع والمرئي والمقروء - مما يساعد إلى حد بعيد في وقاية المواطن من الانزلاق في هوة الجريمة.

هذا العمل من جانب الشرطة له أهمية كبيرة، حيث ي شعر المواطن أن الشرطة هي فعلا عين ساهرة على أمنه، وبأنها تسعى إلى توفير العناية والحماية له. كما أن ذلك يعطي للجمهور فرصة المساهمة الفعيلة في حفظ أمنه وسلامته من هؤلاء المجرمين (١١٧) .

ومن أمثلة ذلك ما تقوم به الشرطة من تبصير المواطنين بأساليب ارتكاب الجرائم بأنواعها المختلفة، حيث يجدد المجرمون كل يوم في وسائلهم لاصطياد السذج الذين يقعون في حائلهم فريسة سهلة، وخاصة في جرائم النصب والاحتيال والسرقات بأنواعها المختلفة. ولقد بلغ المجرمون في براعتهم درجة ت وقع في برائتهم ليس السذج فحسب بل والأذكياء أيضا . كما تقوم الشرطة بتبصير المواطنين بوسائل الحراسة وطرق الوقاية من الجريمة، ذلك أن كثيرا من المواطنين يفقدون ما لهم نتيجة لإهمالهم في حراسة هذه الأموال، فكثير من السرقات التي يتم الكشف عنها، يتضح أنها ما كانت لتقع لو اتخذ المجنى عليهم بعض وسائل الحيلة البسيطة.

لقد عمدت بعض الدول المتقدمة - كإنجلترا والسويد وألمانيا - إلى إنشاء مكاتب خاصة لإرشاد المواطنين إلى أحدث وسائل الحراسة وأجدها في حماية المساكن والمتاجر والسيارات وغيرها^(١١٨).

وما البرنامج التلفزيوني الأسبوعي (xx) المشترك بين النمسا وسويسرا وألمانيا إلا نموذجا لقيام الشرطة بهذا الحق تجاه المجنى عليه المغمول^(١١٩). ويجادونا الأمل أن نجد برنامجا تلفزيونيا في مصر يعده ويقدمه ضباط الشرطة لأداء هذا الغرض.

ثانيا : الحق في المساعدة.

جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة ما يلي :-

- ينبغي تسهيل استجابة الإجراءات القضائية والإدارية لاحتياجات

الضحايا باتباع ما يلي :-

١ - تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وسورها، وبالطريقة التي يبت بها في قضاياهم ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بجرائم خطيرة، وحينما طلبوا هذه المعلومات.

٢ - إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر الضحايا وأوجه قلقهم وأخذهم في الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات القضائية، حيثما تكون مصالحهم عرضة للتأثير، وذلك دون إجحاف بالمتهمين وبما يتمشى ونظام القضاء الجنائي الوطني ذى الصلة.

- ينبغي أن يتلقى الضحايا ما يلزم من مساعدة مادية وطبية ونفسية واجتماعية من خلال الوسائل الحكومية التطوعية والاجتماعية والعلنية.

- ينبغي إبلاغ الضحايا بمدى توافر الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من المساعدات ذات الصلة، وأن يتاح لهم الحصول على هذه الخدمات بسهولة.

- ينبغي أن يتلقى موظفو الشرطة و تدريباً لتوعيتهم باحتياجات الضحايا ومبادئ توجيهية لضمان تقديم المعونة المناسبة والفورية.

- ينبغي لدى تقديم الخدمات أو المساعدة إلى الضحايا، إيلاء اهتمام بمن لهم احتياجات خاصة بسبب الضرر الذي أصبوا به أو بسبب عوامل كالتى ذكرت في الفقرة (٣) من الإعلان^(١٢٠).

كما نص إعلان القاهرة في شأن تنفيذ وحماية حقوق ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة في الفقرة رقم (٦) على أمور مماثلة^(١٢١).

ولقد ضربت القوانين الأجنبية المثل في السنوات الأخيرة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة، ففي إنجلترا أصدرت وزارة الداخلية منشورا يقضى بضرورة إخطار الشرطة لضحايا الجريمة بإمكانية حصولهم على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الجريمة، فضلا عن وجوب إخطارهم بما يتخذ في قضاياهم من إجراءات وقرارات، وهو المنشور الدوري (١٩٨٨/٢٠). وفي السويد أكد قانون الشرطة الصادر في عام ١٩٨٨ على ضرورة قيام الشرطة بمساعدة ضحايا الجريمة، وأنشأت العديد من إدارات الشرطة مكاتب بها للقيام بمهمة ماعدة المني عليهم. كما أن هولندا أصدرت في يناير ١٩٨٦ توجيهات خاصة بالشرطة لبيان أسلوب التعامل مع الضحايا خاصة ضحايا الجرائم الجنسية وكيفية مساعدتهم. كما أن عددا من الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت مكاتب أنصار ضحايا الجريمة بالتنسيق بين الشرطة ومكاتب النيابة^(١٢٢).

الحقيقة أن هذه التطورات جاءت كنتيجة لمناداة الفقه لجهاز الشرطة بضرورة ح سن معاملة الضحايا ومد يد العون والمساعدة إليهم، يعد أن هالتهم أزمة الإساءة إلى ضحايا الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية^(١٢٣).

صفوة البيان إذن في هذا الصدد أن على جهاز الشرطة أن يقوم بتوجيه ضحية الجريمة لحسن التصرف خلال الإجراءات الجنائية والمدنية، كما أن على الشرطة أن تمد الضحية بالمساعدة والمعونة وتبصره بحقوقه خلال تلك المرحلة من الإجراءات والمراحل التالية لها.

ويعتبر نكول رجل الشرطة عن مساعدة المني عليه، أو عند طلب المساعدة له جريمة جنائية وإدارية في ذات الوقت، لأن ذلك يمثل إخلالا

جسيما بأصول المهنة، وفقا لما تفرضه عليه القوانين واللوائح من واجبات، ويلزم لقيام هذه الجريمة توافر ركنين - مادي ومعنوي - ويسبقهما شرط مفترض.

يتمثل الشرط المفترض في : وجود مجنى عليه أما الركن المادي : فيتمثل في نكول رجل الشرطة عن المساعدة أو طلبها للمجنى عليه من غيره. وأما الركن المعنوي : فيتمثل في أن يكون الامتناع بمحض إرادة رجل الشرطة مباشرة أو غير ذلك كما في الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين واللوائح^(١٢٤) .

المبحث الثامن

حماية الحق في الحياة الخاصة

أولا : ماهية الحق في الحياة الخاصة وأهميته.

اختلف الفقه في تعريف الحق في الحياة الخاصة، فذهب فريق من الفقه^(١٢٥) إلى التركيز على إحدى جوانب المساس بهذا الحق. بينما قنع فريق آخر من الفقه^(١٢٦) بتعريف هذا الحق من خلال تعداد أوجه المساس المختلفة به، حيث يتحقق انتهاك حرمة الحياة الخاصة عندما يكون هناك تدخل غير مسموح به في إحدى هذه الأوجه، كالتجسس والتصنت، أو النشر العلني للوقائع أو الإساءة إلى السمعة وما إلى ذلك.

وإمانا منا بصعوبة وضع تعريف جامع مانع للحق في الحياة الخاصة، فإننا ننصر لرأى جانب من الفقه المصري يجتزئ بإيراد الإطار العام للحق في

الحياة الخاصة، والذي يتمثل - أى الإطار العام - في الحق في اختيار الحياة الخاصة، والحق في سرية تلك الحياة في حدود النظام العام^(١٢٧).

وأهمية الحق في الحياة الخاصة لا تخفى على ذى بصر، إذ باعترافنا للفرد بالحق في الحياة الخاصة إنما نقر الحاجة الملحة التي يستشعرها الفرد داخل الجماعة إلى الخلوة، فمهما تزايدت المشاركة في الحياة العامة فلا زالت الحاجة تعنى بالفرقة بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته كمشارك في الجماعة، ولا يتأني للفرد أمنه الشخصى إلا بالاعتراف له بالحق في الحياة الخاصة. وليس في الاعتراف بهذا الحق تقويض للمجتمع، بل هو إسهام في تطويره، لأن الفرد بذلك الحق يجدد طاقته على العطاء، ويسترد صفاءه وتوازنه، ويشعر من خلال احترام أسرار وجوده الذاتى مصونا، كما أنه في خلوته يستطيع مراجعة نفسه ومحاسبتها.

إن الطبيعة الإنسانية قد جعلت الإنسان كائنا لا يستطيع عيش الانسحاب مؤقتا من حياة رفاقه، ولهذا فهو في حاجة لسيولوا وسيكولوجيا إلى أن يقصى الآخرين عن وجوده مؤقتا ويؤجهم عن كاهله. ومن ثم كان الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة ضرورة إنسانية مهمة^(١٢٨).

ونظرا لأهمية هذا الحق فقد حرص دستور جمهورية مصر العربية على أن ينص في المادة (٤٥) منه على أن «الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون» كما جرم قانون العقوبات الاعتداء على الحياة الخاصة وذلك في المادة (٣٠٩) مكررا، والمادة (٣٠٩) مكررا (أ) - مضافتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - وذلك كما يلي :-

م(٣٠٩ مكررا) « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا المنجى عليه : (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون. (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص. فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع ومرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع، فإن رضا هؤلاء يكون مفترضا.

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها» .

م(٣٠٩ مكررا أ) « يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل في غير علانية تسجيلا أو متندا متحصلا عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة أو كان بغير رضا صاحب الشأن. ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته. ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة

وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها. كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها ..

وبعين ألا يغيب عن الذهن أن نطاق الحياة الخاصة نطاق شخصي دائما ، فهو يشمل جميع الوقائع التي يقرر الشخص أن من مصلحته الاحتفاظ بها لنفسه أو لغيره من الأشخاص المتصلين به، ولا يشترط لإضفاء طابع السرية على هذه المعلومات أو الوقائع أن تكون مشروعة، فالقانون يصغ حمايته على أسرار الحياة الخاصة بغض النظر عن مشروعيتها، لاستهدافه مصالح تفوق في أهميتها ما قد يعود على المجتمع من مصلحة من جراء كشف بعض الأسرار الخاصة، حتى ولو تعلق الأمر بمعلومات أو وقائع غير مشروعة^(١٢٩) .

ثانيا : دور الشرطة في حماية الحياة الخاصة لضحايا الجريمة.

ثمة مشكلة أساسية تبرز بصدد حماية هذا الحق تتمثل في مدى إمكانية التوفيق بين هذا الحق وبين حرية الرأي والتعبير أو حرية الصحافة والنشر ووسائل الإعلام الأخرى، وتثار هذه المشكلة خاصة بالنسبة للشخصيات العامة مثل رجال السياسة والرياضة والفن^(١٣٠) . ومن الجلى أن حرية الرأي والصحافة والإعلام لا يمكن أن تمارس دون حدود، فيجب أن تكون ممارستها غير منطوية على اعتداء على حق دستوري آخر ألا وهو الحق في الحياة الخاصة^(١٣١) . وهنا يبرز دور الشرطة في حماية هذا الحق للأفراد عامة ولضحايا الجريمة منهم خاصة. وتستلزم حماية الحياة الخاصة منع أى اعتداء يقع عليها سواء كان ذلك الاعتداء بهدف تحقيق دعاية تجارية أم بأى هدف آخر^(١٣٢) . وأظهر مجال لاتنهاك هذه الحياة الخاصة هو مجال الإعلام فتقل أجهزة الإعلام

تفصيلات القضية وملابسائها بل وتضيف إليها وقائع أخرى مختلفة، لوجود مادة للحديث اليومي فيزيد التوزيع ويتحقق الكسب التجاري.

فيقع على عاتق رجال الشرطة واجب إبعاد هؤلاء عن ضحية الجريمة، وربما لو أتيح له الفرصة لاسترد هدوءه وتزانه ولتكتم الخبر وستر عواره عن الكافة، وذلك حيث تكون المصلحة في كتمان الخبر أولى من معاقبة الجاني. وواجب الشرطة في هذا الخصوص يجد مبرراته في حق المجنى عليه في الحفاظ على خصوصياته، وفي واجب الشرطة في كتمان الأسرار^(١٣٣) وفي منع الجريمة، وفيما تقتضيه مصلحة التحقيق التي تستوجب قلدا كبيرا من السرية والتكتم^(١٣٤).

ويقترح البعض^(١٣٥) احتياطا للسرية أن تستخدم الشرطة رموزا لأسماء الضحايا حتى لا تتكشف هويتهم لكل من يتصل بهذه الملفات دون أن يكون من حقه الاطلاع عليها خاصة بالنسبة للجرائم التي تقع في نطاق العائلة أو تتصل بالعرض. كما يرى البعض الآخر^(١٣٦) أن يلتزم رجال الشرطة عند تداول الأوراق التي تحمل وقائع القضية وملفاتهما بين أروقة الشرطة أو بين الشرطة والجهات الأخرى أن يلتزموا بعدم البوح بهذه الوقائع أو اطلاع الغير عليها.

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أنه حتى يتحقق الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة يجب ألا يكون هناك إذن من المجنى عليه بالنشر أو بلاطلاع على حياته الخاصة، فالشخص يملك أن يأذن للصحافة ووسائل الإعلام بنشر وقائع حياته الخاصة^(١٣٧).

المبحث التاسع

الحق في التزام الشرطة للشرعية وعدم خلق مجنى عليه من قبلها

إذا ما استرجعنا صفحات التاريخ ريثما نصل إلى العصور الموعلة في القدم، لوجدنا أن الفرد في هذه العصور كان يقتصر لنفسه من الجاني، لكن نظراً لتطور الحياة - كثرت مطالب الفرد، وخارت قدرته على الوفاء بها كاملة لنفسه دون معاونة الآخرين - فنشأ نظام الدولة، والذي بمقتضاه تنازل الفرد عن بعض حقوقه لهذا الكيان الناشئ، أي الدولة، في مقابل قيام النظام بأداء بعض الواجبات تجاهه. وفي خصوص محل البحث فقد تنازل الفرد عن حقه في القصاص لنفسه لقاء قيام الدولة - متمثلة في جهازها الأمني - بالسهر على حمايته واقتضاء حقه من الجاني، إذا غدا الفرد ضحية لجريمة ما. ونشأ للفرد حق في أن يطمئن إلى كفاءة الجهاز في القيام بهذه المهمة، وأن تؤدي له هذه الخدمة دون تمييز بين الأفراد وبعضهم البعض على أساس من العرق أو اللون أو السن أو الجنس أو الانتماءات الحزبية، أو لأي اعتبار آخر^(١٣٨).

هذا الذي ينبغي أن يكون، لكن الواقع العملي - وما تراه عين الباحث - يؤكد أن كثيراً ما تخالف الشرطة هذه القاعدة، وتنجح إلى محاباة أحد الأفراد لصداقة أو قرابة، أو خوفاً من مسئول، أو مجاملة لذوى مكانة. بل أبعد من ذلك نجد أن الشرطة تتعسف في استخدام سلطاتها، وترتكب بعض الجرائم ويظفون على الساحة ضحايا لما ترتكبه السلطة الشرطة من جرائم.

ونزيد الأمر وضوحا بخصوص عدم حياد الشرطة فنقول أن شعار « الشرطة في خدمة الشعب » هو غالبا شعار أجوف، بلا روح وبغير تطبيق غالبا ، وإن طبق فإنه يطبق على استحياء بالنسبة لفئة دون أخرى من فئات الشعب، هي في العادة فئة « الواصلين » وأصحاب الياقات البيضاء^(١٣٩) ، فهم أصحاب الجاه والسلطان، فتقف السلطة - بكل طاقاتها - مع الوجهاء والأغنياء وأصحاب الخطوة والنفوذ على حساب الطبقات المطحونة.

هذا ما كان يحدث قديما ، وما برح يحدث، وإليه أشار المفكرون والفلاسفة أمثال ابن خلدون وابن مسكويه الذي كان يرى « أن التعامل مع الخاصة يبنى على التفهم والتعقل واللين، بينما يساق الرعاع بالقوة ». كما أنه في واقع عصور تاريخية أخرى قاتلة، كثيرا ما كانت - وما زالت - السلطات العامة تفض الطرف عن جناح ومخالفات الأعيان، بينما تزل أشد العقاب بالطبقات الفقيرة حينما نرى ونذكر كل هذا، فإن ألقعة الشعارات لا بد أن تسقط وتتهاوى وقد يتهاوى معها الإيمان بأى مبادئ أخرى^(١٤٠) .

أما بخصوص ضحايا الأخطاء الشرطية فهي أكثر من أن تحصى. فنحذ مثلا عندما تقوم الشرطة بواجبها معتمدة على معلومات مشوشة من مصادر مشبوهة أو قاصرة، دون أن تتحرى الحقيقة في ذلك، يكون واردا أن تقع في الخطأ وتقبض على شخص برئ، فتحقق جريمة القبض بدون وجه حق (المواد ٢٨٠-٢٨٢ عقوبات). وحتى لو كان القبض صحيحا ، فرما يوزح التهم تحت وطأة التعذيب لزع الاعتراف منه، إذ يفتح عليه رجل الشرطة صبور القسوة، ويصب عليه جام غضبه باستعمال جميع الوسائل حتى ولو كانت غير أخلاقية^(١٤١) . وتحقق جريمة استعمال التعذيب أو القسوة حسب

الظروف (المواد ١٢٦-١٢٩ عقوبات). والثابت بشهادة شاهد - شرطى من أهلها - أن بعض إجراءات التحقيق الجنائى تشكل اعتداء بصورة أو بأخرى على الفرد وحرياته، وأن فيها من الكيد والقهر والقسر كثير تجاه المتهم، المفترض أنه برئ^(١٤٢).

وقد تلاحظ للباحث في ظل انتشار الإرهاب أن كثيرا ما يقع البراء ضحايا لجرائم شرطية، حيث أنه إذا تجمعت بعض الشواهد أن عمرا من الناس قد تقابل مع زيد الذى تحوم حوله الشكوك، فتتهض الشرطة بسرعة للحاق بعمرو ومن على شاكلته، وتعتدى على حريته، وتأمّر باعتقاله للاشتباه في سلوكه، دون أن يكون لديها دليل قطعى على فسادة أو تأمره. وقد يحاكم هذا الشخص وتأمّر المحكمة ببراءته، ولكن تأبى الشرطة ذلك وتستمر في اعتقاله، ولا يقف الاعتداء عند هذا الحد بل يمتد إلى أسرة هذا الشخص، وبصفة خاصة إذا لم تتمكن الشرطة من القبض على زيد المشتبه في كونه إرهابيا^(١٤٣).

فهذا التصرف من قبل الشرطة يؤدى إلى شحن الأفراد بمشاعر الغل والعداء قبل أفراد الشرطة، وترجم هذه المشاعر في التخطيط لعمليات إرهابية وتنفيذها فعلا.

ومن نافلة القول ما يحدث أيضا في المسيرات والمظاهرات، فرغم صعوبة اقتحام الشرطة للمظاهرة أو المسيرة للقبض على المترعين لذلك، نجدها - حتى لا تظهر بمظهر المقصر أمام ماساتها ورؤسائها - تقبض على أية أشخاص محيطين بذلك الحشد، ولو لم يكن لهم نصيب في الاشتراك في تلك الأفعال، لتظهر أنها قامت بواجبها، ومحصلة هذه الأفعال - أى أفعال

القبض العشوائي - نحو مشاعر الغل في نفوس هؤلاء الأشخاص الشرفاء وأسرهم تجاه الشرطة، ويخرج الضحية بعد طول ظلم حائقا على الشرطة ونظام الدولة ككل، فتتم بأيدينا غريزة الانتقام لديه التي تتبلور في أعمال إرهابية^(١٤٤).

هذه كانت إطلالة سريعة على تجاوزات جهاز الشرطة وما يجره من أوجم العواقب ليس على ذاته فحسب بل على المجتمع بأسره. وللخروج من هذا المنعطف الخطير، فليس أمام الشرطة بد من التزام الحياد المطلق والشرعية في تعاملها مع الجمهور لكسب الود والصداقة والتعاون، وليس أمامها مندوحة من التروى والحذر قبل اتخاذ أى قرار يمس الحريات الشخصية للمواطنين، حتى لا تسعر نار الظلم ويزيد أوارها فتندلع حرب الإرهاب فلا تبقى ولا تذر

المبحث العاشر

حق الاستعانة بمحام أو محام

انطلاقاً من توصيات المؤتمرات الدولية والمحلية، بالنظر إلى ضحية الجريمة باعتباره أكثر احتياجاً للحقوق الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية لكل فرد، أو أدعى إلى إحاطته بضماناتها، وبوجه خاص من زاوية تأمين حقه في الحياة، وفي الحرية الشخصية وفي الخصومة، وفي الدفاع عن مصالحه، وضرورة أن تكون المراعاة الواجبة لضحية الجريمة متوازنة مع حقوق المتهمين بارتكابها^(١٤٥) انطلاقاً من ذلك نرى ضرورة إقرار حق ضحية الجريمة في الاستعانة بمحام أمام هيئة الشرطة فذلك حق مقلص لا يجوز تجاوزه^(١٤٦).

فحق الدفاع من أقدم الحقوق التي استقرت في ضمير العالم المتحدين، وهو حق يديه لا يقبل الجدل، لأنه لازم للعدالة لزوم البنيان القضائي كله، سواء نص عليه القانون أم لم ينص، فهو مستمد من مبادئ العدالة ذاتها، فإذا نص عليه القانون لما ذلك إلا ليؤكد، وإذا لم ينص عليه فلا يجوز إنكاره وإهدار قواعده^(١٤٧). وقد أكد على هذا الحق الدستور المصري في المادة « ٦٩ » التي جاء فيها « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول للجميع » ووفقا لهذا النص فإن الدستور يقرر حق الدفاع للشخص أيا كانت صفته في الواقعة - جانيا أم مجنيا عليه - سواء بنفسه أم بالوكالة^(١٤٨).

والحقيقة أن الوقوف أمام الشرطة له رهبة كبيرة في النفس البشرية خاصة إذا كان الشخص بريئا أو ضحية للجريمة، وذلك لما دلت عليه التجارب من إخفاق الإنسان في الدفاع عن نفسه حين يفرد بهذا الدفاع^(١٤٩) ويلاحظ البعض^(١٥٠) أنه لن يتأتى حضور المحامي وملازمته للمجني عليه في هذه المرحلة، في ظل الأوضاع القائمة لقانون الإجراءات الجنائية، إلا إذا ادعى مدنيا . ولما كان الادعاء المدني يكبد المجني عليه رسوما قد لا تتوافر في تلك الظروف الحرجة التي بوغت فيها الضحية بالعداوان عليه، لذا اقترح صاحب هذا الرأي - ومعه كل الحق - استثناء الدولة عن هذه الرسوم، خاصة وأنها لن تكبد الدولة من أمرها عسرا وفيه وفاء بما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة الثامن من وجوب « توفير المساعدة المناسبة للضحايا في جميع مراحل الإجراءات القانونية » .

هذا وقد أصدرت الدائماتك والترويج والسويد تشريعات تتيح للضحايا الاستفادة من خدمات « الشخص المساند » الذي يقدم مساندة عاطفية في

مرحلة المحاكمة وما قبل المحاكمة، ويحصل على أجره من الدولة، كما يحق له تمثيل الضحية فيما يتعلق بتحقيقات ما قبل المحاكمة وأثناءها، وذلك وفقا للتعديل الذي تم في السويد - على سبيل المثال - اعتبارا من غرة يوليو ١٩٨٨^(١٠١).

وبهذا نكون انتهينا من دراسة دور الشرطة في المحافظة على أهم حقوق ضحايا الجريمة، لننتقل إلى دراسة دور الشرطة في حماية ضحايا الجريمة من الأحداث بصفة خاصة، وذلك في الفصل التالي .

الفصل الثالث

دور الشرطة في مساعدة ضحايا الجريمة الأحداث

تمهيد وتقسيم :-

برزت مشكلة انحراف الأحداث كمشكلة مهمة في العقود الأخيرة من هذا القرن، فقد تطورت عوامل متعددة في حياة الأحداث، وتدخلت في دفع بعضهم إلى الجريمة. من هذه العوامل ما صارت إليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية من تعقد وكثرة في المتطلبات، ومنها ما أدت إليه الهجرات المتنوعة، وما تركه وسائل الإعلام من آثار سيئة لدى نشء لم تسهيا له شروط الإعداد الثقافي الكافي. على أنه من ناحية أخرى فإن مفاهيم مسئولية الدولة ووظائفها المتصلة بالأمن نحو الأطفال قد تطورت أيضا ، كما تطورت مفاهيم الوقاية المتصلة بالمواطنين بشكل عام، والأحداث بشكل خاص، باعتبار أنهم عدة المستقبل وعتاد الوطن.

وثمة حقيقة ينبغي الإقرار بها منذ البداية، وهي أن كل ما تقرر في تشريعات الأحداث من رعاية ووقاية وإصلاح، يعتمد إلى حد كبير على رجلل الشرطة، وميزة الإتصال الأول بالحدث إذا وجد في حالة تستلزم التعامل معه، ويتوقف على هذا الاتصال كل الاتصالات اللاحقة التى تباشرها الأجهزة والمهيات المختصة. لكل هذه الأسباب فإن تشكيل شرطة خاصة بالأحداث قد بات أمرا لازما ولازبا للقضاء على عملية تفريخ الجريمة، وواد أسباب الانحراف في مهدها، وكذلك عند تأهيل وإصلاح الأحداث المنحرفين وإعادتهم إلى جادة الصواب وسلوك الطريق القويم.

وحرى بنا الآن بعد هذه التوطئة أن نوضح دور شرطة الأحداث في مساعدة ضحايا الجريمة من الأحداث^(١٥٢) المنحرفين^(١٥٣) أو المعرضين لخطر الانحراف^(١٥٤) من خلال خطة العمل التالية :

المبحث الأول : دور الشرطة في الوقاية من انحراف الأحداث أو تعرضهم للانحراف

المبحث الثاني : دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وبيان كيفية التعامل معهم.

المبحث الثالث : دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار عليهم.

المبحث الأول

دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف أو تعرضهم للانحراف

تمهيد وتقسيم :-

إن دور الشرطة في الوقاية من جرائم الأحداث له أهمية كبيرة لأنه ي
نقذ الأحداث من مغبة الانزلاق في هاوية الجريمة، وذلك بمساعدتهم على
اجتياز هذه المرحلة الشائكة من حياتهم، مع تقديم العون والنصح والإرشاد
لهم. وتقوم الشرطة بهذا الدور بوصفها سلطة ضبط إداري تقى الأحداث من
الانحراف وتدرأ عنهم الفساد، فذلك أمر يسير على الشرطة بحسبانها
موجودة في كل مكان.

ولهذا أوصت الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية في اجتماعها
عام ١٩٥٤م بهذا الدور لشرطة الأحداث، فجاءت توصياتها كالآتي :-

توجيه نشاط الشرطة للعمل الوقائي في شأن الأحداث ... التأكيد
على أهمية الإجراءات الوقائية في برامج تدريب رجال الشرطة ... توثيق العلاقة
بين الشرطة والشعب لما لذلك من أثر فعال في حماية الأحداث^(١٥٥)

ومعقدورنا إجمال مهام شرطة الأحداث في خصوص وقاية الأحداث

ليما يلي :-

- أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم.
- دعم أو اصر التعاون مع الهيئات الأخرى العاملة في شئون الأحداث.
- الشرطة والنواحي الترفيهية للأحداث.

المطلب الأول

أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم

ويمكن بلورة هذه الأعمال في القيام بالإجراءات التالية :

أولا : منع وجود الأحداث في الأماكن الفاسدة، كالفاهى والملاهى والبارات والكاريهات ودور السينما، والأماكن التى تعرض الأفلام الهدامة، ومحلات بيع اغلات والصور الخليعة، والخرابات والأزقة وأنفاق المترو والمنسطق المعزولة ... وعلى الجملة كافة الأماكن التى يتجمع فيها الأحداث إلى ساعات متأخرة من الليل ويمارسون فيها شرب الخمر والتدخين والعبث الجنسى وكافة الصور غير المرغوب فيها. ونجد مثالا لذلك في الأمر البوليسى الألسنى الصادر في ١٠ يونية ١٩٣٤ بشأن حماية الشباب^(١٥٦) . فقد حظر هذا الأمر على الأحداث في حالات معينة ارتياد الطرق العامة أثناء الظلام حظرا مطلقا ، ويحظر عليهم كذلك التردد على أماكن اللهو وتناول الخمر، وفي حالات أخرى يميز لهم التردد على هذه الأماكن بشرط أن يصحبهم في ذلك من يعهد إليهم القانون بتربيتهم.

ثانيا : على الشرطة القيام بإجراء تحريات أو تحقيقات أولية عن ظروف الحدث وأوضاعه الاجتماعية في الحالات التالية :-

(أ) إذا ساءت معاملة الطفل في أسرته.

(ب) إذا كان أولياء أمور الطفل يدفعونه للجريمة أو إلى أغراض منافية للأخلاق^(١٥٧) .

(ج) إذا ارتكب الحدث إحدى الجرائم، لبيان أسباب ذلك، وجمع المعلومات التي تفيد بالنتيجة دراسة عوامل الانحراف وطرق الوقاية منها، ويمكن أن تقوم بذلك الشرطة النسائية أو الباحثات الاجتماعيات، حسب ظروف كل بلد (١٥٨).

ثالثا : كذلك على الشرطة أن تولى عناية خاصة بالأطفال الضالين والمهملين ومجهولي النسب، وكذلك الأطفال الغائبين بالنشر عنهم في الجريدة الجنائية. فهذه الطوائف من الأحداث تستدعى انتباه الشرطة، وعليها المشاركة في وضع وتنفيذ نظام يكفل رعايتهم ويضمن مستقبلهم (١٥٩).

رابعا : كذلك على شرطة الأحداث تسليم الأطفال إلى أسر بديلة - في حالة عدم صلاح أسرهم للرعاية لأى سبب - لتقوم برعايتهم (١٦٠) وعلى شرطة الأحداث القيام بالتحري عن هذه الأسر قبل تسليم الطفل إليها للتأكد من صلاحيتها لأداء الغرض منها.

خامسا : ومن الأعمال الوقائية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة في هذا الخصوص، تدريب الصغار على سلامة المرور لوقايتهم من جرائم وأخطار المرور، وذلك عن طريق إلقاء محاضرات في المدارس والمعاهد عقد خصيصا للصغار (١٦١).

سادسا : وأخيرا فإن شرطة الأحداث تستطيع أن تقوم بدور وقائي هام جدا ، يمنع الأحداث - الذين يرتكبون جرائم بسيطة لأول مرة - من العودة تارة أخرى للإجرام، وذلك بعدم تعريضهم للمحاكم والزج بهم في

ساحات القضاء وصدور أحكام عليهم تدمغهم بالإجرام^(١٦٢). فكلما ازدادت العقوبات شدة كلما ألفت النفس وحشتها.

وقد رعت ذلك بعض الدول الأجنبية، فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشرطة لا ترفع إلى القضاء إلا نسبة قليلة من جرائم الأحداث التي تعرض عليها، اكفاء منها بالإجراءات الوقائية التي تتخذها في هذا الصدد بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى، فمن بين مليون وثلث مليون حدث قدموا للشرطة في عام ١٩٥٤م لانحرافهم، لم يرسل منهم للمحاكم إلا أربعة فقط، بينما تصرفت الشرطة في العدد الباقي دون الرجوع إلى القضاء^(١٦٣).

ونجد مثالا لذلك أيضا في شرطة ليفربول بإنجلترا، حيث تقوم الشرطة باكتشاف الأحداث الذين يتورطون لأول مرة في ارتكاب الجرائم البسيطة، لتتخذ الشرطة إجراءات منعهم من العودة للإجرام، بالتعاون مع بعض الهيئات، أو بتوجيه الإنذارات والتحذيرات لهم. ونظرا لما حققه هذا النظام من نجاح في محيط وقاية الأحداث من العودة للإجرام، قامت بعض الدول الأخرى بتطبيقه كما في نيوزيلندا عام ١٩٥٧^(١٦٤). ومجدونا الأمل في أن تأخذ الدول العربية هذا النظام بعين الاعتبار.

المطلب الثاني

دعم أواصر التعاون بين الشرطة والهيئات الأخرى العاملة في شئون

الأحداث

لا يثار من الشك أدناه في أن تنفيذ البرامج الوقائية يستتبع حتما مساهمة فعالة من قبل عدة إدارات في الدولة، كالمؤسسات والجمعيات الخاصة

ذات الأهداف الاجتماعية والرعاية والتربوية، والمساهمة بطبيعتها تستوجب التنسيق بين مختلف القطاعات، وهذه مسألة منهجية لازمة في كل عمل جماعي.

إن كل عمل وقائي يتوجه أصلا للأفراد، وإذا لم يكن لديهم الاستعداد النفسي للتقبل، بقيت هذه الجهود المبذولة دون صدى لديهم فتغدو هباء منثورا، لذلك ينبغي التعاون والتنسيق بين الهيئات العاملة في مجال الأحداث، وذلك ضنا بالجهود والمال وحرصا على الثقة التي يجب أن يتمتع بها العمل الوقائي، فينصهر ضمن منظومة شاملة لوقاية الأحداث من هوة الانحراف^(١٦٥). ونعتقد أن هيئة الشرطة هي أقدر الهيئات للقيام بدور المنسق، بحسبانها تحتل مكان الصدارة في المجتمع، بحكم توليتها أهم رسالة وهي حماية المجتمع والمحافظة على أمنه.

ونبين فيما يلي أهم الهيئات التي تتعاون معها الشرطة لوقاية الأحداث:

أولا : ليس ثمة شك في أن أول هذه الهيئات هي محكمة الأحداث، فعلى الشرطة القيام بجمع المعلومات عن بيئة الحدث وعائلته وكافة الظروف الاجتماعية المحيطة به للقضاء. ويعتمد القضاء على هذه المعلومات اعتمادا كبيرا في اليابان، كما أن مكتب الأحداث بباريس - والذي يتكون من الرجال والنساء - يختص أساسا بالتحريات والبحوث المتعلقة بظروف الحدث وتقديمها للقضاء^(١٦٦). كما أن على الشرطة اتخاذ الاجراءات الوقائية التي يأمر بها القضاء كما يحدث في النمسا والولايات المتحدة وكولومبيا^(١٦٧) وفرنسا^(١٦٨).

ثانيا : من هذه الهيئات أيضا المدرسة، فالشرطة تستطيع أن تقدم العديد من المساعدات في هذا الشأن، كالبث عن التلاميذ الذين يتخلفون عن الحضور، كما أنها تحمي التلاميذ الكبار الذين يتسكعون حول المدرسة وفي الطرقات المؤدية لها لأغراض غير مشروعة، وتساعد الشرطة التلاميذ على مشاكل المرور من المدرسة وإليها بتدريبهم على ذلك، كما تتعاون الشرطة مع المدرسة لعمل بطاقات خاصة بتلاميذ المدارس، كما تقوم بتوزيع نشرات توجيهية توضح وسائل الغواية التي يتبعها الأفراد ذوو الأغراض السيئة والفساد الجنسي، بقصد تبصير التلاميذ ومعلميهم وأوليائهم بتلك الأساليب لتحاشيها والبعد عنها والتعرف على وسائل الوقاية من الانحراف^(١٦٩).

ثالثا : أما عن صلة شرطة الأحداث بالصحافة والإعلام والسينما، فنلاحظ أن على الشرطة أن تمنع نشر أسماء الأحداث وصورهم الفوتوغرافية في الصحف التي تجسم الوقائع لكي تجعل منها مدارا للحديث والتوزيع. كما أن على الشرطة أن تعقد اتفاقات مع دور السينما وأماكن اللهو لحماية الأطفال، فإذا أخلت هذه الدور بالتزاماتها، كان للشرطة الحق في سحب الترخيص منها. كما يمكن للشرطة الاشتراك في إنتاج الأفلام المتنوعة والعروض المسرحية ووسائل الإعلام والثقافة المختلفة في كل ما يتصل بأمور الأحداث، ومعالجة أوضاعهم .

رابعا : وأما عن الصلة بالهيئات الأخرى العاملة في مجال الأحداث، فإن على الشرطة أن تكون على علم بنشاط هذه الهيئات، وتنوعية الأحداث الذين تقدم لهم خدماتها، وعلى الشرطة أن تعي أنها شريك لهذه الهيئات في وضع برامج شاملة لمنع انحراف الأحداث. كما ينبغي عليها أن تضع برامج

هذه الهيئات نصب عينها عند رسم مياسة الشرطة المتعلقة بالأحداث^(١٧٠) بل إن إعطاء الترخيص لهذه المؤسسات يكون - في بعض البلاد - من حق شرطة الأحداث^(١٧١). وأخيرا على شرطة الأحداث معاونة المؤسسات العاملة في حقل الأحداث في الرقابة اللاحقة لخروج الأحداث من بعض هذه المؤسسات، وذلك بإبعادهم عن العناصر الضارة، وإحاطة هذه المؤسسات علما بسلوك الحدث واتصاله بالجرمين، وكافة المعلومات التي تعرفها الشرطة عن بيئة الحدث^(١٧٢).

المطلب الثالث

الشرطة والنواحي الترفيحية للأحداث

تعمل الشرطة على إنشاء أندية لها ولأصدقائها، لقضاء أوقات الفراغ لدى الأحداث وغيرهم، والاتصال بالذين يحبون العمل مع الشرطة - وذلك بقصد تأهيل المنحرفين وإبعاد المهددين بخطر الانحراف عن الانحراف. ويمكن لهذه الأندية أن تضم أعضاء من الأحداث والشباب لصوبيدهم على الحياة الطبيعية فضلا عن إصلاحهم، فيعدون أنفسهم وأصدقائهم عن مواطن الجنوح، كما أن هذه النوادي تقيم جرا من العلاقات الطيبة بين رجال الشرطة والأحداث وأولياء أمورهم.

وقد انتشرت هذه الأندية حاليا في الهند وأستراليا وكندا وسيلان والمانرك والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وبلجيكا وغيرها^(١٧٣). ففي الولايات المتحدة مثلا تقوم الرابطة الرياضية للشرطة بمدينة نيويورك بتقديم خدمات ترفيحية متنوعة للأحداث والشباب في مراكز خاصة أو على ساحات

اللعبة المحلية، من ذلك أنها تستخدم مركبة متحركة مجهزة بالمعدات الرياضية تطوف بها أحياء المدينة لتقديم تلك الأنشطة. كما تقوم إدارة الشرطة هناك بتنظيم برامج صيفية تشمل على إنشاء مجالس محلية للشباب تعمل في الأحياء على تجميع الصغار من الشوارع وإحاطتهم بنشاط بناء لشغل أوقات فراغهم^(١٧٤). وفي استراليا الغربية تتم عملية الوقاية من جناح الأحداث بالتعاون بين رابطة الشرطة ونوادي الشباب الشعبية^(١٧٥).

المبحث الثاني

دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وكيفية التعامل معهم

تمهيد وتقسيم :

غنى عن البيان أن الفقه يعتبر الحدث المنحرف أو المعرض لخطر الانحراف ضحية عوامل شخصية وبيئية أثرت في سلوكه، فدفعته دفعا إلى ما هو فيه من موقف دون أن يتمكن من مقاومتها، لعدم نضجه الفكري ولعدم إدراكه وتمييزه الكافين ليتحكم في العوامل والظروف التي تؤثر فيه. ومن ثم يتعين معاملة الحدث معاملة متميزة، تراعى فيها حالته الشخصية ومتطلبات حمايته ورعايته وإصلاحه، وذلك في جميع مراحل الإجراءات التي تتخذ معه^(١٧٦).

ويروق لنا أن نقسم الحديث في هذا المبحث إلى مطلبين : نجعل الأول لبيان دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، والثاني نكرسه لاستجلاء تعامل الشرطة الأمثل مع الحدث الجانح من منطلق كونه ضحية لا جانبا .

المطلب الأول

دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث

إن من أولى المهام التي تقع على عاتق الشرطة في شأن الأحداث هي كشف الجرائم المتعلقة بهم - سواء أكانوا فاعلين لها أم مجنئاً عليهم - فيها - وذلك عن طريق الشكاوى والبلاغات التي تقدم إليهم من أهل الحدث أو أقاربه أو الجيران أو غيرهم من الجمعيات والهيئات المهتمة بشئون الأحداث^(١٧٧). أو عن طريق علم الشرطة بحكم نشاطها واتصالها بعناصر المجتمع المختلفة.

وعلى شرطة الأحداث أن تنزل إلى الحال العامة والمدارس والأندية والحدائق العامة، وكذلك محاكم الأحداث للإلام ببيانات ومعلومات كاشفة لكثير من صور انحراف الأحداث. وثمة مواقع ومواضع متعددة - سبق أن أخذ إليها - تعرف بأنها مصدر الخطر على سلوك الأحداث، وفيها يقع الأحداث ضحايا الإغراء والإغواء أو التحريض أو الاستغلال أو السعي لإرضاء الشهوات الجنسية، فتستطيع الشرطة من خلال تجولها في هذه المواقع أن تتعرف على مثل هؤلاء الجانحين، من خلال طريقة السير والجلوس مع البالغين، وطريقة الحديث والسلوك والأسلحة التي في أيديهم.

أما الفتيات الجانحات - خاصة الجانحات جنسياً - فما أيسر التعرف عليهن، من خلال شنوذ الزينة والملبس والميوعة في الحديث والتسكع في الطريق، والتعرض للمارة، كل ذلك دليل على الانحراف^(١٧٨). فإذا ما

تكشفت للشرطة إحدى حالات الانحراف أو التعرض للانحراف كان عليها ضبط الواقعة.

والواقع أن نصوص قانون الطفل^(١٧٩) - مثلها مثل قانون الأحداث السابق^(١٨٠) - قد جاءت خلوا من النصوص التي تنظم إجراءات القبض على الحدث، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية، لم نجد فيه ما يحد من سلطة مأمور الضبط القضائي سواء في القبض على الحدث أم في ضبطه في حالة التلبس أم في التحفظ عليه^(١٨١). والأصل أن رجل الشرطة يقوم بواجبه ويضبط الحدث ويتحفظ عليه تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية التي نص عليها القانون.

ويتعين ألا يغيب عن الملاحظة من ناحية أولى أنه «إذا كان الحدث سىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من له سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته، فإنه لا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال^(١٨٢)» ومن ناحية ثانية أنه لا يلجأ إلى القبض على الحدث إلا في حالة الضرورة القصوى، ويمكن تجنب ذلك بتسليمه إلى ذويه أو بالتحفظ عليه بأية طريقة أخرى^(١٨٣). ومن ناحية ثالثة تجدر الإشارة إلى أن القاعدة العاشرة من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضايا الأحداث قد بينت بعض الجوانب الأساسية من الإجراءات والتصرفات التي يتعين أن يمارسها رجال الشرطة وغيرهم من المسؤولين عن تنفيذ القانون في قضايا الأحداث، وتقرر في هذا الشأن أنه «١- على أثر القبض على حدث يخطر بذلك أبواه أو ولى أمره

على الفور، فإذا كان هذا الإخطار الفوري غير ممكن وجب إخطار الأبوين أو ولي الأمر في غضون أقصر فترة زمنية ممكنة بعد القبض. ٢- ينظر قاض أو غيره من المسؤولين الرسميين المختصين أو الهيئات المختصة دون تأخير في أمر الإلجاء. ٣- تجرى الإحالات بين الجهات المتوسطة بها إنفاذ القانون والجرم الحدث على نحو يكفل احترام المركز القانوني للحدث ويسر رفاهيته ويتفادى إيذائه، مع إيلاء الاعتبار الواجب لملاسات القضية» .

وبعد أن بينا دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، نتقل لبيان كيفية تعامل الشرطة مع الحدث الجاني، وذلك في المطلب التالي.

المطلب الثاني

المبادئ التوجيهية لتعامل الشرطة مع الحدث الجاني المعترف ضحية

إن أول ما يسترعى الانتباه في هذا الصدد - وتشير إليه الأعمال التحضيرية لتشريعات الأحداث، وتشير إليه المؤتمرات والندوات الخاصة بالأحداث، ويكاد يكون من المسلّمات - ضرورة إبعاد الحدث بقدر الإمكان عن مظاهر السلطة، وعن كل الإجراءات التي من شأنها أن ترفع الرهبة من نفسه، مخافة تركها لآثار عميقة تعمر من علاجه، إن لم تزد من سيئه في طريق الجريمة. ومع ذلك فإن هذه المسألة أغفلت تماماً من جانب كثير من التشريعات.

وليس من العسير أن تتمثل أمام مخيلتنا حال أحد الأحداث من وقت التبليغ عن أمره، وتسليمه إلى أحد رجال الشرطة، ثم اقتياده بصورة مزريّة للكرامة أمام الجماهير، ريثما يصل إلى مخفر أو مقر الشرطة، ليلقى به جانباً

إلى جوار غيره من متهمين، إلى أن يتفرغ له من يقوم بمباشرة الإجراءات معه،
وحيث يتخذها خلال زحام العمل، المختلف الأنواع سريع الإنجاز، ثم يلقى
به جانبا مرة أخرى إلى أن يرسل إلى النيابة العامة وسط المظهر غير اللائق،
الآنف البيان، في اليوم التالي، وربما الذى يليه، للتصرف في شأنه
وتعاقب أمام الحدث في فترات الانتظار هذه صور عديدة مما في حياة الجريمة،
يختار منها ما يتفق وميوله وما ينطبع في نفسه. وكأننا بهذا نضع بين يديه
عناصر عديدة يختار منها ما يشاء من صور الجريمة، نقمة من نفسه الصغيرة
على هذه الظروف التي ألت به وألقته في هذا المكان^(١٨٤). وتفاديا لهذا
الوضع السيء للحدث في تعامله مع الشرطة، نقدم بعض المبادئ التوجيهية
لكيفية تعامل الشرطة مع الحدث في فترة الضبط.

أولا : فيما يتعلق بسؤال الحدث ومناقشته.

يتعين ألا يغرب عن بال رجل الشرطة ضرورة أن ينأى بالحدث عن
الإجراءات المعتادة في سؤال المتهمين البالغين، إذ يجب أن تكون الأسئلة
بشكل لا يعدو الحديث الودى العادى، حتى يكسب ثقة الحدث
واطمنانه^(١٨٥).

ويجب على ضابط الشرطة مراعاة أن الأحداث كثيرا ما يكذبون،
ويتخيلون صورا ليست صحيحة للإيهام ببراءة سلوكهم، فيجب عدم
الاعتماد كثيرا على اعترافاتهم، ولا يجوز - من باب أولى - استلزامهم
لمثل هذا الاعتراف ، أو إرهابهم للإدلاء بأقوالهم، أو خداعهم في ذلك^(١٨٦) .
وهنا قد يحتاج رجل الشرطة لسماع بعض الشهود، فينبغى عليه عدم مواجهة
الحدث بالشهود، حتى لا تزج بالحدث في إجراءات قضائية ذات أثر سىء

عليه إما بالرهبة والخوف، وإما بالعود وكلاهما غير مرغوب فيه. وإذا احتاج الأمر تعرف رأيه فيما قدمه الشهود، وجب أن يتم هذا في صورة مناقشة هادئة على الوجه السالف بيانه^(١٨٧).

ثانيا : الشرطة وبصمات وصور الحدث الضحية.

إن أول ما يلفت النظر هنا هو ذلك الاستقرار الفقهي على إمكانية قيام مأمور الضبط القضائي بأخذ بصمات وصور الأشخاص المشتبه فيهم والمتهمين البالغين، لكشف شخصيتهم ولعرفة سوابقهم، وهو أمر متبع في جميع دول العالم. أما بخصوص الأحداث فإن الوضع جد مختلف، حيث يؤيد البعض ذلك، على حين يساهجه البعض الآخر وبشدة^(١٨٨). والواقع أننا لن ندخل في هذا السجال الفقهي، اللهم إلا بإضمارنا إلى الاتجاه المنادى بمحظر أخذ صور وبصمات الحدث لكشف شخصيته، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك^(١٨٩)، وتحت مظلة التوجيهات التالية^(١٩٠):-

١- أن يصدر هذا الأمر من سلطة التحقيق، وفي حالة ما إذا كان الحدث مرتكباً لإحدى الجرائم الخطيرة، أو هارباً من أسره ويرفض الكشف عن شخصيته، وتعدر اتخاذ أى إجراء آخر معه للكشف عن شخصيته، بل يجوز أخذ صور وبصمات الحدث في هذه الحالة الأخيرة ولو لم يكن منحرلاً بل كان معرضاً للإنحراف فقط.

٢- يجب أن يتم الاحتفاظ بهذه البصمات والصور في مكان خلص، حتى لا تختلط بصور وبصمات البالغين، كما يجب أن تحاط بالسرية التامة، وعند بلوغ الحدث سن الرشد الجنائي يجب أن تعدم^(١٩١)، أو على الأقل أن يحظر

الاقتراب منها إلا للضرورة القصوى، حتى لا تؤثر على مستقبل الحدث^(١٩٢).

ثالثا : الشرطة والحجز المؤقت للحدث الضحية.

يقصد بالحجز المؤقت التحفظ على الحدث لمدة أربع وعشرين ساعة على الأكثر، بقصد تحقيق قضيته على يد الشرطة في مرحلتها الأولى. فالأمر قد يقتضى حجز الحدث مؤقتا ريثما تنتهى الشرطة من التحقيق الأولى في قضيته، وقد يكون هذا الحجز مشروعا إما بناء على نصوص القانون التى تعطى الشرطة هذا الحق، وإما بناء على إذن صادر من جهات القضاء، وفي جميع الأحوال لابد أن يكون مكان الحجز ملائما^(١٩٣).

وينادى الفقه عندنا - وله كل الحق - بالاستعاضة عن حجز الحدث بأية إجراءات أخرى، كتسليمه إلى أسرته، أو إلى من يؤتمن عليه من الأشخاص أو المؤسسات في الحالات التى يعذر فيها تسليمه إلى ذويه^(١٩٤). أما إذا اقتضت الضرورة القصوى حجزه، فلا أقل من أن تخصص أماكن خاصة لحجز الأحداث، وفصل الأحداث عن البالغين، وأن تتوافر في المكان الاشتراطات الصحية والترفيهية المناسبة، وألا يكس الأطفال بعضهم فوق بعض، ولا تقطع صلتهم بالمجتمع الخارجى أو بأسرهم دون مبرر^(١٩٥). فالحجز هنا ليس بالجزاء ولا بالإجراء التحفظى، بل فيه من العناية والرعاية القدر الكبير^(١٩٦).

ويقرر البعض^(١٩٧)، أنه في مصر ت خصص أماكن أو حجرات لحجز الأحداث في نفس المبنى الذى تعمل به شرطة الأحداث، ويشرف العنصر النسائي في الشرطة على هذه الأماكن ويرعى المحجوزين فيها،

ويضمن تقديم الغذاء المناسب لهم، والرعاية اللاحقة بقدر الإمكان، وتوفير
المقتضيات الصحية. مع أن البحث الذى أجراه المركز القومى للبحوث
الاجتماعية والجناية بعنوان «بحث احتياجات الطفولة» قد أثبت عكس ذلك في
معظم - إن لم يكن كل - الحالات^(١٩٨).

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أن الأمم المتحدة قد صادقت - من
خلال المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - هافانا ١٩٩٠
- على مجموعة من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من
حريتهم، ويضيق بنا المجال للخوض في تفصيل هذه القواعد^(١٩٩).

رابعا : التصرف في أمر الحدث بمعرفة الشرطة.

إذا ما استطلعنا ما توصى به المؤتمرات والقواعد الإقليمية في هذا
الصدد لوجدنا ما يلي :-

١- قد ناقشت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة^(٢٠٠) ، الأحوال التى
يكون بمقدور الشرطة أن تتصرف فيها دون إحالة الأحداث الجانحين أو
المعرضين للانحراف للقضاء. وانتهت المناقشات بتوصية مفادها «الإنهاء نحو
تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية العادية في معاملة الأحداث المشردين وإتباع
إجراءات ملائمة منذ القبض حتى التدبير الملائم» .

٢- أما قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة قضايا الأحداث «قواعد
بكين» فنص في القاعدة « ١١ » منها على : « ١- حيثما كان ذلك مناسبا ،
ينظر في إمكانية معالجة قضايا الأحداث دون اللجوء إلى محاكمة رسمية من قبل
السلطة المختصة المشار إليها في القاعدة (١٤-١) . ٢- تحويل الشرطة أو
النيابة أو الهيئات الأخرى التى تعالج قضايا الأحداث سلطة الفصل في هذه

القضاء حسب استساها، دون عقد جلسات محاكمة رسمية، وفقا للمعايير
الموضوعة لهذا الغرض في مختلف الأنظمة القانونية، وكذلك وفقا للمبادئ
الواردة في هذه القواعد.

٣- وأما قواعد الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث
؛ مبادئ الرياضة «تقرر في القاعدة «٥٨» منها أنه «يجب تدريب المعلمين
بالشرطة والأجهزة المتصلة بها من الجنين للاستجابة للحاجات الخاصة
للصغار، كما يجب أن يكونوا على دراية وقدرة على استخدام البرنامج
وامكانيات التوجيه وتحويل الصغار عن جهاز العدالة» .

والمستفاد من هذه النصوص أنها تحبذ التوسع في سلطة الشرطة
للتعامل مع الأحداث، دون الرجوع إلى الأجهزة القضائية، وهو الأمر الذى
تبنته كثير من الدول الأخرى، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية
شرطة الأحداث هناك سلطات واسعة^(٢٠١) ، وهو الأمر الذى نلاحظه في شرطة
ليفربول ونيوزيلندا وغيرها^(٢٠٢) .

وإذا تصفحنا أحكام القانون المصرى في هذا الصدد لوجدنا أن مأمور
الضبط القضائى لا يملك أية سلطة في التصرف في أمر الحدث - سواء أكان
منحرفا أم معرضا للانحراف - اللهم إلا في التحقق من أن مخالفة قانونية قد
ارتكبت، ثم يحيله إلى نيابة الأحداث لاتخاذ الإجراءات التى تتراءى لها.

ونحن وإن كنا لا نحبذ التوسع في سلطات شرطة الأحداث للتصرف في
أمر الحدث^(٢٠٣) ، كما هو معمول به في التشريعات السابقة، إلا أننا نرى -
انطلاقا من مصلحة الحدث - إعطاء ضباط شرطة الأحداث، دون غيرهم من

الدرجات الدنيا^(٢٠٤)، السلطة المخولة لنيابة الأحداث في المادة « ٩٨ » «من قانون الطفل. ونزيد الأمر جلاء لنقول : أن المادة « ٩٨ » من قانون الطفل تنص على أنه «إذا ضبط الطفل في إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من « ١ » إلى « ٦ » من المادة (٩٦) وفي المادة (٩٧) من هذا القانون، أنذرت نيابة الأحداث متولى أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار ...» فما نقول به يخفف العبء عن كاهل النيابة، ويوفر الوقت، ويجنب الحادث الدخول في إجراءات طويلة، قد تعود عليه بالضرر، فضلا عن تعوده على هذه الإجراءات مما يضعف وازع الردع لديه. أما الحالات الأخرى فعلى شرطة الأحداث إحالتها لنيابة الأحداث للتصرف فيها، وكذلك الأمر إذا عاود الحادث ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٩٦) من ١ إلى ٨

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة هذا المبحث لنندلف إلى دراسة المبحث التالي والخاص بحماية الشرطة للصغار من اعتداءات الكبار عليهم.

المبحث الثالث

دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار

تمهيد وتقسيم :

للشرطة دور مهم ورئيس في حماية الأحداث من الاعتداءات التي تقع عليهم من الكبار - سواء أكانوا في ذلك من ذويهم أم غيرهم - فإذا كان من واجب رجل الشرطة أن يهتم بأمر الأحداث الجانحين، على النحو السدي

بيناه في المطلب السابق، فإن عليه كذلك واجب الاهتمام بأمر الكبار الذين يعتدون على الأحداث، وهو ما سوف نعكف على بياناه فيما يلي.

وإذا نظرنا ملياً في الاعتداءات التي تقع على الصغار من الكبار لوجدنا أنها تتخذ مظهرين : أحدهما سلبى والآخر إيجابى، وهو ما يدعونا إلى تقسيم الحديث في هذا البحث إلى مطلبين كما يلي :-

المطلب الأول : اعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

المطلب الثانى : اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث.

المطلب الأول

إعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

يتجلى الإعتداء السلبى أظهر ما يتجلى في حالة الأحداث الذين يهملهم ذورهم - كالأطفال اللقطاء^(٢٠٥) والغائبين والضالين^(٢٠٦) وسائر الذين يهملهم ذورهم - تلك الطوائف تستدعى إنتباه الشرطة، وعليها المشاركة في رعايتهم وضمان مستقبلهم.

فإذا نما إلى علم رجل الشرطة نأ وجود طفل مهمل، فعليه أن يقوم بجمع التحريات اللازمة عن هذه الحالة وظروفها، لتقرر نيابة الأحداث بعد ذلك إما الإحالة إلى المحكمة وإقامة الدعوى في جانب الطفل نفسه، وإما تسليمه إلى منظمة اجتماعية. وعلى رجل الشرطة يقع عبء إقناع الجيران الشاكين أو المبلغين بضرورة تعاونهم مع السلطات لحماية الطفل، وعليه أن يعدهم

بعدم الزوج بأسمائهم في الإجراءات التي تتخذ، ما لم يتطلب الأمر ذلك لإثبات حالة الإهمال أو التهمة الموجهة.

وعند التحقيق مع الوالدين المتهمين بإهمال الطفل لابد أن يقدر الضابط الظروف التي تجعلهما مسئولين عن هذا الإهمال، ويظهر لهما تفهمه لهذه الظروف، ليشجعهما على التحدث عن ظروفهما ومشاكلهما، ليستطيع أن يستخدم النواحي الطبية القوية في الأسرة والتي تساعد على تعديل سلوك الطفل، وعليه في هذا الصدد أن يستعين بشهادة من بعض الأشخاص الموثوق بهم لبيان ظروف الأسرة، وقد يفيد في هذا الصدد التقاط بعض الصور للأسرة داخل المنزل، كما أن عليه أن يستعين بالخبراء لفحص الطفل المعتدى عليه للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة.

وعلى ضابط الشرطة إيجاد المأوى الصالح الذي يسر رعاية الأطفال المهمل، فإذا لم يجد هذا المأوى الصالح يرد الطفل لوالديه - دون حجزه مع المتحرفين في القسم - وذلك كله إنتظارا لما تأمر به السلطات القضائية في هذا الصدد. على أن يخطر ضابط الشرطة المحكمة والذى الطفل والمدرسة بالمأوى الذى أرسل إليه الطفل.

وأخيرا فإن على ضابط الشرطة - في الحالات البسيطة التي لا تستدعى رفعها للمحكمة - أن يوجه نظر الوالدين إلى خطورة إهمالهم للحدث، ويلومهم عليه، وينذرهم باتخاذ الإجراءات ضدهم إذا تكرر هذا المسلك من جانبهم (٢٠٧).

المطلب الثاني

اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث

هذه الاعتداءات قد تكون لأغراض مالية، أو لأغراض عسكرية كالتجسس الدولي، أو لأغراض جنسية، وقد تمثل هذه الاعتداءات في صورة سوء معاملة الأحداث. ونبين فيما يلي بعض هذه الاعتداءات ودور الشرطة في حماية الحدث منها.

أولا : اعتداء لغرض مالي :

نلاحظ أن عددا كبيرا من الأحداث يقدم للمحاكم بتهمة إحراز المخدر أو الإتجار فيه أو استعماله، ولعل هذا مرده عدم تورع تجار المخدرات في استغلال الأحداث في ترويج المواد المخدرة، هربا من العقوبة بعد صدور قانون المخدرات الذي غلظ العقوبة لتصل أحيانا إلى الإعدام^(٢٠٨). وبقتل نجاح الشرطة في مكافحة المخدرات، يتقص عدد ضحاياها الذين يعدون بمنات الألوف في بعض الدول^(٢٠٩) منهم عدد ليس بالقليل من الأحداث.

ويظهر الاعتداء لغرض مالي كذلك في تدريب الأحداث على السرقة والتشرد، لعصابات السرقة وفساد الأخلاق تستخدم الأحداث في تنفيذ بعض الجرائم، حيث تستخدم هذه العصابات أساليب التخويف والضرب أو الإغواء لإتمام غرضهم. ويقع على الشرطة عبء الإسراع في ضبط هؤلاء المجرمين. وقدنا إحصاءات الأمن العام بأن عدد من ضبطوا في جرائم إفساد الأحداث بتدريسهم على السرقة خلال سنوات ١٩٨١-١٩٨٦ « ٤٥ » حالة، وعدد جرائم إفساد الأحداث بتدريسهم على أعمال التشرد خلال نفس الفترة

« ٩٣٣ » حالة، كما بلغ عدد جرائم السرقات التي أرتكبت بمعرفة الأحداث « ١٢٠٩٥ » حالة. ودلالات هذه الأرقام خطيرة جدا ، وتلقى على الشرطة عبئا كبيرا في محاولة الحد منها.

ثانيا : اعتداء لغرض جنسى.

تطالعنا الصحف بين فينة وأخرى بالأخبار عمن السفاحين الذين يستخدمون الأحداث لإشباع رغباتهم الجنسية وتعذيبهم بعد ذلك، وقد يتم الإعتداء عليهم من خلال القوادين يقدمونهم فريسة سهلة لمن يطلب المتعة الجنسية لقاء ثمن مالى.

وباستطلاع إحصاءات الأمن العام في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨١ يتضح أن جملة من تم القبض عليهم بتهمة استخدام الأحداث ووقوعهم - أى الأحداث - ضحايا هتك العرض (٢٦) حالة والذين تم استخدامهم في طريق البغاء (٢٠) حالة. كما بلغ عدد جرائم هتك العرض التي تم ضبطها بين الأحداث « ٣١٥ » حالة خلال الفترة السابقة^(٢١٠) .

الحقيقة أن الجرائم الجنسية تشكل مشكلة خطيرة للشرطة - سواء ارتكبتها أحداث أم بالغون - لأن هذا النوع من الجرائم يزعج الجمهور أكثر من أى نوع آخر من الجرائم، وضيق الرأى العام بها مسألة تهتم الشرطة جدا .

وكما يقول « دى زابو »^(٢١١) فإن عالم الأطفال خاضع بشكل أكبر أو أقل إلى رقابة البوليس والرأى العام من عالم البالغين : بشكل أكبر لأن كل ما يتعلق بالأحداث يثير الغضب، ويكون صدها كبيرا ، لذا فإن العقوبة التي

يتعرض لها البالغ الذى يعتدى على عفة طفل كبيرة. وقد تكون بشكل أقل لأن الألعاب الجنسية بين المراهقين قد لا يعاب بها البالغون.

والواقع أن الجرائم التى تضبطها الشرطة فى أوساط المراهقين والأحداث تكون عينة أقل تمثيلا للسلوك الجنسى بين الشباب منها فى عالم البالغين، ذلك أن الجرائم الجنسية المكتشفة لا تمثل السلوك الجنسى لمجموعة الرجال والنساء، فكثيرا منها لا يتم الكشف عنه، بل إن الحالات التى يتم كشفها ليست دائما أشد خطورة، ولكن - كما هو الحال فى جرائم ذوى الياقات البيضاء - يكون الجزء الاجتماعى قويا بالنسبة لهذا السلوك فى وسط ما ويتعدى فى وسط آخر.

وقد يشدد أو يخفف قانون العقوبات العقاب على مرتكبى الجرائم الجنسية ضد الأحداث^(٢١٢). لكن يتعين ألا يغرب عن الملاحظة أن قانون العقوبات - كما يقول «بول تابان» - ليس مقياسا صحيحا لمدى خطورة الجرائم الجنسية ولتوابع النظرة إليها، لأن التشريع لا يعكس إلا الآراء التقليدية، وإنما الذى يكشف حقا عن الشعور السائد بالنسبة للجرائم الجنسية هو اتجاهات الشرطة فى القبض، وإجراءات النيابة العامة فى الاتهام، وأحكام المحاكم. فحينما تتغير القواعد الأخلاقية فإن الأمر ذلك لا يظهر حالا فى التشريع، ولكن تطبيق القانون - خاصة بواسطة الشرطة - هو الذى يكشف، إلى حد ما، عن نقص الإجماع الأخلاقى بالنسبة لجريمة أو أخرى^(٢١٣).

وانطلاقا من خطورة ما يصيب الحدث من مرض جسدى ونفسى من جراء الاعتداء عليه جنسيا^(٢١٤)، فإنه يجب على الشرطة العمل بقدر ما تستطيع على منع الجرائم الجنسية ضد الأحداث^(٢١٥)، وذلك بالتعاون مع

السلطات المعنية بالصحة العقلية للإشراف على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث ، واقتراح إعادة مرتكبي جرائم الجنس ضد الأحداث إلى المصححات العقلية إذا كان قد أخل سبلهم، متى كان ذلك ضروريا . كما عليها أن تقوم بمحاولة الكشف عن هذه الجرائم قبل ارتكابها فعلا ، بإعداد فرق خاصة لتابعة المنحرفين جنسيا ، وإمساك ملفات خاصة بكل منحرف جنسى بها كل المعلومات عنهم، وذلك لالتقاء شرمهم اللاحق. كما يجب القيام بإشراف شرطى خاص على الأماكن الخطرة كالمسارح والحدائق ودورات المياه العامة، لمنع أى اعتداء جنسى على الأحداث.

ويمكن للشرطة أن تتعاون في هذا الخصوص مع المدارس لحماية التلاميذ من مرتكبي جرائم الجنس، بتعليم الأطفال بعض الإجراءات الاحتياطية للوقاية من هذه الجرائم، كتعليم الأطفال كيف يتجنبون الوقوع في حائل مرتكبي جرائم الجنس، باستخدام الكتيبات التى تعدها بعض مصالح الشرطة لهذا الغرض، ويعتبر ذلك جزءا من المقرر الدراسى. كما أن على الشرطة نصح الآباء بضرورة مراقبة أطفالهم في الملاعب والمسارح والحدائق العامة وما إليها، وتعليم أطفالهم أخطار مرتكبي الجرائم الجنسية^(٢١٦) .

ولكفالة حقوق ضحايا الجريمة الجنسية من الأحداث - إذا وقعت الجريمة عليهم فعلا - فإننا نقدم الاقتراح التالى:-

نظرا لتعذر القبض على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث، لأن الضحايا غالبا ما يخجلون من تقديم الشكوى ضد المعتدين، كما أن المعتدين غالبا ما يهددون ضحاياهم بالانتقام إذا أفضوا هذا السر، كما أن الجريمة ترتكب في طى الكتمان، بل إن الآباء يفضلون إسدال الستار على الموضوع

حتى لا يتهموا بالإهمال وكذلك سترا للفضيحة. ونظرا لأن الأطفال المعتدى عليهم هم المصدر الرئيس للمعلومات التي تؤدي إلى القبض على المعتدين وتقديعهم للمحاكمة، ونظرا لأن التجربة قد أثبتت مدى الصعوبة التي يصادفها الأطفال عند ذكر واقعة الاعتداء عليهم سواء أمام الشرطة أم القضاء، وقد يكون ذلك نتيجة الالتياح من الصدمة النفسية التي ألمت بهم نتيجة الاعتداء عليهم مما قد يدفع كثيرا منهم إلى طمس الحقائق أو تزييف الوقائع الأمر الذي يضيع بأهمية أقوالهم ويحلى سبيل المجرمين.

نظرا لكل ما سلف وما إليه فإننا نقترح أن يقوم باستجواب وسؤال الطفل المتورط في جريمة جنسية عنصر من الشرطة النسائية، كما يقوم هذا العنصر بأداء الشهادة بدلا من الضحية أمام المحكمة، كما يكون لهذا العنصر الحق في طلب وقف شهادة الطفل - في الحالة التي تستدعي شهادته شخصا - إذا كان الاستمرار في الشهادة مضرا به من الناحيتين النفسية والعقلية. كما يقوم هذا العنصر النسائي الشرطي بالدفاع عن حقوق الطفل الضحية في هذا الصدد، واقتراحنا هذا عملي مفيد للطفل إذ به يحصل على حقوقه، ومفيد للمجتمع إذ بإعماله يتم القبض على المجرم واتقاء شره بعد ذلك، خاصة وأنه لدينا الآن ضباط شرطة نسائية أكفاء.

ثالثا : اعتداء الكبار على الأحداث عن طريق سوء المعاملة :

يجب على ضباط الشرطة في هذه الحالة التروى قبل اتخاذ إجراء ما، إذا كان الاعتداء حاصلًا من أحد والدي الحدث أو الوصي عليه، فعلى

الضابط قبل توجيه التهمة واتخاذ الإجراءات ضده أن يقدر أثر الإجراءات المتخذة في العلاقة المستمرة بين الحدث والمعتدى عليه، فإن لم يستطع البت في الأمر، فعليه أن يتركه لحكمة المحكمة وما ترى اتخاذه من إجراءات نحو الكبير أو القاصر.

أما إذا كان المعتدى على الحدث هو صاحب العمل، فقد يفيد الإنذار الذي يوجه إلى الكبير عن المخالفة الأولى التي يرتكبها ضد الطفل في إصلاح الجاني وتخفيف العبء عن المحاكم.

ويتعين ألا يغرب عن بال ضابط الشرطة في هذا الصدد التدقيق في المعلومات التي يحصل عليها من الحدث المعتدى عليه، ذلك أن الأطفال لا يكادون يفرقون بين الحقيقة والخيال، وقد تكون الشهادة من الطفل كاذبة دون أن يقصد أو يدري. وعلى الضابط توفير الحماية الشديدة للأطفال باعتبارهم شهوداً في القضية درءاً لاعتداء الكبار عليهم بعد الشهادة^(٢١٧).

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نستجلي أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة وقلنا إنه يجب علي الشرطة أن تعمل علي حسن استقبال ضحايا الجريمة وتحسن معاملتهم وتعمل علي حمايتهم من بطش الجناة هم وأسروهم وشهودهم، كما يجب علي الشرطة أن تنهض مسرعة للحفاظ علي مسرح الجريمة وضبط الجناة وما إلي ذلك من أمور قد تؤدي إلي حماية حقوق ضحايا الجريمة .

والحقيقة أنه لقيام الشرطة بهذا الدور علي خير وجه يجب عقد دورات تدريبية للقائمين علي مرفق الشرطة، وأن يتم اختيار العاملين في هذا الجهاز الخطير وفق معايير موضوعية ، مع الأخذ بأسلوب التخصص بالنسبة لبعض الضحايا حتي يتم تحقيق هذا الهدف الأثير في حماية حقوق ضحايا الجريمة علي الوجه المأمول .

وبعد أن انتهينا من دراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة ننقل الآن لدراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام النيابة العامة وسلطات التحقيق الأخرى وذلك في الكتاب التالي من هذه السلسلة .

الهوامش و المراجع

- ١-راجع: J.Susini: "L'idee de police " R.S.C., 1970, p.644 police published by " the National Advisory Commission on Criminal Justice Standarts and Gools ", Washington, 1973.
- ٢، ٣، ٤، ٥- راجع بصفة خاصة رسالتا للدكتوراه: " الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة " جامعة عين شمس ٢٠٠١، دار النهضة العربية ٢٠٠١، ص ٤٥-٧١ .
- ٦- راجع تفصيلا: J. Vérin: "La Prevention Sociale, mythe ou réalité ? : chronique de criminologie", R.S.C., 1982, p. 813 et s.
- ٧- راجع تفصيلا: الدكتور أحمد محمد خليفة: " مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي"، دار المعارف، ١٩٦٢، ج١، ص ١٧٢ وما بعدها.
- ٨- انظر في هذا الارتباط بالتفصيل: J.T. Carey: "An Introduction to criminology". Englewood cliffs, New Jersey, p. 485 et. S.J.E. Conklin; "Criminology" Macmillan publishing company, N.Y., 1981, p. 473 et s. E. Sutherland et D. Cressey; "Principis de Criminologie", 6ed., Paris, ed. Cujas, 1966, p. 637 ets. D. Szabo; "Les Mesures de prévention Sociale" dans criminologie en action' (XV) Les cours international de criminologie, P.U..M. 1968, p. 276 et s.
- ٩- راجع: J. Vérin;: "Art Préc, p. 818."
- ١٠- راجع في تفصيلات هذان المحوران: الدكتور أحمد فتحى سرور: " أصول السياسة الجنائية. ص ٢٦١، ٢٦٢، الدكتور مصطفى العرجى: "دروس في العلم الجنائى"، مؤسسة نوفل بلبنان، ط٢، ١٩٨٧، ج٢، ص ٢٨٤ وما بعدها.
- ١١- راجع: الدكتور أحمد عوض بلال: "علم الإجرام، النظرية العامة والتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٥٠١، ٥٠٢ .
- ١٢- وقد أصدرت الجمعية العمومية هذه التوصية في عام ١٩٥٠، ومنذ ذلك التاريخ وهذا المؤتمر ينعقد بشكل دورى، فعقد المؤتمر الأول في جنيف عام ١٩٥٥ وعقد المؤتمر

التاسع - وهو أقرب المؤتمرات لكتابة هذه السطور - في القاهرة في الفترة من ٢٩ أبريل إلى ٨ مايو ١٩٩٥ .

١٣- للمزيد من الاستفادة عن مؤتمرات الأمم المتحدة والموضوعات التي عرضت عليها راجع : الهيئة العامة للاستعلامات: " المؤتمر التاسع لمنع الجريمة - الحدث .. والوقائع"، ص ١٤-٩٤ .

١٤- للمزيد من الاستفادة عن الوقاية من الجريمة : مفهومها وتطورها وأهميتها راجع، فضلا عما ذكر سابقا :

B. Di Tullio,; "principes de criminologie clinique", P.U.F. 1967, p. 384 et s.. J. pinatel,; "La Société criminogène", Paris, Calmann lévy, 1971, p. 125 et s..O.K inberg,;"les problemes fondamentaux de la criminologie", Paris, 1960, p. 57 et s. A.M. Khalifa: "Notes on Criminal Prophyléaxis". المجلة الجنائية القومية،

ع ٣ (١٩٦١)، ص ٤٨٩ وما بعدها. والدكتور مصطفى العوجي: "الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٧هـ. واللواء محمود السباعي: "إدارة الشرطة في الدولة الحديثة"، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ج ٢، ص ٨١٣ وما بعدها. والدكتور بدر الدين علي "الجريمة بين الوقاية والمكافحة والعلاج"، المجلة الجنائية القومية، ١٩٦٣، ع ٩، ص ٢٦ وما بعدها. وله أيضا "دور الشرطة في الوقاية من الجريمة"، الندوة الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، أكاديمية الشرطة، ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩١، والدكتور أحمد خليفة "الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نمواً" المجلة الجنائية القومية، ع ٩، ١٩٦١، ص ٧ وما بعدها. والدكتور سيد عويس "البحث العلمي في مجال الوقاية من الجريمة" المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٢، ع ٣، ص ٣٤٥ وما بعدها. الدكتورة نجوى حافظ "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة" المجلة الجنائية القومية، مج ٢٣، ع ٣، نوفمبر، ١٩٨٠، ص ٣ وما بعدها.

١٥- راجع : الدكتور مصطفى العوجي: "دروس في العلم الجنائي"، المرجع السابق، ص ١٤٦، ١٤٧، ج ٢.

١٦- عن دور الشرطة الوقائي انظر بصفة خاصة : المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجناحية " الأدوار الجديدة للشرطة" تقرير مقدم للمؤتمر العربي السابع للدفاع الاجتماعي، نوفمبر ١٩٧٤ (القاهرة) الدكتور بلو الدين علي: "دور الشرطة في الوقاية من الجريمة" سابق الإشارة إليه، وله أيضا : " دور الشرطة والقضاء في مكافحة الجريمة" مجلة الأمن العام، ع ٢١، ص ٤٥ وما بعدها. الدكتور بينو دي تولىو " البوليس بين الحاضر والمستقبل" مجلة الأمن العام، ع ١، ص ٤ وما بعدها. الأستاذ د. أدونوف " دور الشرطة في مكافحة الإجرام" مجلة الأمن العام، ع ١٠٠، ص ٢٠ وما بعدها. الدكتور محمد علي الجمال: "دور الشرطة الوقائي في المحار جرائم العنف" الأمن العام، ع ١٣٦، ص ٢٣ وما بعدها. العقيد محمد علي فهمي أحمد : " دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان في القانون المصري " منشور ضمن مجموعة حقوق الإنسان" المجلد الثالث، والى أعدها الدكتور محمود شريف بسيوني، والدكتور محمد السعيد الدقاق، والدكتور عبد العظيم مرسى وزير، دار العلم للملايين، ص ٣٥٠ وما بعدها. الدكتور محمد عيسى برهوم " الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع" مجلة الجناحية القومية، ع ٣، نوفمبر ١٩٧٤، ص ٤٥٥ وما بعدها. الدكتور محمد نيازي حناته "السلور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث" تقرير قدم للمؤتمر العربي السادس للدفاع الاجتماعي، بغداد، نوفمبر ١٩٧٣، الدكتور سمير رزق الله: " اختصاصات الشرطة ودورها الاجتماعي" دراسة المركز الدولي لعلم الإجرام المقارن في جامعة مونتريال - كندا للمؤتمر العربي السادس للدفاع الاجتماعي.

August Volmer,: "The Police and Modern Society", College park. Mc grath. 1969, p. 4 et s. Interpol: "The role of the police in terms of their crime prevention and social activities", report to "5" U.N. Congress on Crime Prevention, Geneva, 1975 ONU,: rapport du Secrétaire Général sur la Police ou "5" Congrès de N.U. sur la prévention du Crime, Genève, 1975. J. Brown,: "La Prévention de la Criminalité, la recherche de concepts et de stratégies" R.S.C., 1980, p. 943 et s.

فضلا عن المراجع الأخرى التي سوف نشر إليها في حينها.

١٧- نقلا عن : اللواء محمود السباعي: "إدارة الشرطة في الدولة الحديثة" ، المرجع السابق، ج١، ص ١٥٨ .

١٨- راجع : مقال اللواء الدكتور محمد علي الجمال: "سابق الإشارة إليه"، ص ٣٠ .

١٩- راجع : الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق"، ج٢، ص ٥٠٣ وما بعدها، ويحيل فيه إلى :

Skolnick, "Justice without trial law Enforcement in Democratic Society", N. Y. Wiley, 1966.

٢٠- راجع : الدكتور عبد المنعم محمد بلتر : "رجل الشرطة والمواطن والاغتراب"، مجلة الفكر الشرطي - شرطة الشارقة - المجلد الرابع - العدد الرابع، مارس ١٩٩٦، ص ١٢٠، وكما يقول اللواء حسين محمود إبراهيم إنه إذا أردنا أن نحكم على رقى دولة ونحضرها، ننظر إلى العلاقة بين الناس وبين رجال الشرطة فيها. فإن كانت علاقات ود ومحبة واحترام متبادل فهي دولة متحضرة. وهذه الغبة وهذا الود ليست شعارات ترفع، وإنما أمثلة حية وأفعالا عملية تبهج على الأرض، ويرضى عنها في السماء، وتفرض وجودها السار على الواقع الاجتماعي. اللواء الدكتور حسين محمود إبراهيم: "ميثاق الشرف والقسم وضوابط الالتزام المهني بالقيم لرجل الأمن" في "القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٨هـ، ص ٢٣ .

٢١- راجع : الدكتور عباس أبو شامة: "المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤١٢هـ، ص ٥٦ .

٢٢- راجع : الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق"، ص ٥٠٤ .

٢٣- وإن كان البعض يشير إلى أنه ولئن كان من شأن الزيادة العددية لقوات الشرطة في الشوارع أن يزيد من فعاليتها في الوقاية من الجريمة، إلا أن النتيجة لن تكون مؤكدة، ذلك أن المجرمين لهم أهداف متعددة يغيرون منها على الرغم من وجود قوات الشرطة، لذا فإن الوجود الشرطي ربما يغير فقط من طبيعة الجريمة المرتكبة، من جريمة عنف إلى جريمة غير عنيفة، وهو تحسين لا غرو فيه فائدة على كل حال ، راجع :

Conklin, : " op.cit. ", p. 482.

٢٤- فالرغبات الإجرامية تنبع عن نوازع كامنة في أغوار النفس البشرية ولا تملك الشرطة الوسائل الكفيلة بمناهضتها والقضاء عليها ، إذ أنفسا-أي الرغبات الإجرامية-نتاج عوامل شتى أجمع عليها العلماء . ولذا تلتزم الشرطة أساسا بمنع الجريمة بواسطة تدابيرها الخاصة التي تقوم على وأد الفرصة التي تسنح للفرد المنحرف فيرتكب جريمته .

٢٥- راجع : أ.و. ويلسون : "الدورية عصب البوليس و دعائه "مجلة الأمن العام ، ع٤٤، ١٩٥٩، ص١٣٣، وله أيضا : "التخطيط في مجال الشرطة "ترجمة اللسواء شفيق عصمت ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ، ص١٤١ وما بعدها . وله أيضا :

O.W. WILSON , "Police Administration", MC.Grawhil, N.Y, 1963, P.84 et s.

٢٦- راجع : الدكتور مصطفى العوجي : "المرجع السابق " ص٢٩٨.

٢٧- راجع تفصيلا : اللواء محمود السباعي : "المرجع السابق" ج٢، ص٨٣٠.

٢٨- راجع : اللواء سيد هاشم : " اختصاصات الضبط الإداري لجهاز الشرطة لمنع الجريمة "مجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد الرابع، العدد الثامن، يونيو ١٩٨٩، ص١١٣، ١١٤ .

٢٩- راجع : اللواء عبد العظيم لاشين : "الإجهاض الأمني" مجلة الأمن والقانون، شرطة دبي، ع٢٤، ٣، يوليو ١٩٩٥، ص١٥١ . وللمزيد عن الاستيقاف ودوره في الوقاية راجع : الدكتور رؤف عبيد : "بين القبض على المتهمين واستيقافهم في التشريع المصري" مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٦٢، ص٢٢٣ وما بعدها . الدكتور محمي الدين محمد عوض : "حدود القبض والحبس الاحتياطي على ذمة التحري في القانون السوداني" مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٢، ص٥٠١ وما بعدها . الدكتور محمد عودة دياب الجبور : " الاختصاص القضائي لمأمور الضبط "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢، ص١٨٢ وما بعدها . الدكتور محمد علي سالم آل عباد الحلبي : " ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحري و الاستدلال "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠، ص١٤٩ وما بعدها . و له أيضا : " اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري و الاستدلال و التحقيق " جامعة الكويت ، ١٩٨٢، ص٣٦٦ وما بعدها . الدكتور أسامة عبد الله قايد : "حقوق و ضمانات المشتبه فيه في مرحلة

الاستدلال " دار النهضة العربية ، ط٣ ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧ وما بعدها. الدكتور عمر فاروق
الخسني : " الاستيقاف و القبض في القانون الكويتي مقارنا بالقانون المصري " جامعة
الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٣١ وما بعدها. الأستاذ ابراهيم محمد إسماعيل : " حق رجل
السلطة العامة في الاستيقاف " مجلة الأمن العام ، ع ٧٦ ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١١٩ وما
بعدها . الأستاذ رفيق محمد سلام " الاستيقاف وضمانات المواطن المصري " مجلة
انحماه ، ع ٤ ، س ١٦ ، مارس و ابريل ١٩٨٨ . الدكتور ابراهيم حامد مرسى : " سلطات
مأمور الضبط القضائي " رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ط١ ، دار النهضة العربية ،
١٩٩٣ ، ص ٣٥٦ ، وما بعدها . فضلا عن المؤلفات العامة في الإجراءات الجنائية .

٣٠- عن نظرية الخطورة الإجرامية بصفة عامة راجع: الدكتور أحمد فتحي سرور "نظرية
الخطورة الإجرامية" مجلة القانون و الاقتصاد، س ٣٤ ، ع ٢ ، ص ٤٩١ وما بعدها . الدكتور
ير أنور علي : " النظرية العامة للتدابير والخطورة الإجرامية " ، د.ت ، ص ١١ وما بعدها .
٣١- وهو من لا تتوافر لديه وسيلة مشروعة لكسب عيشه .

٣٢- وهو من سبق الحكم عليه في جرائم معينة أو اشتهر عنه أنه من مرتكبي هذه
الجرائم . راجع : المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ معدلا
بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ، بشأن التشردين والمشتبه
فيهم . (علم دسورية م ٥ من قانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ جلسة ١٩٩٣/١/٢) .
وراجع كذلك: الدكتور محمد نيازي حتاتة : " جريمة التشرد ، دراسة مقارنة " مجلة الأمن
العام ، ع ٢٠ ، يناير ١٩٦٣ ، ص ٧٣ وما بعدها وراجع أيضا الدكتور محمد علي الجمال :
" التشرد والاشتباه " رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ١٩٨٨ .

٣٣- راجع: الدكتور أحمد عوض بلال : " علم الإجرام " المرجع السابق، ص ٥٣٦ ، ٥٣٥ .
والأستاذ رايح لطفي جمعه : " التدابير الوقائية ضد الخطرين على الأمن العام ، ع ٦٦ ،
يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٦ وما بعدها .

٣٤ - راجع: اللواء الدكتور محمد علي الجمال " دور الشرطة الوقائي " ، ص ٣٠ .

٣٥- الدكتور بينينو دي توليو: "المقال السابق"، ص ٤ وما بعدها، خاصة ص ٥.
والدكتور بينينو دي توليو أستاذ لعلم الإجرام بجامعة روما ورئيس الجمعية الدولية لعلم
الإجرام، ومن أكثر علماء الإجرام اهتماما بشئون البوليس في العالم .

٣٦- لعل هذه الصعوبة جعلت البعض يتخوف من تصف رجال الشرطة في محاولة
الكشف عن الخطورة الإجرامية لشخص لم يرتكب جريمة بعد. فيذهب أستاذنا الدكتور
رميس منام الى أنه "أيا كانت قيمة معايير التنبؤ فانه من العسير التعويل عليها في تسوير
التدخل من جانب الدولة قبل أن تقع جريمة بالفعل فما دام لا تتوافر مادية حالة خطرة
تندر بوقوع الجريمة، ويسوغ معها تدخل الشرطة لا يمكن التعرض لإنسان ما على
أساس مجرد احتجاج بأن خصائصه النفسية أو ظروف حياته تنبئ باحتمال أن تقع منه
في المستقبل جريمة، فالتليم بذلك معناه تعريض الحريات الفردية لأجسام الأخطار،
ولذا يتعين حصر العمل بتلك المعايير في نطاق الأشخاص الذين وقعت منهم بالفعل
جريمة للنظر في مدى احتمال عودتهم، ويتكفل القانون ذاته بتحديد حالات الخطورة
المنذرة بالجريمة من جانب الأشخاص ولو لم تقع منهم جريمة بعد " مؤلف سيادته
"نظرية التجريم في القانون الجنائي"، ط ١٩٧٧، منشأة المعارف، ص ٢٦٤، إلا أننا نعقد
أن هذه الخشية لم يعد لها محل بعد أن حدد المشرع حالات التشدد و الاشتباه .

٣٧- الدكتور بينينو دي توليو "المقال السابق"، ص ٦ .

٣٨- انظر على سبيل المثال: الدكتور فاروق عبد السلام: "بعض المتغيرات النفسية و
الاجتماعية المرتبطة بالإدمان" رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٧٦
الدكتورة فادية يحيى أبو شهبة: " ظاهرة إدمان المخدرات " مجلة العلوم القانونية
والاقتصادية"، ١٤، ٣٤، يناير ١٩٩٢، ص ٢١٧ وما بعدها. الأستاذة عفاف محمد عبد
النعم: "العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى إدمان المخدرات وآثارها على
السلوك"، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٥٥، مجموعة
من باحثي مصلحة الأمن العام "أثر الإدمان على ارتكاب الجريمة"، ١٩٨٩ .

٣٩- انظر: تقارير الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية المصرية خلال العشرين
سنة المنقضية .

٤٠- انظر: تقارير لجنة الخدمات-مجلس الشورى - "الإدمان" ، عام ١٩٨٩، ص ١٣، مشار إليه لدى الدكتور فادية أبو شهيه: "البحث السابق" ، ص ٢١٨ .

٤١- انظر في هذه الاستراتيجية :الدكتور مصطفى سوف " نحو سياسة وقائية متكاملة في مواجهة مشكلات الإدمان في مصر " " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناية"، القاهرة، ١٩٨٨ .

٤٢- انظر: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية " البحث السابق" ص ١٠٧ و ما بعدها ، خاصة ص ١٤٣ .

٤٣- ولقد أثبتت أبحاث عديدة أن الكثير من المجرمين يلجأون الى المادة المخدرة كسي يصبحوا أكثر عدوانية وأكثر جسارة . راجع:

M. Pescor,: "Drug addiction",Encyclopedia of criminology , N.Y, The philosophical Library, 1949, p.192 .

٤٤- هذه الآثار اقتصفتها من الدراسة القيمة للدكتور فادية يحي أبو شهيه : "سابق الإشارة إليها، " ص ٣٩١ وما بعدها . وللمزيد من الاستفادة عن هذه الآثار راجع- فضلا عن المؤلفات العامة في علم الإجرام-الأبحاث والمقالات الآتية : الدكتور فاروق عبد السلام: "المرجع السابق" ، ص ٣١٠ وما بعدها، الأستاذة عفاف محمد عبد المنعم: "المرجع السابق" ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

مجموعة من باحثي مصلحة الأمن العام "البحث السابق"، ص ٦، وما بعدها .

A.M.Khalifa,: "The problem of narcotie drugs " Annales internationales de criminologie , 1964, 1 , p.108 et s.

ولنفس المؤلف أيضا: " socio-legal considerations of drugs abuse": A.1.C., 1972, p 363 et s. و هذا العدد مخصص لأعمال المؤتمر الدولي الثاني حول

الدمعنين .وراجع كذلك: Herbert Annpollinger and Richard Uiman: " Addescent Mariguana Abuse and their families" National Institute drug Abuse New York, 1987, No.40 , p17et s.

٤٥- راجع : الدكتور محمد فتحي عيد " ضحايا جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات و تعاطيها " من وثائق المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعى "

ضحايا الجريمة" الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢١-٢٤/٥/١٩٧٨ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص ٢٥٧.

٤٦-راجع: Franz Exner, "Criminologia" Milano, 1953, p.217 et s. وقد عرض إكستر نتائج بعض الأبحاث التي أجريت بشأن هذه العلاقة. مشار لكل ذلك لدى الدكتورين يسر أنور على و آمال عبد الرحيم عثمان "علم الإجرام وعلم العقاب"، ١٩٩٣، ص ٢٢٣.

٤٧، ٤٨- الدكتور محمد أبو العلا عقيدته "أصول علم الإجرام" ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦.

٤٩-راجع: Jacques Leauté "criminologie et Science pénitentiaire" themis, P.U.F., 1972, P.353 et s.

٥٠-ومن أمثلة هذه الجرائم قيام عصابات قُرب الكوكابين في الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة العنف ضد كل من تصورهم أعداء لها و ضد عائلاتهم ومستخدمهم وغيرهم من الأبرياء الذين تربطهم بهم صلة، وقد ارتكبت هذه العصابات مؤخرًا في ميامي ولوس أنجلوس ونيويورك عددا كبيرا من جرائم القتل قطعوا فيها الرؤوس وبتروا فيها الأطراف وكان بعض القتلى من الأطفال، وقد حدثت أكثر هذه الجرائم في وضح النهار أمام المارة في المتزهات العامة أو الطرق الرئيسية كما حدث البعض الآخر في النوادي الليلية على مرأى وسماع من روادها. وفي مصر سقط شهداء في حرب المخدرات (١٣) ضابطا و جنديا في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٧٨. وفي إيران (٨٤) ضابطا وجنديا قتلهم عصابات التهريب في النصف الأول من عام ١٩٨٤ ومثلت بجثثهم أبشع تمثيل. راجع: الدكتور محمد فتحي عيد: "التقرير السابق" ص ٢٤١ وما بعدها.

٥١-راجع: J.Pinatel, "op.cit.", p. 139 et s.

٥٢-راجع: اللواء محمود السباعي: "المرجع السابق"، ص ١٠٣٩، ج ٢

٥٣-المرجع السابق: ص ١٠٤٤، ١٠٤٥.

٥٤-راجع الأستاذ أ.و. ويلسون "منع الجريمة - المجرم الحدث.. مكافحة الرذيلة" مجلة الأمن العام، العدد الثامن، يناير ١٩٦٠، ص ١١٥ وما بعدها، خاصة ص ١٤٥

وانظر دراسة إحصائية تبين الدور المشرق لأجهزة مكافحة الجريمة في ضبط المخدرات .
الدكتورة فادية أبو شهبه " البحث السابق " ص ٢٧٧ وما بعدها . وعن دور الدولة
بصفة عامة في علاج المتعاطين ، راجع: اللواء الدكتور محمد فتحى عيد " مسئولية الدولة
عن علاج متعاطي المخدرات " تقرير مقدم للندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة
المنعقدة بأكاديمية الشرطة في الفترة ٢٢-٢٥ يناير ١٩٨٩ .

٥٥- هناك أجهزة أخرى غير شرطية مثل سلاح الحدود ، ومصلحة الجمارك ، والإدارة
العامة للصيديات و تفتيش وزارة الزراعة، وعلى من أراد التعرف على دورها
الرجوع الى : اللواء محمود السباعى : " المرجع السابق " ج ٢، ص ١٠٤٥ وما بعدها .
٥٦- راجع عن هذه الأجهزة بتفصيل أوسع: اللواء محمود السباعى : " المرجع
و الموضوع السابقان " وكذلك الدكتور زكى محمد النجار و آخرون : " دراسة حول دور
الشرطة في معاملة ضحايا الجريمة " تقرير مقدم الى مؤتمر الجمعية المصرية للدفاع
الاجتماعى الثامن " ضحايا الجريمة " سابق التوبه عنه ، وثائق المؤتمر ص ١٢٨ وما
بعدها .

٥٧- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ .

٥٨- نصت المادة الأولى من القرار المذكور بعبارة -على أن " يشكل المجلس القومي
لمكافحة و علاج الإدمان برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من : وزير التأمينات
الاجتماعية و الشئون الاجتماعية -وزير القوى العاملة والتدريب -وزير العدل -وزير
الإعلام -وزير الحكم المحلى- وزير الأوقاف-وزير الثقافة -وزير التعليم العالى-وزير
الصحة-وزير الداخلية-رئيس المجلس الأعلى للشباب و الرياضة-مدير المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجناحية-ويكون للمجلس مقرريتهلى المجلس اختياره من بين
أعضائه . وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من الخبراء و المختصين
في مجال مكافحة المخدرات وعلاج الإدمان من بين ذوى الخبرة و أساتذة الجامعات
ومراكز البحوث وغيرهم دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرار .

٥٩- انظر : الدكتور مصطفى سويف : " البحث السابق " ص ١٦ ، ولقد أورد نص قرار
رئيس الجمهورية كاملا ص ٢٨-٣٠ .

٦٠- انظر: الدكتور شريف بسويوني: "إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوقيف العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استخدام السلطة" تقرير مقدم للندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة المنعقدة بأكاديمية الشرطة المصرية في الفترة ٢٢-٢٥ يناير ١٩٨٥. ص ٢ ... كما يراجع كتاب سيادته التالي الذي حوى جميع الوثائق الدولية الخاصة بحقوق ضحايا الجريمة:

"Cherif Basiouni : International protection of victims",
ed . Eres France , 1988

مذكور لدى الدكتور مصطفى العوجي " حقوق الانسان في الدعوى الجزائية " مؤسسة نوفل بلبنان ، ١٩٨٩، ص٢٢٣.

٦١- ورحبنا هنا أن نوضح مبدياً أن الشكوى هي الإجراء الذي يصدر من المجني عليه فحسب- معلنا به السلطات أن ثمة جريمة حاقت به ، وذلك في إطار الجرائم المعلقة حق الدولة في العقاب عليها على شكوى المجني عليه . و البلاغ هو الإجراء الصادر من المجني عليه أو غيره في غير الجرائم سالفة الذكر ويكون مقصودة إعلام السلطات بأمر الجريمة .

٦٢- هذه الأسباب مسئلة من عديد من الدراسات التي بينت أسباب عدم تبليغ المجني عليه عن الجرائم التي راح ضحية لها ، نذكر منها : أستاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور: "علم الإجرام" دروس ألفت على طلبة دبلوم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٦٣-١٩٦٤ ص٤٥، الدكتور مصطفى العوجي " دروس في العلم الجنائي " مؤسسة نوفل بلبنان ، ١٩٨٧، ج١، ص١٥٧ وما بعدها . الدكتور أحمد عوض بلال "الإجراءات الجنائية المقارنة و النظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية" دار النهضة العربية ، ١٩٩٠، ص١٣ وما بعدها . الدكتور عباس أبو شامة " الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، ١٩٨٧، ص١١٠. المستشار سمير ناجي: " ضحايا الجريمة المطموسة الإحصاء " الندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة ، أكاديمية الشرطة ، ص٤ وما بعدها . والدكتور صلاح عبد المتعال: "حجم الجريمة بين الإحصاءات الرسمية و غير الرسمية"مجلة الجنائية القومية ، مجلد ٢١، ع٣، يوليو ونوفمبر، ١٩٧٨، ص١٣٣ وما بعدها. والدكتور جميل عبد الباقي

الصغير: "القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة - الكتاب الأول - الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي" دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. والتقارير المنشورة في العدد السادس من المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، ١٩٧٧، ص ٧٩ وما بعدها. ومن الفقه الغربي راجع:

E.A. Zieagenhagen: "Victims, crime and Social control", Praeger Special studies, Praeger publishers, U.S.A., 1977, p.74 ets. M.J. Hindelang and M. Gattfredson: "The Victim's decision not to invoke The criminal justice process" in W.F. MC. Donald Editor: Criminal justice and The Victim Sage Publications, Inc., Beverly Hills, California, 1976, p.57 ets s. A. Emerson Smith and Dal. Maness: "The decisions to call the police: reactions to burglary" 1 bid, p. 79 et s.

٦٣- راجع: الدكتور محمود مصطفى: "شرح قانون الإجراءات الجنائية" ط ١٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٢١٢، الدكتور قلدي عبد الفتاح الشهاوي: "أعمال الشرطة ومستوليتها إداريا وجنائيا" منشأة المعارف، ١٩٦٩، ص ١٣٤. إلا أن ذلك قد يعرض المبلغ أو الشاكي للمساءلة الجنائية عن قمة البلاغ الكاذب أو إزعاج السلطات - ٣٠٥ م، ١٣٥ م. ع. م. - وفقا لتوافر أركان أي منهما .

٦٤- نقض ١٩٦٦/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض، ص ١٧، رقم ٢، ص ٥.

٦٥- وقد جرى العمل على ألا يبلغ مأمور الضبط تلك الشكاوى و البلاغات مباشرة، إلا في الجنايات و الجنح الهامة، أما باقي الجرائم فيرسل انخصر بعد تمامه إلى النيابة العامة في مدة معقولة. راجع: الدكتور رمسيس منام "الإجراءات الجنائية" ص ٢٧، هامش ٤، الدكتور حسن صادق المرصفاوي: "المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية" منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٩، رقم ١١٦، ص ٢٦٢، الدكتور محمد محي الدين عوض: "القانون الجنائي إجراءاته" دار النهضة العربية، ١٩٨١، رقم ٢٦٣ ص ٢٥٨ ٦٦- راجع: الدكتور قلدي الشهاوي "المرجع السابق" ص ١٣٥، ونقض ١٩٦٧/٢/٢٨، مجموعة أحكام النقض، ص ١٨، رقم ٣٥٢، ص ١١٩٦، وقد أورد مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦٧ عقوبة لمن يخالف هذا الواجب، (م ٢٩٣).

٦٧- راجع في ذلك: ماتي جوتسن: "السياسة المتغيرة لمعاملة ضحايا الجريمة والتطورات الأخرى في أوروبا" تقرير مقدم إلى ندوة ضحايا الجريمة بأكاديمية الشرطة ص١٣. وراجع كذلك: اللواء الدكتور سعود محمد موسى "الشرطة والمجني عليه والحدث الإجرامي - حقوق ضحايا الجريمة" مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، مجلد ٣ ع مارس ١٩٩٥، ص٢٤٦.

٦٨- راجع: الدكتور مصطفى العوجي "حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية"، المرجع السابق، ص٢٢٩

٦٩- راجع: اللواء الدكتور سعود محمد موسى "المقال السابق"، ص٢٤٦

٧٠- راجع في أهمية هذا التدريب: توصية رقم ١٦ من إعلان الأمم المتحدة بشأن توفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة ، وتوصية رقم ٧ من إعلان القاهرة بشأن ضحايا الجريمة، وتوصية أولاً (٢) من توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي والخاص بحقوق المجني عليه، والتوصيتين رقمي ٢٦، ٢٧ المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي، ١٩٨٧، الخاص بضحايا الجريمة .

٧١- راجع: الدكتور العوجي "دروس في العلم الجنائي" ج ٢، ص ١٥٩.

٧٢- فإذا كان الظاهر بشكل لا لبس فيه أن الأمر لا علاقة له بالجريمة، كمن يطالب آخر بدين و يدعى مدنيا في الشكوى التي يقدمها لعضو الضبط القضائي ضد المدين، فانه لا معنى لقبول البلاغ و تبعاً لذلك تعطيل وقت عضو الضبط القضائي في فحص وقبول الادعاء المدني، لا سيما وأن الشكوى سوف تنتهي على أي حال بإصدار أمر بحفظ الأوراق، لأن المطالبة بالدين لا توصف من قريب أو من بعد بأنها جريمة. راجع: الدكتور حسن المرصفاوى: "المرصفاوى في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية"، رقمي ١٣٠، ١٣١، ص٢٦٩، ٢٧٠.

٧٣- راجع: نقض ١٩٨١/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض، ص ٣١، رقم ١٤٧، ص ٧٦٣.

٧٤- جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعليقاً على المادة ١٢٧. ج في ١٩٤٩/١/٢٧ " وقد استبدلت عبارة الشكوى بعبارة البلاغ لأن البلاغ في الاصطلاح

الفقهي يكون قاصرا على وقوع الجريمة ، أما الشكوى فتضمن الادعاء بحق مدني "مذكور لدى الدكتور المصفاوي " ، المرجع السابق، ص ٢٦٩، حاشية رقم ٢ .

٧٥- راجع: الدكتور حسن المصفاوي: " المرجع السابق " ص ٢٧١ .

٧٦- راجع: الأستاذ أحمد عثمان حزاوي : " موسوعة التعليقات على قانون الإجراءات الجنائية " دار النشر للجماعات المصرية، ١٩٥٣، ص ٢١٥ .

٧٧- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: " دروس في العلم الجنائي " ، ج ٢ ، ص ٤٩٨ وما بعدها .

٧٨- راجع: اللواء الدكتور سعود محمد موسى " حقوق ضحايا الجريمة " "المقال السابق" ص ٢٩٢ .

٧٩- راجع: الرائد هشام مصطفى شعب: " دور الشرطة والقانون في حماية المجني عليه " بحث مقدم لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، دبلوم العلوم الجنائية، أبريل ١٩٩٤، ص ٧٥ . وراجع كذلك: البند رقم ٦/د من إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة ، والذي تمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ميلانو في ٨/٢٦ إلى ٦/٩/١٩٨٥، والذي صودق عليه في الأمم المتحدة في ١١/١٢/١٩٨٥ .

٨٠- راجع: "Genevieve Cassan" : , La victime et les Infraction Contre Moeurs" These, Nice, 1984, p.321.

٨١- راجع: الدكتور محمد إبراهيم زيد : "العدالة الجنائية في مجتمع متغير"، دراسة ميدانية استطلاعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج ٢، ع ٣، ١٩٨٦، ص ١٧ .

٨٢- راجع : "P. Coupet" : , L'image de la Victime dans La Police " , Annales de la Faculte` de Droit de Toulous e, 1974, p.212.:

٨٣- راجع: Prter B.Ains Warth and Ken Peas "Police Work" London 1983, p.167.

وراجع بصفة عامة في جريمة زنا المحارم و زيادتها الرهبة في المجتمعات الغربية ، حيث يؤكد أحد الأبحاث أن واحدة من أربع بنات سوف تقع ضحية لزنا المحارم قبل بلوغها سن الثامنة عشر ، راجع :

Inagene L. Mayer : "Differential power and The Family dynamics of Father - daughter incest " , 5. Inter. Symposium on Victimology, Zagreb, August 1985, p.1., p. 15 et s.

وفي دراسة عن ضحايا الاغتصاب في مصر اشتملت على عينة مكونة من ٧٠٤ حالة اغتصاب وهناك عرض وقعت في الفترة من بداية ١٩٧٩ إلى نهاية ١٩٨١ تبين أن ٤٩ حالة منها قد ارتكبت على محارم ، وأن ١٩ حالة من بينها كان الجاني فيها أباً للضحية ، أي بنسبة ٣٨,٧٨ ٪ . راجع :

Mohammed Shaalan, Ahmed Shawki EL- Akabaoui and Sayed EL-Kott : " Rape victimology in Egypt " Victimology Vol . 8-1983-No 1,2,p.282 ets .

٨٤- عميد دكتور نبيل عبد المنعم جاد " أسس التحقيق و البحث الجنائي العملي " أكاديمية الشرطة، ١٩٩٥، ص ١٦٥ .

٨٥- لواء دكتور سعود محمد موسى " البحث السابق " ، ص ٢٤٧ .

F. Carrington ,: "Richmond Law Review", vol. 11, -٨٦

No. 3, 1979,p. 447 et s

٨٧- راجع: Genevieve Cassan., op. 326 و الدكتور سعود محمد موسى، " البحث السابق " ، ص ٢٥٤ ، هامش ١٧ .

٨٨- راجع: الدكتور سعود محمد موسى، " البحث السابق " ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

٨٩- بحثها السابق الإشارة إليه ، ص ١٠ .

٩٠- نقض ١٥/٤ / ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض، س ١٥ رقم ٩٨، ص ٤٩٣ ،

١٩٧٦/١/٢٥، ص ٢٧، رقم ٢٠، ص ٩٤، ١٩٧٨/٢/٦، س ٢٩، رقم ٢٥، ص ١٣٦، ٢/٤ /

١٩٧٩، س ٣٠، رقم ٩٠، ص ٤٢٦، ويلاحظ أن النظام الانجلوأمريكي لا يعتد بالشهادة

النقلية عن الغير كقاعدة عامة، لكنه أدخل عليها العديد من الاستثناءات. والذي يفهم

من تعدد وتنوع الاستثناءات أن القاعدة غدت هي الاستثناء. راجع في ذلك:

Iller and Goodwin : "criminalLitigation" Butterworths, London,: 1985., p.135 et s. **H.J. Vetter and C.E. Simonsen**,: " Criminal Justice in America", W.B. Saunders Company Philadelphia,U.S.A, 1976,P.208-209.

٩١-راجع في أهمية الشهادة: R.Merle et A. Vitu "Traité de droit criminel" T.2,procédure pénale 4éd . cujas, Paris 1989, No.137,p.175 R.L Jack -son, "Research Methods in Criminology and Criminal Justice ", Prentice Hall,Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A, 1981,p. 33 et s. Dom-nald O. Schuitz, : "Criminal Investigation Techniques", Houston,1978,p.20.

وراجع في ذلك: الدكتور أحمد فتحي سرور: "الوميط في قانون الإجراءات الجنائية" ط٧ ، نقابة المحامين ، ١٩٩٦ ص ٤٩٨ وما بعدها . الدكتور محمود نجيب حسني: "شرح قانون الإجراءات الجنائية" دار النهضة العربية ، ص ٤٨٢ ، الدكتور محمود مصطفى، المرجع السابق، رقم ٤٤٤ ، الدكتور حسن المرصاوي: "المرصاوي في المحقق الجنائي" ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ١٥٩ وما بعدها. الدكتورة فوزية عبد الستار "المرجع السابق" ص ٣٤٧ ، الدكتور إبراهيم إبراهيم الغماز: "الشهادة كدليل إثبات في المواد الجنائية" علم الكتب ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٩ وما بعدها .

الدكتور شهاد هابيل البرشاوي: " لشهادة الزور من الناحيتين القانونية و العملية " ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨٩ ، ص ٧ وما بعدها . والدكتور جميل عبد الباقي الصغير: " أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة (أجهزة الرادار - الحاسبات الآلية - البصمة الوراثية) دراسة مقارنة " دار النهضة العربية، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ وما بعدها .

٩٢- للمزيد عن أسباب الإحجام عن الشهادة راجع: الدكتور حسن صادق المرصاوي : "المرصاوي في المحقق الجنائي" ، ص ١٢٦ وما بعدها. الدكتور أحمد عوض بلال "المرجع السابق" ، ص ٣٧٢. الدكتور إبراهيم الغماز " المرجع السابق " ، ص ١٨ وما بعدها . الدكتور شهاد البرشاوي " المرجع السابق " ، ص ١٢٣ وما بعدها. الأستاذ كمال سراج الدين "القواعد العامة للمحقق الجنائي وتطبيقها في المملكة العربية السعودية " الرياض، ١٣٩٨ هجرية، ص ٩١ وما بعدها. الدكتور نيسل عبد المنعم جاد: "المرجع السابق" ، ص ١٤٤. العقيد صلاح مجاهد: " البحث السابق" ، ص ٣٧٩ وما بعدها. الأستاذ إبراهيم غازي: " مآل الشهود " مجلة الأمن العام، ع ٢ يوليو ١٩٥٨ ، ص ٦٧ وما بعدها. وراجع كذلك:

Merle et Vitu,:"op.cit.,141 Pradel":,la Phase décisive du Procès Pénal en droit comparé, "Rapport general, Revue international de droit Pénal, 1986" p.14 et s. Domnald O.Schuitz,,: op.Cit, p. 29.

٩٣- نلمس هذا الإهمال من قبل الشرطة بالنسبة لحماية الشهود فيما حدث للشاهد الوحيد في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي - عندما كان رئيسا لمجلس الوزراء - والذي كان المفروض أن يحاط بسياج من الحماية ، إلا أنه لم يحدث وقتل الشاهد ، راجع الرائد هشام مصطفى شبيب: "البحث السابق" ، ص ٧٦ .

٩٤ - الدكتور شهاد هايل الرشواوي: "المرجع السابق" ، ص ٥٣١ .

٩٥- راجع: العقيد صلاح مجاهد: "الدور القضائي للشرطة في منع الجريمة" من أعمال الحلقة العربية الأولى لمكافحة الجريمة، القاهرة ، ٢-١/٥/١٩٦١ ، ص ٣٨٠، منشورات مركز البحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .

٩٦ - مؤلف سيادته " المرصفاوي في اخقق الجنائي " المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

٩٧- الأستاذ محمد شوكت التوي: " اغامة فن رفيع "مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩، ص ٢٩٠ وما بعدها .

٩٨- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" ص ١٩١ ، الدكتور شهاد الرشواوي: "المرجع السابق" ص ٥٢٤، الأستاذ محمد شوكت التوي: "المرجع السابق" ص ٢٩٠ .

٩٩- الدكتور نبيل عبد النعم جاد: "المرجع السابق" ، ص ١٥٦ وما بعدها .

F.Gorphe" : ,L' appréciation des preuves ١٠٠ - راجع: **en Justice ",Essai d'une méthode technique, Paris, D. 1947,p.408 ets. R.A.Paillard,,: " Le Te-moignage en Justice , étude psychologique et judiciaire", Thèse Genève, imprimerie du teatre, 1962,p.128. F. Inbou and J. Reid,,: "Criminal Iterrogation and Confessions", Baltimore , U.S.A., 1962,p.13.**

والدكتور حسن المرصفاوي: " اغقق الجنائي " ص ٢٠٢ ، والدكتور إبراهيم الغماز: "الرسالة السابقة " ص ١٩٨ ، والدكتور شهاد الرشواوي: "الرسالة السابقة "

ص ٢٨٠، الأستاذ محمود صالح العادلي : "استجواب الشهود في المسائل الجنائية بين الاعتبار الإنسانية ومقتضيات العدالة " الخمامة ع ٩، ١٠، ١٩٨٦، ص ٥٣ .

١٠١- بل إن شخصين متماثلين في كل الأحوال و الظروف قد يشاهدان حادثة واحدة، وفي نفس اللحظة، و مع ذلك تأتي شهادة كل منهما مختلفة عن الآخر، وذلك أن كل منهما قد ركز على ناحية دون الأخرى. ولقد أجرى أحد الأساتذة باسكتلنديارد تطبيقاً عملياً على طلبته أسفر عن نتائج مذهلة - أزعجت الأوساط القانونية والقضائية هناك - فقد عرض الأستاذ على طلبته فيلماً يصور حادثاً جنائياً، وطلب من كل طالب أن يتقدم بشهادته عن الحادث - مع الوضع في الاعتبار أن الطلبة كانوا على استعداد للامتحان والشهادة، وأن العرض قد تم بطريقة التصوير البطيء - فإن شهادة كل منهم جاءت مختلفة عن الآخر في كثير من التفاصيل والأساسيات، حيث ركز كل واحد منهم على ناحية دون الأخرى. وبعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة، طلب الأستاذ من تلاميذه إعادة الشهادة، فجاءت النتائج أكثر إزعاجاً، إذ اختلفت شهادة الطالب نفسه عن الشهادة التي أدلى بها البارحة. راجع: الدكتور نبيل عبد المنعم جاد : "المرجع السابق " ص ١٥٠ وما بعدها. وانظر أمثلة أخرى: لدى الدكتور أحمد السيد الشريف: "سيكولوجية الشهود" مجلة الأمن العام، ع ١٩، ١٩٦٢، ص ٢١ وما بعدها. والأستاذ إبراهيم غازي: "سؤال الشهود" المقال السابق، ص ٦٧ وما بعدها. والحقبة أن هذا الأمر يدعونا لتكرار الدعوة بسرعة سماع الشهادة لأن " الشهادة الفورية تختلف عن الشهادة المتأخرة، كما أن ذاكرة الإنسان تتحدث بعض التغيرات فيما شاهده الإنسان بعد مرور فترة من الوقت " . انظر: الدكتور عبد الوهاب العشماوي "شهادة الشهود دليل محفوف بالمخاطر " . مجلة الأمن العام ع ١١٠، ١٩٨٥، ص ٥ .

١٠٢- عن أسباب الخطأ في الشهادة راجع : الدكتور حسن المرفاوي : "اشقق الجنائي"، ص ١٥٢ وما بعدها. والدكتور سعد المغربي "علم النفس الجنائي"، دار الجيل للطباعة، ص ١٩٠ وما بعدها.

١٠٣- لمزيد من التفاصيل عن مسرح الجريمة وأهميته وواجبات رجل الشرطة فيه راجع بصفة عامة المراجع الآتية، والتي أخذنا دراستنا منها بتصريف : الدكتور محمد محمد عنب "معاينة مسرح الجريمة" رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة، ١٩٨٨ . الدكتور قدرى عبد الفتاح الشهاوى : "أدلة مسرح الجريمة" منشأة المعارف بالإسكندرية. العميد قادي عبد الرحيم الحشيش "المعاينة الفنية لمسرح الجريمة و التفتيش" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٠، ٥١٤١٠ م . العميد السيد المهدي : "مسرح الجريمة و دلالاته في تحديد شخصية الجاني" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٩٩٣، ٥١٤١٤ م . اللواء محمود وجدي سليم : "مسرح الجريمة" كلية الشرطة، ١٩٩٧. العقيد حسن فتح الباب : "أساليب البحث الجنائي في مكان الجريمة" مقال عرض فيه لكتاب بذات العنوان تأليف آرن سفنون وأوتويندل ، ترجمة العميد كمال الحديدي و مراجعة اللواء شفيق عصمت ، مجلة الأمن العام، ع ٥٥، ١٩٧١، ص ١٤٧ وما بعدها . العقيد علي وهبه : "مسرح الجريمة" مجلة الأمن العام ع ٥٧، ١٩٧٢، ص ١٤٦ وما بعدها . الرائد نيه عبد السلام : "مسرح الجريمة مرآة تظهر وجه الجاني" مجلة الأمن العام، ع ٧٠، ١٩٧٥، ص ٤١ وما بعدها .

١٠٤- لم نشأ أن نتوسع في دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة ، لأنه من الأمور الفنية البحتة الخاصة برجال الشرطة، كما أنه من الأمور المطروقة في الأسفار الشرطة بتفصيل واف ، ولمن أراد الاستزادة عن الأمور المتعلقة بمسرح الجريمة الرجوع إلى المؤلفات الشرطة والتي أشرنا إلى جانب منها فيما سبق ، والتي أخذنا منها ما كتبناه بالمتن بتصريف .

١٠٥- وانظر أيضا : م ٤٤ أردني ، المواد ١١-١٥ تونسي، ٤٤ سوري ، ٤٩، ٤٨، ٣٣ لبناني، ١٢، ١٧، ١٨ جزائري، ١٤-١٦ ليبي ، ٢١-٢٣ مغربي، ١٤، ١٧ فرنسي .

١٠٦- راجع تفصيلا في شرح جمع الاستدلالات- فضلا عن المؤلفات العامة في فقه الإجراءات الجنائية: الدكتور محمد عوده دياب الجبور : "الرسالة السابقة" ص ١٠٤ وما بعدها . الدكتور محمد علي السالم آل عياد الخلي : "ضمانات الحرية الشخصية" الرسالة السابقة " ص ٢٢ وما بعدها ، وله أيضا "اختصاص رجال الضبط القضائي"

ص ١٣٥ وما بعدها . الدكتور إبراهيم حامد مرسى طنطاوي: "الرسالة السابقة " ص ١٨٧ وما بعدها . والأستاذ عبد الله علي سعيد بن ساحو: " سلطات مأموري الضبط القضائي في التشريعين المصري والإماراتي " رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٦ وما بعدها .

١٠٧- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية " البحث السابق ، ص ١٤٣ .

١٠٨- راجع : العقيد صلاح مجاهد "التقرير السابق " ، ص ٣٧٣ وما بعدها .

١٠٩- راجع تفصيلا: الدكتور إبراهيم حامد مرسى: "المرجع السابق " ، ص ١٨٧ وما بعدها ، العقيد صلاح مجاهد "البحث السابق " .

١١٠ راجع: F.Helie : "Traité de instruction criminelle", Paris, 2ème ed., 1866, t. No.1120, p.7.

١١١- راجع: ماني جوتسن: " البحث السابق " ، ص ١١ .

١١٢- راجع تفصيلا: الدكتور عباس أبو شامة : "الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة "المرجع السابق " ، ص ٥٣ .

١١٣- رغم أنما قد ترجع إلى أجهزة العدالة الجنائية الأخرى ، و يشكو من ذلك رجال الشرطة أنفسهم بقولهم " نقبض على الجناة و يطلق سراحهم الآخرون " انظر :

United Nations Justice processes and perspectives in a changing world ,U.N. congress on prevention of crime, The treatment of offenders, Milano, 1985, A/conf/121/5, p.9.

مذكور لدى الدكتور محمد إبراهيم زيد : "البحث السابق " ، ص ٢١ .

١١٤- راجع عيوب نظام الإفراج المؤقت: لواء محمود السباعي : "أداة الشرطة في الدولة الحديثة " ١٩٦٣ ، ص ٨٧١ .

١١٥- راجع: العقيد صلاح مجاهد: " البحث السابق " ، ص ٣٨٣ .

١١٦- راجع: الدكتور أحمد محمد خليفة: " مقدمة في دراسة اللوك الإجرامي " ، ص ١٩٠ .

١١٧- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: " دروس في العلم الجنائي " الجزء الثاني، ص ٣٠٠ وما بعدها .

١١٨- راجع: العبد محمود الساعي: "الدور الاجتماعي للشرطة في منع الجريمة " من أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، سابق الإشارة إليها ، ص ٣٥١ . وراجع كذلك المقدم كمال المشنب: "إرشاد الهيئات والأفراد لوسائل حماية ممتلكاتهم " مجلة الأمن العام، ع ٢٢، يوليو ١٩٦٣، ص ١٤٥ وما بعدها .

١١٩- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق " ، ص ٣٠٠ وما بعدها .
١٢٠- راجع في إعلان الأمم المتحدة المشار إليه: الدكتور شريف بسيوني: "التقرير المشار إليه سابقا " . الدكتور علوي مجد علي "التقرير السابق " . الأستاذ محمد عبد العزيز: "حقوق الإنسان ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في العدالة الجنائية" مجموعة حقوق الإنسان، ج ٢، ص ٢٥٧ .

١٢١- راجع في إعلان القاهرة المشار إليه ، ولاتق الندوة الدولية المشار إليها في الهامش السابق ، وراجع كذلك اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين: "دور الشرطة في حماية حقوق الجنائي عليه" الندوة الأولى للجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة ، ص ٥٨ وما بعدها .

١٢٢- راجع أكثر تفصيلا: ماتي جونسن: " البحث السابق " ص ٥ وما بعدها . وكذلك: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة : " البحث السابق " ، ص ١٤٤ .

١٢٣- راجع في ذلك الدراسات المنشورة في:

Rechmond law review , vol. 11, No.3, 1977, p.447 ets.

J. Shapland, J.Wilmore and P. Duff: "Victims in the criminal Justice system " Gower , 1985. مذكور لدى ماتي جونسن

J. Shapland and D. Cohen : "Facilities for victims : the role of the po-lice and courts" criminal law review, 1987, p. 28 et s.

١٢٤- راجع: الدكتور فديري عبد الفتاح الشهاوي: "جرائم السلطة الشرطة "

مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧، ص ٧٧ وما بعدها . وراجع كذلك: الدكتور محمد زكي النجار: "دور أجهزة الدولة في حماية الجنائي عليه" تقرير مقدم للندوة الدولية لضحايا

الجريمة بأكاديمية الشرطة، ص ١٢ ويلاحظ أن كليهما يدخل الشرط المفترض في الركن المادي للجريمة. وهو أمر محل نظر لدينا بحسبان أن ركن الشيء غير المشروع يكون كذلك غير المشروع وليس هذا حال الشرط المفترض، كما أن الشرط المفترض سابق على قيام الجريمة ذاتها، فكيف يغدو بعد ذلك ركنا فيها ؟

١٢٥- من هذا الاتجاه نذكر:

R. Badinter, "le droit ou respect de la vie privée", J.C.P., 1968, No. 213, p.12 D. Madgwiko and T. smythe, "The invasion of privoeoy" Oxford, 1974, p.2 L. Martin, "Le Secret de la vie privee" R.Trimestrielle de droit civil, 1959, p. 230 .

والدكتور رمسيس بنّام: " نطاق الحق في الحياة الخاصة " بحث مقدم لمؤتمر الحق في الحياة الخاصة المنعقد بحقوق الإسكندرية، ٤-٦/٦/١٩٧٧، ص ٧٩ .

١٢٦- من هذا الاتجاه : M. Winfield "Trots" 7 d. ed., 1963 p.720 W. Prasser "Law of trots" 2 d. ed., 1965, p.637.

وكذلك: الدكتور حسام الدين الأهواني "الحق في الحياة الخاصة "، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٤٩، وله أيضا "حماية الحرية الشخصية في روابط القانون الخلفى " مجلة العلوم القانونية والاقتصادية "، ع ١٤، ص ٣٣، يناير ١٩٩١، ص ٧٠ وما بعدها .

١٢٧- راجع في ذلك: أستاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور: "الحق في الحياة الخاصة "، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٥٤، ١٩٨٤، ص ٤٢ ويقول سيادته في ص ٥١ أن الحق في الحياة الخاصة إن هو إلا : الحق في انتهاج سلوك ذاتي وشخصي، أمنا من تدخل السلطة أو الغير لمعرفة أسرار هذا السلوك " .

وكذلك: الدكتور مجدي عز الدين يوسف: "حرمة الحياة الخاصة بين الحماية الدولية والشريعة الإسلامية" المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج ١٠، ع ١٩٤، محرم ١٤٠٦، ص ٤٣ وما بعدها .

١٢٨- راجع في أهمية الحق في الحياة الخاصة: الدكتور نعيم عطية: "البحث السابق"، ص ٨٤، ٨٥، والدكتور ممدوح خليل بحر: " حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي - دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية ١٩٨٣ ص ٩ وما بعدها .

١٢٩- راجع: الدكتور أسامة عبد الله قايد: "الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات" دار النهضة العربية، ٢٢، ١٩٨٩، ص ٢١، الدكتور محمدي عز الدين يوسف: "البحث السابق"، ص ٤٤، ٤٥.

١٣٠- فهناك بعض الحالات التي تبدو فيها الجريمة التي أضفاها القانون على الحياة الخاصة منحسرة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، عندما يتعلق الأمر بحق التاريخ وكمما يصبح الإنسان في ذمته. فبالنسبة لهؤلاء يتخفف الحق في الصورة -وهو يدخل في نطاق حرمة الحياة الخاصة- وإن كان لا يصل إلى درجة الإباحة المطلقة، إلا أنه مثل بقية الحقوق لا يمكن إضفاء صفة الإطلاق عليه، ومن ثم فإن الحماية القانونية لا تمتد إلى الحق في الصورة برمته، بل تمتد لحجب إلى بعض النواحي التي يبدو الاعتداء فيها على الحق في الصورة على قدر من الجسامه، قدر المشرع أن ثمة مصلحة اجتماعية تستوجب التدخل بفرض عقوبة على المعتدي لتجاوزه النطاق المسموح به، والذي يتعارض مع ما يجب أن تكون عليه الكرامة الإنسانية. راجع: الدكتور محمدي عز الدين يوسف: "البحث السابق" ص ٤٦، ٤٧.

١٣١- راجع: أستاذنا الدكتور حام الدين الأهواني: "حماية الحرية الشخصية" البحث السابق، ص ٧١.

١٣٢- فبعض القوانين لا تحمي الحياة الخاصة إلا ضد الاعتداء عليها بهدف الدعاية التجارية، انظر المواد (٥١، ٥٠) من قانون الحقوق المدنية بولاية نيويورك. وتعتبر الآن أغلب الولايات المتحدة الأمريكية بالحق في الخصوصية باعتباره حقاً مستقلاً وليس مجرد اعتداء على حق الملكية. راجع: الدكتور حامد الأهواني: "حماية الحرية الشخصية.. " ص ٧٢، هامش ٨٧.

١٣٣- عن واجب الشرطة في كتمان الأسرار الخاصة بالأفراد راجع بالتفصيل: الدكتور غنام محمد غنام: "الحماية الجنائية لأسرار الأفراد لدى الموظف العام" دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

١٣٤- عن أهمية سرية التحقيق الابتدائي راجع: الدكتور محمود مصطفى "سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع" مجلة القانون والاقتصاد، ١٤، ص ١٧، مارس

١٩٤٧ - الدكتور محمد حسن الجازوي "دراسات في العلوم الجنائية" خاصة التزام
الخاص بسرية التحقيق الابتدائي في القانون الليبي والقانون الفرنسي، جامعة قار يونس،
١٩٩٢، ص ٦١ وما بعدها- الدكتور شريف كامل "سرية التحقيق الابتدائي" دار
النهضة العربية، ١٩٩٦. والدكتور عويس جمعة أحمد دياب : "الحماية الجنائية لسرية
التحقيق الابتدائي" رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ .

**MOHAMED-Hassan EL Gazwi ,:"Le secret de l'instruction
en droit français et en droit Libyen" Thèse, F. dr. Sc. Ec.pol.,
Universite de Benançon, 1977 p.43 et s.**

**A.Danisman' :le secret des procedures repressives et la Liberte
de la presse"Thèse , Paris , 1966 S. Rominicanu':le secret de
l'instruction 'Thèse, paris, 1973.**

١٣٥- أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "البحث السابق" ص ١٤٤، ١٤٥ .
وقريب من ذلك ما يراه المستشار سمير ناجي من عدم ذكر اسم المجني عليه خلال
الإجراءات الجنائية . "ضحايا الجرائم المطموسة الإحصاء" التقرير السابق، ١٩٨٩ .
وراجع توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، ١٩٨٩، منشورات
الجمعية .

١٣٦- الدكتور سعود محمد موسى : "البحث السابق" ، ص ٢٤٥ .
١٣٧- بل إن بعض الناس كما يقول الدكتور الاهواني يجدون في ذلك وسيلة فعالة
للدعاية وخاصة إذا ما كان عملهم يحتاج للدعاية مثل رجال المسرح والسينما، فهم
يبحثون عن الدعاية أكثر مما تبحث عنهم الصحافة. بحث سيادته " حماية الحرية
الشخصية "... سابق الإشارة إليه ، ص ٧٣ .

١٣٨- وهذا ما حرصت على تكريسه جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .
١٣٩- وهم أشخاص ذوي مراكز اجتماعية متميزة و يساعدهم مركزهم الوظيفي على
إخفاء جرائمهم التي تعتمد على الدهاء والتحايل لا على القوة العضلية .

١٤٠- راجع في ذلك: الدكتور عبد المنعم محمد بسفر: "رجل الشرطة والمواطن
والاغتراب" مجلة الفكر الشرطي مج ٤، ع ٤ مارس ١٩٩٦، ص ١١٦ وما بعدها .

وكذلك: اللواء محمد علي العطار "الرأي العام وأثره في علاقة الشرطة بالمجتمع" نفس العدد، ص ١٤٧ وما بعدها .

١٤١- راجع في عدم شرعية هذه الممارسات: الدكتور عمر الفاروق الحسني: "تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف" دار النهضة العربية، ١٩٨٦ ، والدكتور قلري عبد الفتاح الشهاوي: " جرائم السلطة الشرطة" ص ١٨ وما بعدها، والدكتور مصطفى العوجي: " دروس في العلم الجنائي" ج ١، ص ٦٥٨ وما بعدها .

١٤٢- راجع: الدكتور حسين محمود إبراهيم "ميثاق الشرف والقسم وضوابط الالتزام المهني بالقيم لرجل الأمن" في " القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن " المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٨ هـ ، ص ٢٥ .

١٤٣- هذا وقد عرض اللواء فؤاد علام في كتابه: "الإخوان وأه" مطبوعات المكتب المصري الحديث، ١٩٩٦، ص ٣٩٦، ٣٩٧ قد عرض قصة ضابط شرطة وجد في صحة أحد العناصر المتطرفة أثناء القبض على الأخير، نقل على أثر ذلك إلى مديرية أمن بني سويف وأحيل إلى الاستيداع، ثم أعيد إلى الخدمة بعد أن ثبت من التحقيق عدم وجود نشاط تنظيمي له، وما علاقه ببعض التنظيم المتطرف سوى علاقة صداقة فحسب. لكن الضابط أصيب بحالة نفسية شديدة الإحباط مما دفعه للبحث عن هذه الجماعات المتطرفة، والانخراط فيها، والقيام بعمل إرهابي خطير تمخض عنه قتل الشيخ محمد حسن الذهبي على يد هذا الضابط!! وكما يقول اللواء فؤاد علام: "فإن القرارات الشرطية الحاطة التي اتخذت حيال هذا الضابط كانت السبب الرئيسي في دفع هذا الضابط للانخراط في نشاط الجماعات الإرهابية، وإحساسه بالظلم كان هو العامل الرئيسي في تغيير توجهاته الفكرية واتجاهه للعمل الإجرامي، وكان من السهل- والحال كذلك- إقناعه بأن الدولة كافرة وأن الحاكم طاغوت ويلزم محاربته.....

١٤٤- قريب من ذلك: الرائد هشام مصطفى شعب: " البحث السابق " ، ص ٧٩.

١٤٥- راجع في ذلك: توصيات إعلان الأمم المتحدة بشأن ضحايا الجريمة لسنة ١٩٨٥، وكذلك توصيات إعلان القاهرة بشأن ضحايا الجريمة لسنة ١٩٨٩، وتوصيات المؤتمر الثامن للدفاع الاجتماعي عن ضحايا الجريمة، الجمعية المصرية للدفاع

الاجتماعي، القاهرة ٢١-٢٤ يونية ١٩٨٩ . وتوصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي ١٢-١٤ ١٩٨٩

١٤٦- يشاركنا الرأي الدكتور مصطفى العوجي: " حقوق الإنسان... " سابق الإشارة إليه، ص ٢٣٠، الدكتور سعود محمد موسى: "البحث السابق" ص ٢٤٦ .

١٤٧- راجع: "Dela Profession d'Avocat", D.1970, p. 89. "Bertand" وكذلك: الدكتور محمود أحمد طه: "حق الاستعانة بمحام أثناء تحقيقات الشرطة القضائية" دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ١١٩ وما بعدها . وكذلك الدكتور محمد إبراهيم زيد: "الحماية في الوطن العربي" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .

١٤٨- راجع: الدكتور أمال عثمان: "شرح قانون الإجراءات الجنائية" مطابع الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٥٤٣ .

١٤٩- قريب من ذلك: الدكتور سدران خلف "سلطة التحقيق في التشريع الجنائي الكويتي والمقارن" رسالة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، ١٩٨٥، ص ١٧ .
١٥٠- المستشار سمير ناجي "ضحايا الجريمة المطبوسة الإحصاء" التقرير السابق، ص ٨ وما بعدها .

١٥١- راجع: ماني جوتسن "البحث السابق" ص ٢١ وما بعدها .
١٥٢- الحدث هو كل من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة (راجع المادة الثانية من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦). ونعني بضحايا الجريمة من الأحداث كلا من المنحرلين والمنحرلين لخطر الانحراف، وكذلك الأحداث الذين وقعت عليهم جرائم فعلا .
١٥٣- الحدث المنحرف هو الشخص الذي تقل سنه عن حد معين - وفقا للنظام القانوني المعمول به - والذي يرتكب أفعالا تشكل جرائم - وفقا للنظام القانوني المعمول به أيضا - إذا ارتكبها شخص بالغ، ويتبع تدبيرا يراود به أن يكون عقوبة من نوع خاص لصف خاص هم الأحداث. راجع تعريفات أخرى لدى الدكتور محمود نجيب حسني: "دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين" من أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، القاهرة ٢-٦ يناير ١٩٦٣، منشورات المركز القومي للبحوث

الاجتماعية والجنائية ص ١٢٧، الدكتور حسن المرصاوى: " معاملة الأحداث المشردين في فترة الضبط والمحاكمة" نفس الحلقة ص ٣٠٩، طه أبو الخير ومنير العصور " انحراف الأحداث في التشريع العربي والمقارن" منشأة المعارف، ١٩٦١، ص ١٥٦، والدكتور منير العصور: "انحراف الأحداث ومشكلة العوامل" المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤، ص ٢٩ وما بعدها، الدكتور حسن ربيع: " الجوانب الإجرائية لمعاملة الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف" تقرير مقدم للمؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ١٨-٢٠ أبريل ١٩٩٢ " الآفاق الجديدة للمدالة الجنائية في مجال الأحداث"، مطبوعات دار النهضة العربية، ص ٩٢٥ وما بعدها. والدكتور جميل عبد الباقي الصفر: " قانون العقوبات القسم العام - المساهمة الجنائية وموانع المسؤولية " دار النهضة العربية، ١٩٩٨ ص ٢١٠ وما بعدها .

١٥٤- الحدث المعرض للانحراف هو الذى يرتكب أفعالا أو يوجد في ظروف تنذر باحتمال اقترافه لجريمة ما. فالعرض للانحراف ليس بجريمة في ذاته، ولكنه حالة خطيرة تستع تدبرا وقائيا أو قهظيا . انظر تعريفات أخرى في المراجع المشار إليها في الهامش السابق.

١٥٥- بيان مأخوذ من العميد أحمد محمد كريت: " حول شرطة الأحداث" الجلسة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد السابع، ربيع الثاني ١٤٠٩هـ، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢١١ .

١٥٦- مثال مستل من الدكتور محمود نجيب حنى " التقرير السابق الإشارة إليه"، ص ١٤٧ .

١٥٧- راجع : الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: " ملاءمة وجود شرطة الأحداث من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية" الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، ص ٤٥٢، وكذلك اللواء الدكتور نيازى حنانه "شرطة الأحداث" مجلة الأمن العام، ع ١٨، يوليو ١٩٦٢ .

١٥٨- العميد أحمد كريت: "حول شرطة الأحداث" سابق الإشارة إليه، ص ١١٣ وما بعدها.

١٥٩- راجع ما يلى ص ١٠٨ وما بعدها حيث عاجلنا دور الشرطة في حماية هؤلاء الأحداث بصورة أوفى.

- ١٦٠- ولا تستطيع الشرطة لدينا القيام بهذا العمل، فهو ليس من اختصاصها.
- ١٦١- راجع في ذلك : العميد أحمد كريسز "حول شرطة الأحداث"، ص ١١٥ والأستاذ عبد العزيز فتح الباب: "ملاءمة وجود شرطة الأحداث"، ص: ٤٥٢ .
- ١٦٢- وهنا أيضا ليس لشرطة الأحداث عندنا هذه السلطة.
- ١٦٣- انظر : *Revue Internationale de Politique Criminelle*, N.U., 1955, No. 7-8, p. 42 et s.
- ١٦٤- انظر : *Inter . Crim. Police Review*, 1959, No. 132, p. 266 et s
- ١٦٥- قريب من ذلك : الدكتور مصطفى العوجي : "مبادئ الرياض التوجيهية للوقاية من جنوح الأحداث" المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد السابع، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٧، ١٨ .
- ١٦٦- راجع : *U.N., Comparative Survey of Juvenile Delinquency*, part 1, North America, N.Y., 1958, p. 58 et 59
- ١٦٧- راجع : *Revue Inter. de Politique Crim.*, N.U., 1955, No. 7, p. 42 et 43
- ١٦٨- راجع : المادة (٤) من قانون الأحداث الفرنسي والمعدلة بالقانون رقم ١٠١٣ - ٩٣ الصادر في ٢٤ أغسطس ١٩٩٣ والقانون رقم ٨٩ - ٩٤ الصادر في أول فبراير ١٩٩٤ . راجع وثائق الندوة المصرية الفرنسية حول "المعاملة الجنائية للأحداث" القاهرة ١٨-١٩/١٢/١٩٩٦، حيث توضع الوثائق قانون الأحداث الفرنسي مشتملا على تعديلاته باللغة العربية.
- ١٦٩- راجع في ذلك : العميد أحمد كريسز، "المقال السابق"، ص ١٥، والأستاذ عبد العزيز فتح الباب، ص ٤٥٣.
- ١٧٠- راجع : الدكتور حسن محمد ربيع: "التقرير السابق" ص ٥٣٧، وانظر المساعدة الأولى من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإقامة العدل للأحداث، والمنشور ترجمة لها بالعربية ضمن أعمال المؤتمر العاشر للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي " تطوير رعاية الأحداث في مصر " ١٨-٢٠/٢/١٩٩٢، ص ٤٦، ٥٦.

- ١٧١- انظر : الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: " التقرير السابق"، ص ٤٥٤ .
- ١٧٢- راجع في ذلك : الدكتور صلاح عبد الصعال: " الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم، المبادئ والتوجيه" ولاق المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعى، الجمعية المصرية للدفاع الاجتماعى ، ٥-٧/١٩٨٤، ص ١٤٨ .
- ١٧٣- عن أندية الشرطة راجع : U.N., Comparative Survey of Juvenile delinquency, op. cit., p. 17, 18.
- ١٧٤- راجع : الدكتور بلال الدين على: " دور الشرطة في الوقاية من الجريمة " البحث السابق، ص ٤ .

١٧٥- والجدير بالذكر أن بعض المسئولين عن الأمن العام في دول عديدة يعارضون في قيام جهاز الشرطة بإنشاء وإدارة الخدمات الإرشادية والترفيهية المتعلقة بالوقاية من جناح الأحداث. فهم يرون مثلا أن نوادي الشباب التي تنظمها الشرطة تقتصر في أنشطتها إلى كفاءات ومؤهلات لا تتوافر عادة لدى رجال الشرطة ، وأنه لا داع إلى إقامتها في المناطق التي توجد بها نواد للشباب لتديرها هيئات أو خدمات ذات اهتمام مباشر ومقصود على الوقاية من الجناح، وأنه من الأفضل لرجال الشرطة أن يقتصر دورهم على التعاون مع تلك النوادي أو الجماعات المتخصصة في الوقاية، وأن يركزوا على تكثيف مراقبتهم من آن لآخر للأماكن التي يتعرض فيها الصغار للخطر. "المرجع السابق مباشرة"، ص ٣ .

١٧٦- يقول الدكتور رولاند بيوجر وهو يتحدث عن دور الشرطة في مكافحة المخدرات الأحداث : إن الشرطة تستطيع ، ولو أثناء دورها في قمع الجريمة أن تمسك الطريق لما يقرره قاضي الأحداث من وسائل إصلاح الحدث ولما تتخذة الهيئات المتخصصة بعد ذلك من إجراءات في شأنه. إن لضباط الشرطة ميزة ، بل ومسئولية، الاتصال الأول باجرم الحدث إذا ما قبض عليه، ومن المعلوم جيدا أن هذا الاتصال الأول يشكل طبيعة الاتصالات الأخرى التي تليه. إنني أعتبر أن القبض والاستجواب هما أول دور من أدوار الإصلاح، لأنهما يوقعان في نفس الحدث صدمة يجب أن تكون شافية لا صاعقة، ولذلك يجب أن يكونا معتدلي التأثير في نفسه ليخلصا ضميره- عن طريق إرساء الهدوء

والثقة- من وطأة الأثم ، وهو دائما شديد الرطة على النفس ، إن الصغير إذا ما استشر الاحترام سهل رده الى الصواب " . راجع مقاله في :

Inter. Crim . Pol. Rev., March, 1960 .

١٧٧- ففي إنجلترا يجوز لأي شخص أن يبلغ الشرطة-بعد حلف اليمين- بوجود حدث في بيئة سيئة أو بحصول اعتداء عليه أو إهمال في تربيته . حيث تدب المحكمة من يبحث عن الحدث ليحقق ما بلغ بشأنه حتى إذا ثبت صحته تصدر أمرا بترح الحدث من البيئة الموجود فيها ووضعه في مكان آخر، حتى تطرح قضية على المحكمة لتقرر ما تراه بشأنه . وفي سوريا الأمر قريب من ذلك . راجع: الدكتور حسن المرصفاوي " معاملة الأحداث المشردين التقرير السابق " ص ١١٠ ، حاشية (١) .

١٧٨- راجع: الدكتور نيازي حتاته: " دور الشرطة في معاملة الأحداث الجانحين " سلسلة الدفاع الاجتماعي، عدد خاص عن جنوح الأحداث، ١٩٨١، ص ١٧٠ ، ١٧١ .
١٧٩- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، الجريدة الرسمية، ع ٩٣ تابع، صادرة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٨ .

١٨٠- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

١٨١- راجع حالات القبض في حالة التلبس المواد: (٣٨، ٣٧، ٢٤، أ.ج.م)، وحالة التحفظ على الأشخاص م ٣٥ أ.ج .

١٨٢- راجع: م ٧/٩٦ من قانون الطفل .

١٨٣- انظر في هذا التوجيه: الدكتور نيازي حتاته، "شرطة الأحداث" مجلة الأمن العام، ع ١٨٤، ص ٨ .

١٨٤- قرينا بذلك من أستاذنا : الدكتور حسن المرصفاوي "التقرير السابق "، ص ١١٠ .

١٨٥- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي " التقرير السابق "، ص ١١٩ ، والدكتور حسن ربيع، " البحث السابق "، ص ٥٤٣ .

١٨٦- راجع: الدكتور نيازي حتاته: "شرطة الأحداث" مجلة الأمن العام، ع ١٨٤، سابق الإشارة إليه، ص ٨ .

١٨٧- نكفي بهذا القدر في هذا الخصوص وعلى من أراد الاستزادة الرجوع الى:
جون ب. كيني، دان ج. بيرسون " الشرطة وجناح الأحداث " ترجمة العقيد كمال
الحديدي، ومراجعة اللواء شفيق عصمت، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة،
ص ٢٨٤ وما بعدها. حيث أورد ما يتف على ثلاثين توجيها فيما يجب على الضابط
عمله في هذا الخصوص وما يجب عليه تجنبه . كما يراجع أيضا: محمد مظهر سعد،
فتح الله محمد المرصفي: "خدمات البوليس الاجتماعية للأحداث " . الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية، ١٩٥٦، ص ١٢ وما بعدها، وإن كانت الترجيحات لدى
الأخير مأخوذة بتصرف من الأول .

١٨٨- راجع في عرض وجهات النظر هذه: الدكتور نيازي حنا " دور الشرطة في
معاملة الأحداث الجانحين " البحث السابق، ص ١٨٥ وما بعدها .

١٨٩- وذلك أعمالا للقاعدة الشرعية التي مؤداها: أن الضرورات تبيح المخطورات .

١٩٠- قريب من هذه الاقتراحات: الدكتور حسن محمد ربيع "البحث السابق " ص
٥٤٤ وما بعدها .

١٩١- وهو ما يجري عليه العمل فعلا في مصر، حيث يخص قسم خاص في مصلحة
الأدلة الجنائية بصمات الأحداث، وتعد بعد بلوغ الحدث سن الرشد.

١٩٢- جاء في التقرير المقدم الى المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين- لندن

١٩٦٠- من مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول" عبارة " أنه لا يتردد

في أخذ بصمات أصابع المجرمين الأحداث وكافة البيانات الثابتة من مظهرهم " . ومع

ذلك فقد تحفظت توصيات المؤتمر فيما يتعلق بأخذ بصمات الأحداث. راجع: ص ٦٧

من تقرير مثل المنظمة، وتوصيات المؤتمر، بند ٤، ص ٦٢ .

- كما أن المؤتمر الدولي العربي الحاسم للدفاع الاجتماعي-تونس ١٩٧٢-

أوصى بأنه إذا كان من الضروري الاحتفاظ ببصمات وصور الأحداث المنحرفين كدليل

على سوابقهم الجنائية الماضية، فإن مصلحة الحدث تقتضي أن يكون ذلك في أضيق

الحدود، على أن تحمي هذه السوابق متى بلغ الحدث سن الرشد، حتى لا يكون مهددا

في مستقبله بماضيه " .

-كما جاء في القاعدة (٢١) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإقامة العدل للأحداث، والمعروفة باسم "قواعد بكين" والمصدق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٣٣/٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٩ بناء على توصية مؤتمر الأمم المتحدة السابع (ميلانو ١٩٨٥) جاء في هذه القاعدة ما يلي "١- تحفظ سجلات المجرمين الأحداث في سرية تامة، ويحظر على الغير الاطلاع عليها، ويكون الوصول الى هذه السجلات مقصورا على الأشخاص المعينين -بصفة مباشرة- بالحكم في القضية، أو غيرهم من الأشخاص المخولين حسب الأصل . ٢- لا تستخدم سجلات المجرمين الأحداث في الإجراءات المتعلقة بالراشدين في القضايا اللاحقة التي يكون نفس الجاني متورطا فيها " .

١٩٣- راجع: الدكتور نيازي حتاتة: " دور الشرطة في معاملة الأحداث الجانحين " ، البحث السابق ، ص ١٧٩ .

١٩٤- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "البحث السابق " ص ١٢٠، والدكتور حسن ربيع " البحث السابق" ص ٥٤٦ .

١٩٥- راجع في هذا التوجيه: الدكتور حسن ربيع: "البحث السابق "، ص ٤٥٧، والدكتور نيازي حتاتة: " البحث السابق " ص ١٨١، والأستاذين محمد مظهر سعيد، وفتح الله المرصفي: " البحث السابق " ص ١٥ وما بعدها .

١٩٦- راجع: أستاذنا الدكتور حسن المرصفاوي : "البحث السابق" ص ١٢٠ .

١٩٧- اللواء الدكتور محمد نيازي حتاتة: " البحث السابق" ص ١٨١ .

١٩٨- راجع: بحث " احتياجات الطفولة " المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، في مواضيع كثيرة مفرقة .

١٩٩- لمن أراد الرجوع الى أحكامها فلينظر: الدكتور مصطفى عبد انجيد كاره: "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم" المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد الرابع، ع ٧ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد جاء في التوصيات التي قررها المؤتمر الأول للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين " أنه يجب فصل صغار السن من المحبوسين عن البالغين منهم. وكذلك جاء في توصيات المؤتمر السادس في

موضوع قضاء الأحداث : " ينبغي ألا يستخدم الاحتجاز قبل المحاكمة إلا كملاذ أخير ولا يودع القصر أو المجرمون الأحداث في السجون أو منشآت أخرى يكونون عرضة فيها للتأثيرات السلبية من جانب المجرمين خلال هذه الفترة ، وينبغي دائما مراعاة الحاجات الخاصة لأعمارهم" . راجع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة السادس للوقاية من الجريمة و معاملة المجرمين - كراكاس ١٩٨٠ .

٢٠٠ - المنعقدة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية بالقاهرة في الفترة (١٩٦٣/١/٦-٢) .

٢٠١ - لمزيد من الاستفاضة حول هذه السلطات راجع:

R.S. Cavan, "Juvenile delinquency", 2ed., J.B. Lippincott company, N.Y., 1969 .

٢٠٢ - راجع ما سبق من هذه الرسالة ، ص ١٣١ وما بعدها .

٢٠٣ - وذلك لرجحان المسألة الأمنية لديهم ، حتى ولو كانت يسيرة ، على أية مصلحة أخرى ، حتى ولو كانت أولى بالرعاية.

٢٠٤ - ولهذا التحفظ مقتضاه ، لأن ضابط شرطة الأحداث - دون سواهم - هم من يتلقون ثقافة قانونية عالية و تدريبا خاصا للتعامل مع الحدث ، يؤهلهم للفرقة بين الحالات التي تستدعي الإحالة إلى النيابة ، وتلك التي يكون من الصالح العام للمجتمع و الصالح الخاص للحدث وذويه أن يتم التصرف فيها بمعرفتهم.

٢٠٥ - راجع : العميد أحمد محمد كريت : " البحث السابق " ص ١٥ . و راجع كذلك : الأستاذين عبد العزيز فتح الباب سيد أحمد ، وغازي سليمان أحمد " الشباب و الأحداث ضحايا الجريمة " وثائق المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي " ضحايا الجريمة " ص ٢٩١ وما بعدها .

٢٠٦ - راجع : الدكتور محمد نيازي حتاتة : " شرطة الأحداث " مجلة الأمن العام ، سابق الإشارة ، ص ١٤ ولسيادته أيضا " ملاءمة إنشاء شرطة للأحداث من الوجهة الشرطية " من أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، ص ٤٢٤ . و راجع كذلك : الدكتور محمد زكي النجار وآخرين : " دور الشرطة في معاملة ضحايا الجريمة " تقرير سابق الإشارة إليه ص ١٤٥ وما بعدها من أعمال المؤتمر .

٢٠٧- أخذنا هذا الدور للشرطة -بصرف- من جون ب. كيلى ، دان ج. بيرسوت " الشرطة وجناح الأحداث " " المرجع السابق " ص ٢٨٤ وما بعدها .
وكذلك من الأستاذين محمد مظهر سعيد ، فتح الله المرصفي " المرجع السابق " ، ص ١ وما بعدها .

٢٠٨- راجع: الأستاذين عبد العزيز فتح الباب ، وغازى سليمان : " البحث السابق ص ٢٩٤ . ولراجع في دور الشرطة في حماية الأفراد من المخدرات بوحه عام : اللواء الدكتور محمد على الجمال " الشرطة و ضحايا الجريمة " تقرير قدم للندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة بأكاديمية الشرطة ص ١٠ وما بعدها .لواء دكتور محمد فتحى عيد مسئولية الدولة عن علاج وتعاطى المخدرات " تقرير قدم لندوة أكاديمية الشرطة لحماية ضحايا الجريمة ١٩٨٩ ص ٣٠ وما بعدها .لواء دكتور أحمد جلال عز الدين " دور الشرطة في حماية حقوق الجنى عليه " ، " التقرير السابق " ص ٣٥-٣٦، ص ٣٨ وما بعدها .
٢٠٩- راجع : الدكتور محمد أبو العلا عقيدة : " المبادئ التوجيهية " البحث السابق ص ٣٧ .

٢١٠- وفي ألمانيا حققت المعاشرة الجنسية للصغار و الأشخاص فاقدي الإدراك والضعفاء عقليا زيادة ملحوظة ، حيث بلغت الزيادة من (٣) الى (٤) أمثال الجرائم الأخرى. وفي هولندا ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة الجرائم التى كان ضحايا من الأفراد المتخلفين عقليا و الصبية دون سن السادسة عشرة .راجع في ذلك أحمد على المجدوب : " اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة " السدار المصرية اللبنانية ١٩٩٣ ، ص ٦٣- ٦٥ .

٢١١- راجع : دى زاو (D.Szabo) : " الإسهام في دراسة الجناح الجنسي ، الجناح الجنسي لدى المراهقين في مونتريال " في مؤلف الدكتور محمد خيرى محمد على: " صور من الجريمة -دراسات نظرية وبحوث عربية " مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٩٦، ص ٢٩، وما بعدها . ونشر أيضا في المجلة الجنائية القومية، المجلد الرابع، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦١، ص ٤١١، وما بعدها .

٢١٢- راجع نص المادة (٢٨٦)، والمادة (٢٦٩) ، ع.مصرى .

٢١٣-راجع: بول تابان" الجرائم الجنسية" Sexual P. W.Tappan, Affences", تقرير قدم للمؤتمر الدولي الرابع لعلم الجرام ، لاهاي ٥-١٢/٩/١٩٦٠ نشر أعمال المؤتمر بالعربية في مج ٤، ع ٢، يوليو ١٩٦١ من المجلة الجنائية القومية . راجع التقرير محل الدراسة من ص ٢٣٧ الي ص ٢٤٨ خاصة ص ٢٤٣.

٢١٤-راجع في الآثار الجسدية و النفسية للاغتصاب عموما : الدكتور أحمد انجدوب : " المرجع السابق" ص ٢٦١ وما بعدها . وراجع كذلك في أخطار و أضرار الجرائم الجنسية على الأحداث : بحث بعنوان "الجرائم الجنسية عند الأحداث" منشورات المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، بغداد ١٩٧١، ص ٧٣ و ما بعدها .

٢١٥- فعليها محاولة التعرف بادئ الأمر على أسباب الجناح الجنسي لأنه كما يرى جين شزال بقدر ما تعرف من أسباب الظاهرة ، نستطيع أن نباشر تأثيرا مزدوجا علاجيا ووقائيا ناجعا . راجع : جين شزال " جناح الأحداث " J. Chazal, " L' Enfance delinquante " ، ترجمة : عبد السلام القفاش ، مراجعة : يوسف مراد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة و النشر، د.ت.، ص ٥٢.

٢١٦- راجع بتفصيل أكثر : جون .ب. كيني ، دان ج. بيرسوت : " المرجع السابق" ص ٢٠٤ وما بعدها ، خاصة ص ٢١٧ وما بعدها.

٢١٧- راجع أكثر : جون .ب. كيني ، دان ج. بيرسوت : " المرجع السابق" ص ٣١٦ و ما بعدها . وكذلك : الأستاذين محمد مظهر سعيد ، فتح الله المرصفي "المرجع السابق"، ص ٢٣ وما بعدها.

ملحق بملف الجاز الهندسي
تلفون/فاكس : ٥٤٠٢٥٩٨

هذا الكتاب

الشرطة هي المؤسسة الأقرب اتصالا بالجمهور ، و هي رمز لقوة المجتمع وإرادته في أن يحمي نفسه ، وأفراده، من الأخطار التي يمكن أن تهدده . فالفرد يأمن في منزله وعمله مما يمكن أن يلحق به من عاديّات وأخطار ، لا بقوته الذاتية إذ يمكن أن تكون ضعيفة تجاه من يريد به شرا - ولكن بالقوة التي تمثلها الشرطة فهي (العين الساهرة) .

وفي هذا الكتاب تناول المؤلف بالتحليل والتأصيل مختلف صور حماية الشرطة لحقوق ضحايا الجريمة في التشريعين المصري والمقارن، بأسلوب عربي بليغ وبمعالجات أبدى فيها رأيه بوضوح ، ووصل إلي نتائج موفقة كثيرا، من خلال عرض أمين لمختلف وجهات النظر للمسألة الواحدة، واستعان في إعداد هذا الكتاب بعدد ضخم جدا من المراجع العربية والفرنسية والإنجليزية من أقدمها إلى أحدثها . ويعتبر هذا الكتاب دراسة عصرية رائدة في علم المجني عليه في الوطن العربي .

ولله ولي التوفيق ،،،

الناشر

عبد الحى أحمد فؤاد

صدر أيضا للنشر

د. أحمد عبد التطيف العلي

د. أحمد عبد التطيف العلي

الدولة وحقوق ضحايا الجريمة

الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة

آجرة الدالة الجنائية وحقوق الضحايا ضحايا الجريمة

محاضرات في القانون الدولي العام

الجند في أوجه الطعن على التقارير الطبية

د. أحمد عبد التطيف العلي

د. أحمد عبد التطيف العلي

د. أحمد عبد التطيف العلي

د. أحمد عبد التطيف العلي

د. أحمد ناصر بوعرفة

القضاء الجنائي وحقوق ضحايا الجريمة

وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة

النزاهة العامة وحقوق ضحايا الجريمة

الجاني والمجني عليه وحقوق ضحايا الجريمة

خرق المعاهدات الثنائية

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النهضة الجديدة - القاهرة

تليفون : 6246252 فاكس : 6246265

I.S.B.N : 977-358-001-6

Bibliotheca Alexandrina

0429922

